

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محمد أوالحاج _ البويرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم : المالية والمحاسبة

الموضوع:

التكامل الوظيفي بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية

دراسة حالة بين مكتب محافظ الحسابات و المؤسسة

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في المالية و المحاسبة
تخصص : محاسبة وتدقيق

تحت إشراف الأستاذة:
سعادة فتحية

من إعداد الطالبتين:
تيقرين ليندة
اوشتيح عائشة

أعضاء لجنة المناقشة
الأستاذة: شذري معمر سعاد
الأستاذة: سعادة فتحية
الأستاذ: خيرات أحمد
رئيسا
مقررا
ممتحنا

السنة الجامعية 2015/2014

شكر و عرفان

قال تعالى: "وإن شكرتم لأزيدنكم"

قال عليه الصلاة والسلام: "من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

بداية نحمد الله عز وجل أن وفقنا في إتمام هذا العمل المتواضع راجين منه عز وجل ان يكون لبنة في

بناء صرح العلم و المعرفة و انطلاقة موفقه لحياة عملية مباركة.

كما لا ننس أن نتقدم بخالص التشكرات إلى :

الأستاذة المشرفة "سعادة فتحية" التي لم تبخل علينا بنصائحها و توجيهاتها التي أنارت لنا طريق

البحث و العلم.

و نتقدم بالشكر الخالص إلى كل من مد لنا يد العون و بالأخص إلى الأستاذ "تامزوغت أحمد" وكل

العاملين بمكتب المحاسبة و حفظ الحسابات و كل أساتذة قسم المالية و المحاسبة.

و كل من أشرف على كتابة و طباعة و إخراج هذا العمل في أحسن صورة ممكنة .

و شكرنا الخاص

إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل المتواضع من قريب أو من بعيد و لو بدعاء أو كلمة.

إهداء

الحمد لله الذي أنعم علي و هدايني و وفقني، و الصلاة و السلام على سيدنا مُحَمَّد رسول الله و على آله و صحبه

ومن والاه، اللهم لك الحمد و الشكر فلولا توفيقك لي ما تم عملي هذا الذي أهديته:

إلى من كانت نبع حنان ومهد الأمان وفانت شبها لإسعادي إلى تلك الكلمة اللامتناهية من

الحب والرقّة والأمان والحنان، إلى التي غمرتني بحبها وحنانها ودعوها إلى أمي ثم أمي ثم أمي.

إلى من أثار طريقي واجتهد في تربيتي إلى أبي الغالي.

إلى من ساعدني وكان لي سندا في الحياة وخير رفيق مُحَمَّد.

إلى أختي الوحيدة وقرّة عيني (كريمة).

إلى زوج أختي الكريم علي.

إلى أولاد أختي العزيزان على قلبي يونس و عبد المؤمن.

إلى كل طلبة السنة الثانية ماستر محاسبة و تدقيق.

إلى كل من إحتوتهم ذاكرتي و لم تحتويهم مذكري.

ليندة .



OHAROSE

www.dlenn.com

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى :

من قال فيهما الله سبحانه و تعالى " اخفض لهما جناح الذل من الرحمة و قل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا "
الوالدين الكريمين حفظهما الله و بارك في عمرهما

إلى الذي ساعدني كثيرا و كان سندا لي و شجعني لاتمام هذا العمل سعيد

إلى اخواني: اعمر، كريم ، فرحات

إلى أختي : نادية

إلى كل أهلي و أقربائي و من يتمنى لي التوفيق و النجاح .

عائشة



ملخص البحث

الملخص:

إن ظهور المراجعة و تطورها حتى وصلت إلى ماهي عليه اليوم كان نتيجة التطور الاقتصادي وتوسع المؤسسات وتشعب وظائفها و زيادة درجة تعقد أعمالها ، مما أدى إلى انفصال الملكية عن الادارة ، وقيام الملاك بتعيين وكيل لإدارة عمليات مؤسساتهم و من هنا ظهرت الحاجة لوجود المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية، فالمراجعة الداخلية تقوم بالفحص والتحقق من العمليات و القيود بشكل مستمر لضمان دقة البيانات المالية و التأكد من سير العمليات وفق خطط وإجراءات الإدارة، أما المراجعة الخارجية تقوم بفحص و تدقيق القوائم المالية والعمليات المحاسبية والتأكد من توافقها مع الواقع الملموس. ويجب أن يتمتع كلا من المراجع الداخلي و المراجع الخارجي بالاستقلالية و الكفاءة العلمية والعملية وتقديم تقاريرهم الى الجهات المعنية وترجع اهمية التقرير الذي يقدمه كلا الطرفين في مساعدة ملاك المؤسسة و الاطراف الخارجية ذات العلاقة بما لاتخاذ القرارات المناسبة و في الوقت المناسب أما أهمية وجود كلا من المراجعتين في المؤسسة من خلال التنسيق و التعاون بين عمل المراجع الداخلي والخارجي أثناء تنفيذهما لمهمتهما من شأنه تحقيق مجموعة من الاهداف لكلا الطرفين و للمؤسسة.

الكلمات المفتاحية:

المراجعة الخارجية ، المراجعة الداخلية، التكامل الوظيفي بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية.

الفهرس العام

الفهرس العام

I	قائمة الجداول
I.....	قائمة الأشكال
II.....	قائمة الملاحق
IV.....	قائمة المختصرات
أ.....	مقدمة عامة

الفصل الأول: أساسيات المراجعة

02.....	تمهيد الفصل
03.....	المبحث الأول: ماهية المراجعة
03.....	المطلب الأول: لمحة تاريخية عن المراجعة
05.....	المطلب الثاني: تعريف المراجعة
06.....	المطلب الثالث: أهداف و أهمية المراجعة
10.....	المبحث الثاني: اطار نظرية المراجعة
10.....	المطلب الأول: فروض المراجعة
13.....	المطلب الثاني: مفاهيم المراجعة
16.....	المطلب الثالث: طرق المراجعة
18.....	المبحث الثالث: مبادئ المراجعة
18.....	المطلب الأول أنواع المراجعة و المراجعين
24.....	المطلب الثاني : معايير المراجعة

29.....	المطلب الثالث: مقومات المراجعة.....
31.....	خلاصة الفصل.....
الفصل الثاني: المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية	
33.....	تمهيد الفصل.....
34.....	المبحث الأول : ماهية المراجعة الداخلية.....
34.....	المطلب الأول: مفهوم المراجعة الداخلية.....
38.....	المطلب الثاني: معايير الأداء المهني التي تحكم المراجعة الداخلية.....
43.....	المطلب الثالث: مسؤوليات و واجبات المراجع الداخلي.....
46.....	المبحث الثاني: ماهية المراجعة الخارجية.....
46.....	المطلب الأول: مفهوم المراجعة الخارجية و أنواعها.....
52.....	المطلب الثاني: معايير المراجعة الخارجية و خدمات التأكيد التي تقدمها.....
56.....	المطلب الثالث: مسؤوليات و واجبات المراجع الخارجي.....
60.....	المبحث الثالث: منهجية تخطيط المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية.....
60.....	المطلب الأول: منهجية تخطيط المراجعة الداخلية.....
64.....	المطلب الثاني: منهجية تخطيط المراجعة الخارجية.....
72.....	المطلب الثالث: وسائل الحصول على أدلة الاثبات.....
75.....	خلاصة الفصل.....

الفصل الثالث: العلاقة بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية

- 77.....تمهيد الفصل
- 78.....المبحث الأول: المقارنة بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية
- 78.....المطلب الأول: أوجه التشابه بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية
- 79.....المطلب الثاني: أوجه الاختلاف بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية
- 82.....المبحث الثاني: طبيعة التكامل بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية
- 82.....المطلب الأول: مفهوم التكامل(تعريف -أهداف -أهمية)
- 84.....المطلب الثاني: العوامل الداعمة لتعميق التكامل بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية
- 85.....المطلب الثالث: مساهمة معايير المراجعة في تعزيز التكامل بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية
- 91.....المبحث الثالث: مجالات التكامل بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية
- 92.....المطلب الأول: اعتماد المراجع الخارجي على المراجع الداخلي
- 98.....المطلب الثاني: : اعتماد المراجع الداخلي على المراجع الخارجي
- 101.....المطلب الثالث: وسائل تحقيق التكامل
- 104.....خلاصة الفصل

الفصل الرابع: دراسة حالة بين مكتب محافظ الحسابات و مؤسسة

- 106.....تمهيد الفصل
- 107.....المبحث الأول : مقدمة تعريفية
- 107.....المطلب الأول: تعريف مكتب محافظ الحسابات و الهيكل التنظيمي له
- 109.....المطلب الثاني: لمحة عن المؤسسة محل المراجعة

111.....	المبحث الثاني: الخطوات التنفيذية لأعمال المراجعة.
111	المطلب الأول: خطوات تنفيذ المراجعة الداخلية في المؤسسة.
116.....	المطلب الثاني: خطوات تنفيذ المراجعة الخارجية من قبل محافظ الحسابات.
122.....	المبحث الثالث: أوجه التكامل بين المراجع الداخلي للمؤسسة والمراجع الخارجي (محافظ الحسابات).
122.....	المطلب الأول: إستفادة المراجع الخارجي من عمل المراجع الداخلي بالمؤسسة.
124.....	المطلب الثاني: إستفادة المراجع الداخلي من عمل المراجع الخارجي.
127.....	خلاصة الفصل.
129.....	الخاتمة العامة.
135.....	قائمة المراجع.
141.....	قائمة الملاحق.

قائمة الجداول و الأشكال

قائمة الجداول

رقم الجدول	إسم الجدول	الصفحة
1-1	التطور التاريخي للمراجعة.	04
1-2	مقارنة بين أنواع المراجعة الخارجية.	51
2-2	خدمات أخرى للتأكيد.	55
1-3	أوجه الاختلاف بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية.	81
2-3	تحليل مخاطر المراجعة و علاقتها بتخطيط عملية المراجعة	95
1-4	قائمة إستقصاء للمدفوعات النقدية	116
2-4	قائمة إستقصاء المقبوضات النقدية	118
3-4	قائمة إستقصاء الأجور و الرواتب	119

قائمة الأشكال

رقم الشكل	إسم الشكل	الصفحة
1-1	الحاجة إلى المراجعة و علاقتها بإمكان التحقق من البيانات المالية محل المراجعة	11
2-1	إستقلالية المراجعة	14
3-1	تصنيفات المراجعة حسب وجهات النظر المختلفة	18
4-1	معايير المراجعة المتعارف عليها	28
1-2	معايير المراجعة الخارجية المقبولة عموماً.	53
2-2	الحصول على المعرفة العامة حول المؤسسة.	65
3-2	تقييم نظام الرقابة الداخلية.	67
4-2	فحص الحسابات و القوائم المالية	71
1-3	مجالات التكامل بين المراجع الداخلي و المراجع الخارجي	91
1-4	الهيكل التنظيمي لمكتب محافظ الحسابات	107

قائمة الملاحق:

الصفحة	إسم الملحق	رقم الملحق
141	ميزانية المؤسسة	ملحق رقم 01
154	تقرير محافظ الحسابات	ملحق رقم 02

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات

IIA	Institute of internal auditors.
IFACI	Institut Français des auditeurs consultants interne.

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

لقد كان لظهور الثورة الصناعية أثر كبير على الأنشطة الاقتصادية من حيث تنظيمها و عملها و يظهر هذا جليا من خلال إنفصال الملكية عن التسيير على خلاف ما كان سابقا بحيث لم يعد للمالك أي دخل في المؤسسة من ناحية تسييرها و مراقبتها، الأمر الذي جعله لا يطلع بشكل مباشر و كافي على واقع المؤسسة الحقيقي، و على وجهه رأس ماله المساهم به في المؤسسة، و بناءً عليه أصبح من الضروري وجود طرف ثالث آخر محايد يلعب دور الوسيط بين المالك والمؤسسة ليطلع على حالة المؤسسة ، فحماية المساهمين (الملاك) و الأعوان الاقتصاديين و الحفاظ على حقوقهم فرضت ضرورة البحث في سبل تسمح بمتابعة و مراقبة تصرفات القائمين على إدارة هذه المؤسسات و تسمح بالتأكد من مدى صحة و واقعية القوائم المالية للمؤسسة، و هذا ما توفره مختلف أعمال المراجعة سواء الداخلية أو الخارجية .

و رغم التطور و الأهمية التي أصبحت تمتلكها المراجعة الداخلية داخل المؤسسة إلا أن هذه الوظيفة قابلتها عدة مشاكل زعزعت استقرارها في المؤسسة، و من بين هذه المشاكل الارتباط و التبعية فيما إن كانت تابعة للإدارة العامة أو تابعة مباشرة لمجلس الادارة، فهذا أدى بالمالكين إلى الاستنجد بالمراجعة الخارجية كأفضل حل لتدعيم المراجعة الداخلية لأن هذه الأخيرة لا تعطي الثقة اللازمة لجميع المتعاملين مع المؤسسة، فهي تحرص على التأكد من أن المسيرين يعملون ما في وسعهم من أجل التطبيق الجيد للمبادئ و القوانين الداخلية للمؤسسة، و هذا يعني أن المراجعة الداخلية غير كافية و غير مقنعة في بعض الأحيان خاصة بالنسبة للمالكين بحد ذاتهم . أما المراجعة الخارجية تهدف إلى إعطاء ضمان لمستخدمي القوائم المالية للمؤسسة، من خلال الرأي الفني المحايد الذي يصدره المراجع الخارجي عن مدى صحة و عدالة تلك القوائم المالية.

و مما سبق يتبين لنا أن المؤسسة بأمس الحاجة لوجود خدمات المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية معًا و التكامل بين المراجعتين أثناء تنفيذها لمهامهم و ذلك من أجل تحقيقهما لأهدافهما بجودة عالية و حسن التسيير للمؤسسة بما يمكنها إلى الوصول للنتائج و الأهداف المرجوة.

طرح الاشكالية:

من خلال ما تقدم و لكي نتمكن من الالمام بموضوع الدراسة تم صياغة الاشكالية الرئيسية التالية: ما مدى مساهمة التكامل الوظيفي بين المراجعة الخارجية و المراجعة الداخلية في تنفيذ وظيفة المراجعة بما يحقق فائدة للطرفين ؟

ومن خلال الاشكالية الرئيسية ، اشتقت الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- ما هي المراجعة؟ و ما هي أنواعها؟
- 2- ماذا نقصد بالمراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية ؟ و ما هي المسؤوليات و الواجبات الملقاة على عاتق كل من المراجع الداخلي و المراجع الخارجي ؟ و ما هي الخطوات المتبعة لتنفيذ مهامهما؟
- 3- ما هي أوجه التكامل بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية ؟ و مدى الاستفادة كل منهما من عمل الآخر؟

الفرضيات:

- 1- إن كلا من المراجعة الداخلية و الخارجية أهمية بالنسبة للمؤسسة و المتعاملين معها.
- 2- المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية تتبعان طرق منهجية في تنفيذهما لمهامهما و تعتمد على وسائل وتقنيات في جمع أدلة الإثبات لتدعيم رأيهما حول صدق و صحة القوائم المالية.
- 3- مجالات الاستفادة بين المراجع الداخلي و المراجع الخارجي واسعة ، و هذا المستوى من التكامل يتحدد نتيجة تقييم كل منهما لعمل الآخر.

أسباب اختيار الموضوع:

- 1- كون هذا الموضوع في مجال تخصصنا و رغبتنا في البحث و التعمق أكثر.
- 2- رغبتنا في هذا الموضوع من أجل الالمام بجوانبه و التطرق الى الجانب العملي و التكوين في هذا الجانب أكثر.
- 3- لأهمية التكامل بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية .
- 4- تعتبر المراجعة موضوع حديث و خاصة في الميدان العملي.

أهمية الدراسة:

من خلال دراستنا نحاول إبراز أهمية الجانب الايجابي الذي يبرزه التكامل ما بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية و مدى مساعدة بعضهما البعض (المراجع الداخلي و المراجع الخارجي) على إنجاز مهمتهما على أكمل وجه و تقديم نتائج مراجعتهمما بجودة عالية بما يخدم فئات المجتمع و بما يحقق من تقوية الأنظمة الرقابية للمؤسسة و بالتالي الوصول للأهداف المسطرة من طرف المؤسسة .

أهداف الدراسة:

أهم الأهداف التي نسعى لتحقيقها من خلال هذه الدراسة ما يلي:

- 1- توضيح أهمية المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية و ضرورة تواجدهما معاً في المؤسسة.
- 2- إبراز مفهوم و أهمية و أهداف التكامل بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية على مستوى الطرفين (المراجع الداخلي و المراجع الخارجي) .
- 3- تحديد مدى الاستفادة بين المراجع الداخلي و المراجع الخارجي .
- 4- تقديم التوصيات و الاقتراحات التي من شأنها زيادة التكامل بين المراجعتين و اعتماد كل من المراجع الداخلي و المراجع الخارجي على بعضهما البعض و هذا من شأنه تحقيق فائدة للطرفين و للمؤسسة و للأطراف التي لها علاقة معها.

المنهج المتبع:

إعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي و التحليلي، ففي عرض المفاهيم و التعاريف و المصطلحات الخاصة بالمراجعة إعتمدنا على المنهج الوصفي ، بالإضافة إلى الأسلوب التحليلي الذي إعتمدناه في دراسة الحالة التطبيقية لتحليل نتائج الدراسة.

حدود الدراسة:

أ- الجانب النظري:

تناولنا وبشكل عام لوظيفتي المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية ، من حيث المفهوم و طبيعة كل منهما و تطورها، والنظام الذي يحكمها و يسير عملها ، و تناولنا بشكل من التفصيل العلاقة التكاملية بينهما أثناء تنفيذهما لمهامهما، ونتائج و فوائد ذلك التكامل.

ب- الجانب التطبيقي:

دراسة و تحليل حالة التكامل المحققة في إحدى المؤسسات النموذجية في الجزائر و هي مكتب المحاسبة و حفظ الحسابات و ذلك من أجل إسقاط الجانب النظري من علاقة التكامل بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية.

تقسيمات البحث:

عند دراستنا موضوع التكامل الوظيفي بين المراجعة الخارجية و المراجعة الداخلية إرتأينا دراسته من حيث أربعة فصول ونوجزها كالآتي:

تطرقنا في الفصل الأول أساسيات المراجعة و قسمناه إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول ماهية المراجعة ثم المبحث الثاني إطار نظرية المراجعة أما المبحث الثالث مبادئ المراجعة .

أما الفصل الثاني فقد خصص للمراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية و قسمناه بدوره إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول ماهية المراجعة الداخلية ، أما المبحث الثاني ماهية المراجعة الخارجية ، أما المبحث الثالث منهجية تنفيذ كل من المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية.

أما الفصل الثالث فقد خصصناه العلاقة بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية و قسمناه بدوره إلى ثلاثة مباحث ، المبحث الأول المقارنة بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية، أما المبحث الثاني طبيعة التكامل بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية ، و المبحث الثالث مجالات التكامل بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية.

أما في الفصل الرابع خصصناه لدراسة الحالة التطبيقية بين محافظ الحسابات و المؤسسة وقسمناه إلى ثلاثة مباحث تناولنا في المبحث الأول مقدمة تعريفية حول مكتب محافظ الحسابات و المؤسسة ، أما المبحث الثاني الخطوات التنفيذية لأعمال المراجعة ، أما المبحث الثالث أوجه التكامل بين المراجع الداخلي للمؤسسة و محافظ الحسابات .

الدراسات السابقة:

-دراسة عبد السلام عبد الله سعيد أبو سرعة: التكامل بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية التعاقدية ، البحث عبارة عن رسالة ماجستير ، قدمت سنة 2010، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، تدور إشكالية الدراسة : ما مدى العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية في تنفيذ مهمة المراجعة بما يحقق أعلى فعالية و فائدة ممكنة للطرفين و للمؤسسة، في النهاية لخصت إلى ضرورة تفعيل كامل ما تضمنته تقارير المراجعتين الداخليتين للبنك لتحقيق الفعالية الكاملة منها، بما يصب في مصلحة و فائدة البنك.

-دراسة عيادي حسين: دور لجان المراجعة في تفعيل العلاقة بين المراجعة الخارجية و المراجعة الداخلية، البحث عبارة عن مذكرة ماجستير ، قدمت سنة 2010 بالمدرسة العليا للتجارة، جامعة الجزائر ، تدور إشكالية الدراسة: كيف يمكن للجان المراجعة أن تفعل العلاقة بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية في المؤسسة. في النهاية خلصت إلى أن للجان لهم دور في تدعيم آليات الحوكمة فهي تقوم بالإشراف على عمل كل من المراجع الداخلي و المراجع الخارجي في المؤسسات و تدعم التعاون بينهما من أجل الحصول على الأهداف المسطرة لهما و من طرف مجلس إدارة المؤسسة.

صعوبات الدراسة:

أثناء إجرائنا لهذه الدراسة واجهتنا عدة عراقيل أهمها:

- عدم توفر المراجع الكافية أو المطلوبة في الجامعة.
- صعوبة الحصول على مكان التربص خاصة في المؤسسات لذلك لجأنا إلى مكتب المحاسبة و حفظ الحسابات الذي يقدم خدمات المراجعة بنوعيتها.
- ضيق الوقت.
- جهد شاق مبذول خلال فترة التربص و صعوبة الحصول على القوائم المالية لعرضها في الحالة التطبيقية.

الفصل الأول

أساسيات المراجعة

تمهيد:

نشأت المراجعة و أخذت حيز كبير من الاهتمام و كان ذلك نتيجة توسع النشاط الاقتصادي و كبر حجم المؤسسات مما أدى إلى زيادة الحاجة إلى الخدمات التي تقدمها ، حيث تختص المراجعة بفحص القوائم المالية الصادرة في نهاية السنة المالية و عمل انتقادي لأنظمة الرقابة الداخلية و السجلات و الدفاتر و الهدف هو التحقق من صحة و سلامة البيانات المالية و الادارية و التشغيلية للمؤسسة ومدى التزام العاملين داخلها بتطبيق السياسات و القواعد و الإجراءات الموضوعية لتسيير أنشطتها بغرض تفادي مختلف الأخطاء و حماية ممتلكاتها من الغش والتلاعب والاختلاس ثم عرضها بطريقة صادقة و عادلة و الحصول على أدلة الاثبات الكافية و الملاءمة لتبرير الرأي المحايد حول سلامة و عدالة القوائم المالية لتوصيل المعلومات إلى الأطراف المهنية كالمعاملين مع المؤسسة.

فالمراجعة كأى علم من العلوم تقوم على مجموعة من الفروض و المفاهيم، تعتبر كأساس للغاية التي نشأت من أجلها، كما أنها تركز على مجموعة من المعايير التي تعتبر مرشد لممارسي مهنة المراجعة.

و لدراسة هذا الفصل أكثر تفصيلا قسمناه إلى ثلاثة مباحث و هي كالآتي:

- المبحث الأول: ماهية المراجعة.
- المبحث الثاني: اطار نظرية المراجعة.
- المبحث الثالث: مبادئ المراجعة.

المبحث الأول: ماهية المراجعة

لقد كان لظهور الثورة الصناعية الفضل في زيادة التركيز على الأنشطة الاقتصادية من حيث تنظيمها وعملها ويظهر هذا جليا من خلال انفصال الملكية عن التسيير على خلاف ما كان سابقا بحيث لم يعد للمالك أي دخل في مؤسسة من ناحية تسييرها ومراقبتها، ومنه أصبح من الضروري وجود طرف ثالث محايد كواسطة بينه وبين المؤسسة يطلع من خلاله على حالة المؤسسة وفي نفس الوقت يقدم النصح للإدارة من أجل تصحيح الأخطاء والتلاعبات التي قد تحدث وهذا عن طريق المراجعة التي يقوم بها في المؤسسة المعنية بالاعتماد على وسائل إجراءات خاصة و انطلاقا من فروض معينة.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن المراجعة

إن المتتبع لأثر المراجعة عبر التاريخ يدرك بأن هذه الأخيرة جاءت نتيجة الحاجة الماسة لها بغية بسط الرقابة من طرف رؤساء القبائل أو الجماعات أو أصحاب المال والحكومات على الذين يقومون بعملية التحصيل والدفع والاحتفاظ بالمواد في المخازن نيابة عنهم، فالمراجعة ترجع إلى حكومات قدماء المصريين واليونان الذين استخدموا المراجعين بغية التأكد من صحة الحسابات العامة، حيث كان المراجع وقتها يستمع إلى القيود المثبتة بالدفاتر والسجلات للوقوف إلى مدى سلامتها من كل التلاعبات والأخطاء وبالتالي صحتها. إن التطورات المتلاحقة للمراجعة كانت رهينة الأهداف المتوخاة منها من جهة ومن جهة أخرى كانت نتيجة البحث المستمر لتطوير هذه الأخيرة من الجانب النظري بغية جعلها تتماشى والتغيرات الكبيرة التي عرفتتها حركة التجارة العالمية والاقتصاد العالمي بشكل عام، والتي شهدتها المؤسسة الاقتصادية على وجه الخصوص.¹

وفيما يلي سنورد جدول نميز فيه بين مختلف المراحل التاريخية للمراجعة.

¹ - محمد التهامي طواهر ومسعود صديقي ، المراجعة و تدقيق الحسابات الاطار النظري و الممارسة التطبيقية ، الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص-ص،6-7.

الجدول رقم (1-1): التطور التاريخي للمراجعة

المدة	الأمر بالمراجعة	المراجع	أهداف المراجعة
من 2000 قبل المسيح إلى 1700 ميلادي	الملك، إمبراطور الكنيسة، الحكومة	رجل الدين، كاتب	معاينة السراق على اختلاس الأموال، حماية الأصول
من 1700 إلى 1850	الحكومة، المحاكم التجارية و المساهمين	المحاسب	- منع الغش - معاينة فاعليه - حماية الأصول
من 1850 إلى 1900	الحكومة و المساهمين	شخص مهني في المحاسبة أو قانوني	تجنب الغش وتأكيد مصداقية الميزانية
1900 - 1940	الحكومة و المساهمين	شخص مهني في المراجعة و المحاسبة	تجنب الغش والأخطاء الشهادة على مصداقية القوائم المالية التاريخية
1940 - 1970	الحكومة، البنوك، و المساهمين	شخص مهني في المراجعة و المحاسبة	الشهادة على صدق وسلامة انتظام القوائم المالية التاريخية
1970 - 1990	الحكومة، هيئات أخرى و المساهمين	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة والاستشارة	الشهادة على نوعية نظام الرقابة الداخلية و احترام المعايير المحاسبية و معايير المراجعة
إبتداءا من 1990	الحكومة، هيئات أخرى و المساهمين	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة والاستشارة	الشهادة على الصورة الصادقة للحسابات ونوعية نظام الرقابة الداخلية في ظل احترام المعايير ضد الغش العالمي

المصدر : مُجَدِّ التوهامي طواهر و مسعود صديقي، مرجع سبق ذكره، ص، 8.

المطلب الثاني: تعريف المراجعة

لقد تعددت التعاريف المقدمة للمراجعة بتعدد المؤلفين والباحثين الذين تناولوا موضوع المراجعة بالدراسة وفيما يلي سنعرض بعض هذه التعاريف محاولين استخلاص تعريف شامل منها.

المراجعة بمعناها اللفظي Audit مشتقة من الكلمة اللاتينية " Audire " ومعناها يسمع ولقد انشق الفعل الكلاسيكي "Auscultivé" في اللغة اللاتينية إلى فعلين ثانويين أولهما الفعل Ascolter ويعني "الاستماع" أما الفعل الثاني "Auseltec" فيعني الفحص إن هذا الانشقاق جاء ليعطي تغذية جديدة لمعنى المراجعة وهذا بزعم كلمة "الاستماع" من جهة وكلمة الفحص من جهة أخرى.¹

وعرفت الجمعية المحاسبية الأمريكية المراجعة على أنها "عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية وتقييمها بطريقة موضوعية لغرض التأكد من درجة مسايرة هذه العناصر للمعايير الموضوعية، ثم توصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية".²

وعرف معهد المحاسبين في إنجلترا المراجعة في نشرته الصادرة في أبريل 1980 على أنها "فحص مستقل وإبداء للرأي عن القوائم المالية للمؤسسة بواسطة مراجع معين سواء كان هذا التعيين اختياريا أو تنفيذيا لالتزام قانوني بهذا التعيين".³

كما عرفت منظمة العمل الفرنسي المراجعة على أنها "مسعى أو طريقة منهجية مقدمة بشكل منسق من طرف مهني يستعمل مجموعة من تقنيات المعلومات والتقييم بغية إصدار حكم معلل ومستقل استنادا على معايير التقييم، وتقدير مصداقية وفعالية النظام والإجراءات المتعلقة بالتنظيم".⁴

وعرفت المراجعة أيضا بأنها "أسلوب من أساليب الرقابة حيث تشمل مجموعة الإجراءات التي اتخذها المراجع بهدف فحص أعمال الغير وذلك للحكم على سلامة التنفيذ وفقا للقواعد والتعليمات السابق تحديدها و من ثم رفع النتيجة إلى من يهمهم الأمر".⁵

1 - أحمد حلمي جمعة، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص، 6.

2 - محمد سمير الصبان وآخرون، المراجعة بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، مصر، 1990، ص، 18.

3 - رؤوف عبد المنعم و تحسين الشاذلي، مبادئ المراجعة بين التفكير والتطبيق، الفاروق للنشر والطباعة، مصر، 1987، ص، 21.

4 - محمد التوهامي طواهر ومسعود صديقي، مرجع سبق ذكره، ص، 10.

5 - عبد المنعم محمود عبد المنعم، عيسى محمد أبو طبل، المراجعة و أصولها العلمية و العملية، الدار الجامعية للنشر، مصر، 1998، ص، 10.

ومن خلال التعاريف السابقة الذكر يمكن أن نتوصل إلى إعطاء تعريف شامل للمراجعة بأنها تلك الوظيفة التي تسهر وتعمل على ضمان الحفاظ على ممتلكات المؤسسة وهذا من خلال الاعتماد على الملاحظة، الفحص، التحقيق، المراقبة، التشخيص والتقييم، كما يمكن اعتبارها بمثابة المرآة العاكسة لما يجري في المؤسسة عن طريق إبداء رأي محايد وموضوعي عن ما صدر من قوائم مالية وبيانات محاسبية وكذا عن باقي أنشطة وأوضاع المؤسسة.

المطلب الثالث : أهداف وأهمية المراجعة

1-أهداف المراجعة:

انطلاقاً من التطور التاريخي للمراجعة والتعاريف المقدمة لها يظهر لنا جلياً تطور أهداف هذه الأخيرة من حقبة زمنية إلى أخرى نتيجة للتطور الذي عرفته المؤسسة من جهة ونتيجة لتعدد الأطراف المستعملة للمعلومات المحاسبية من جهة أخرى وتتمثل أهم الأهداف التي تسعى المراجعة إلى تحقيقها في النقاط التالية:¹

أ- الوجود والتحقق: يسعى مراجع الحسابات في المؤسسة الاقتصادية إلى التأكد من أن جميع الأصول والخصوم وجميع العناصر الواردة في الميزانية وفي القوائم المالية الختامية موجودة فعلاً وذلك أن المعلومات الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبية تقرر مثلاً بالنسبة إلى المخزون السلعي وجود مبلغ معين عند تاريخ معين بكمية معينة، فيسعى المراجع إلى التحقق من هذه المعلومات من خلال الجرد الفعلي أو المادي للمخزونات.

ب- الملكية والمديونية: تعمل المراجعة في هذا البند إلى إتمام البند السابق من خلال التأكد من أن كل عناصر الأصول هي ملك للمؤسسة ومن أن كل عناصر الخصوم هي التزام عليها، فالوحدات المتواجدة في المخزونات أو الحقوق هي حق شرعي لها والديون هي مستحقة فعلاً لأطراف أخرى فالمراجعة بذلك تعمل على تأكيد صدق وحقيقة المعلومات المحاسبية الناتجة عن نظام المعلومات المولد لها والتي تقدم إلى أطراف عدة سواء داخلية أو خارجية.

ت- الشمولية: بما أن الشمول هو من بين الخصائص الواجب توافرها في المعلومة بات من الضروري على نظام المعلومات المحاسبية توليد معلومات معبرة وشاملة وبعية الوصول إلى الشمولية ينبغي التأكد من دقة وصحة البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر والسجلات من جهة و من جهة أخرى العمل على تجهيز هذه البيانات بشكل سليم يسمح بتوفير معلومات شاملة ومعبرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة والذي يعتبر من بين أهم أهداف المراجعة .

¹ - نُجْد التهامي طواهر و مسعود صديقي ، مرجع سبق ذكره ، ص -ص، 16-17.

ث-التقييم والترخيص: تهدف المراجعة إلى التأكد من أن تقييم الأحداث المحاسبية قد تم وفقا للطرق المحاسبية المعمول بها كطرق إهلاك التثبيتات و تقييم المخرجات ومن ثم تخصيص هذه العملية في الحسابات المعنية، وبانسجام مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً. إن الالتزام الصارم بهذا البند من شأنه أن يضمن الآتي:

- تقليل فرص ارتكاب الأخطاء والغش.

- الالتزام بالمبادئ المحاسبية.

- ثبات الطرق المحاسبية من دورة إلى أخرى.

ج-العرض والإفصاح: تتمثل في إفصاح المؤسسة عن مخرجات نظام المعلومات المحاسبية والمتمثلة في المعلومات التي

أعدت وفقاً لمعايير الممارسة المهنية والتي تم تجهيزها بشكل سليم يتماشى والمبادئ المحاسبية (التسجيل المحاسبي).

ح-إبداء رأي فني: يسعى المراجع من خلال عملية المراجعة إلى إبداء رأي فني محايد حول المعلومات المحاسبية الناتجة

عن النظام المولد لها. لذلك ينبغي على هذا الأخير وفي إطار ما تمليه المراجعة، القيام بالفحص والتحقيق من العناصر

التالية:¹

- التحقق من الإجراءات والطرق المطبقة.

- مراقبة عناصر الأصول والخصوم. و التأكد من التسجيل السليم للعمليات.

- التأكد من التسجيل السليم لكل الأعباء والنواتج التي تخص السنوات السابقة.

- محاولة كشف أنواع الغش، التلاعب والأخطاء.

- تقييم الأداء داخل النظام والمؤسسة ككل.

- تقييم الأهداف والخطط.

- تقييم الهيكل التنظيمي.

¹ - لبيب عوض ومُجدّ الفيومي مُجدّ، أصول المراجعة، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1998، ص، 88.

2- أهمية المراجعة (التدقيق):

إن أهمية التدقيق تتمثل في كونه وسيلة تخدم جهات كثيرة ذات مصلحة مع المؤسسة سواء كانت أطرافاً داخلية أو خارجية، إذ تعتمد إلى حد كبير على البيانات المحاسبية لاتخاذ قرارات و رسم خطط مستقبلية و من بين المستفيدين من التدقيق نجد:

أ- إدارة المؤسسة: تعتمد إدارة المؤسسة على التدقيق (المراجعة) بشكل كبير خاصة في عملية التخطيط المستقبلي لتحقيق أهدافها المسطرة مسبقاً وبالتالي فإن مصادقة المدقق على قوائمها سيمنحها درجة كبيرة من الثقة و يزيد من نسبة الاعتماد عليها ، كما يعتبر مفتاح الحكم على مستوى أداء أعضاء مجلس الإدارة.

ب- الملاك و المساهمين: إن ظهور شركات المساهمة ذات الامتداد الاقليمي و انفصال الإدارة عن الملاك عزز من أهمية التدقيق، فكان لابد من طرف يضمن التسيير الأمثل لأموال المساهمين و منع حدوث اختلاس و تلاعبات، كما أن تقرير مدقق الحسابات يساهم في جلب مستثمرين جدد يضمن لهم أكبر عائد ممكن .

ت- الدائنين و الموردین: يعتمد هؤلاء على تقرير المدقق بصحة و سلامة القوائم المالية، ويقومون بتحليلها لمعرفة المركز المالي و القدرة على الوفاء بالالتزام وكذا درجة السيولة لدى المؤسسة، ما يضمن لهم تحصيلهم لحقوقهم لدى المؤسسة.¹

ث- الزبائن: اهتمام هذه الشريحة بالمعلومات ينحصر بمعرفة استمرارية الوحدة الاقتصادية و خاصة ارتباطهم معها بمعاملات طويلة الأجل، و إذا كانوا معتمدين عليها كمورد رئيسي و أساسي للبضاعة أو المواد الأولية.

ج- العاملين: هم و المجموعات المماثلة لهم مهتمون بالمعلومات المتعلقة باستقرار و ربحية أرباب عملهم، كما أنهم مهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المؤسسات على دفع مكافآتهم و منافع التقاعد و توفر فرص العمل.²

ح- البنوك و مؤسسات الإقراض الأخرى: بغرض توسيع نشاطاتها أو لمواجهة عسر مالي، تلجأ المؤسسات إلى القروض من المؤسسات المالية، غير أن هذه الأخيرة عليها معرفة درجة الخطر و معرفتها لقدرة المؤسسات على السداد مستقبلاً، و تعود في ذلك إلى تقرير مدقق الحسابات الذي يؤكد صدق القوائم المالية و تمثيلها للمركز المالي للمؤسسة.

¹ - خالد راغب الخطيب و خليل محمود الرفاعي، الأصول العلمية و العملية لتدقيق الحسابات، دار المستقبل، الأردن، 1998، ص، 12.

² - محمد أمين مازون، التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية و مدى إمكانية تطبيقها في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم التجارية ، جامعة الجزائر، 2011، ص، 10.

خ- الهيئات الحكومية: تعتمد بعض أجهزة الدولة على البيانات التي تصدرها المؤسسات في العديد من الأغراض، منها مراقبة النشاط الاقتصادي أو رسم السياسات الاقتصادية للدولة أو فرض الضرائب، و هذه جميعا تعتمد على بيانات واقعية و سليمة. و قد بينت لجنة الاتحاد الدولي للمحاسبين عند اصدار المعايير عام 2002 أن أهمية التدقيق (المصلحة العامة) تكون في:¹

- يساعد في وضع القرارات الادارية السليمة.
- يساعد خبراء الضرائب في بناء الثقة و الكفاءة عند التطبيق العادل للنظام الضريبي.
- إستغلال موارد المؤسسات بكفاءة و فعالية.

¹ -خالد راغب الخطيب و خليل محمود الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص، 12.

المبحث الثاني: اطار نظرية المراجعة

إن أي نظرية توفر الأساس اللازم لتنظيم أفكار الفرد و ضبط و تحقيق ما يترتب على ذلك من تصرفات، و على ذلك فان نظرية المراجعة تساعد على شرح ووصف و تحديد القرارات التي يجب على المراجع اتخاذها عند تنفيذ برنامج مراجعته.

المطلب الأول: فروض المراجعة.

في هذا المطلب سنحاول شرح فروض المراجعة و نتطرق إليها كالاتي:

تقوم المراجعة على جملة من الفروض التي يمكن الرجوع إليها في عمليات المراجعة المختلفة، و في مقدمة هذه الفروض نجد:¹

- قابلية البيانات للفحص.
- عدم وجود تعارض حتمي بين مصلحة المراجع والإدارة.
- خلو القوائم المالية وأية معلومات تقدم للفحص من أية أخطاء تواطئية.
- وجود نظام سليم للرقابة الداخلية.
- التطبيق المناسب للمبادئ المحاسبية.
- العناصر والمفردات التي كانت صحيحة في الماضي سوف تكون كذلك في المستقبل.
- مراقب الحسابات يزاول عمله كمراجع فقط.

و سنحاول شرح الفروض السابقة فيما يلي:

أ-قابلية البيانات للفحص: وذلك من خلال فحص البيانات والمستندات المحاسبية بغية الحكم على المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المولد لها، ينبع هذا الفرض من المعايير المستخدمة لتقييم البيانات المحاسبية من جهة ومصداقية المعلومات المقدمة من جهة أخرى، بحيث تتمثل هذه المعايير في العناصر التالية:²

- ملاءمة المعلومات.

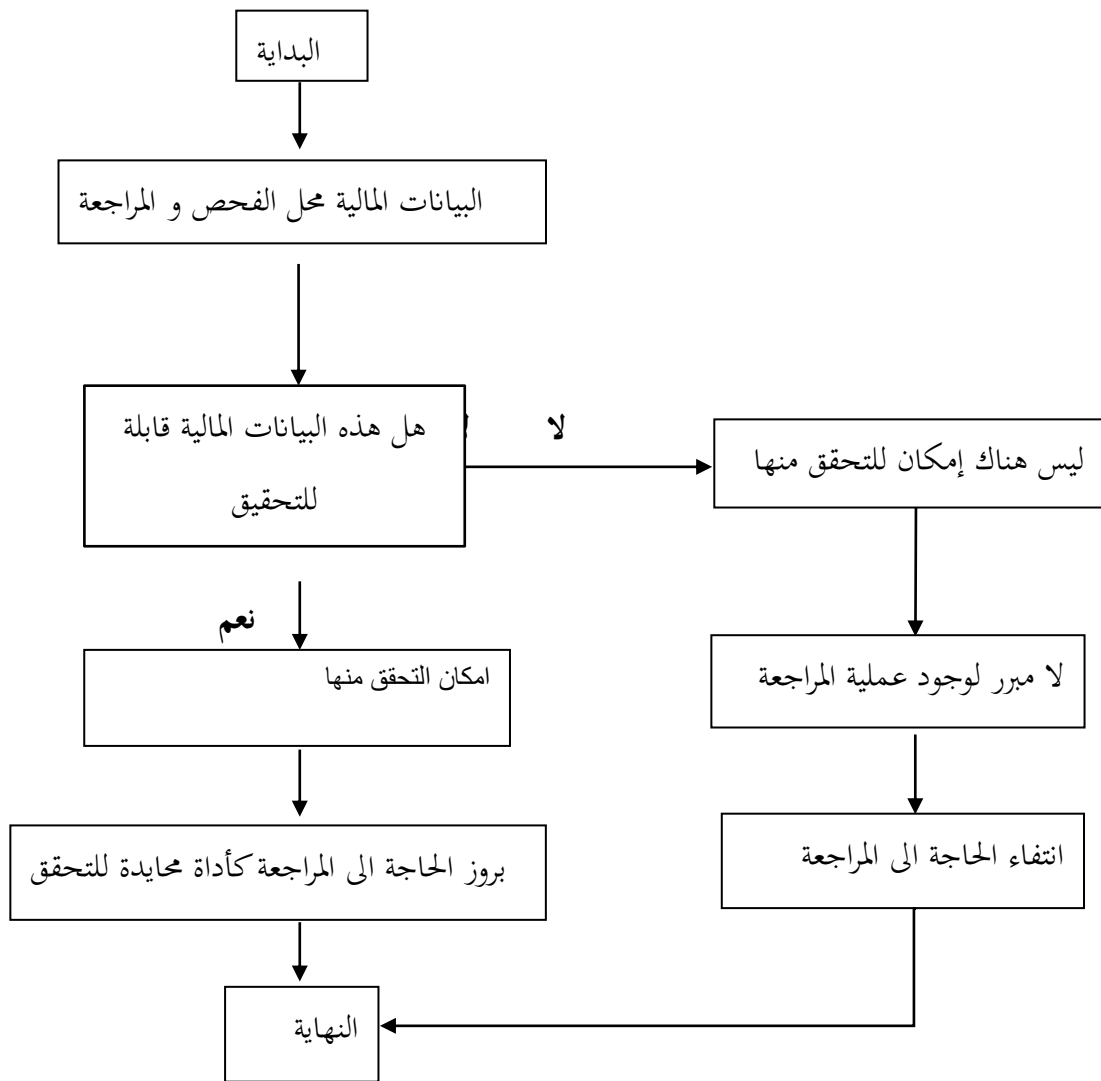
¹-مُجَّد السيد سرايا ، أصول و قواعد المراجعة و التدقيق الشامل الاطار النظري-المعايير و القواعد-مشاكل التطبيق العلمي، مصر، 2007، ص، 31.

²-مُجَّد التهامي طواهر و مسعود صديقي، مرجع سبق ذكره، ص، 12، 13.

- قابلية الفحص.
- عدم التحيز في التسجيل.
- قابلية القياس الكمي.

من الملاحظ أن هذا الفرض مرتبط بوجود مهنة المراجعة ، فإذا لم تكن البيانات و القوائم المالية قابلة للفحص، فلا مبرر إذن لوجود هذه المهنة . و يمكن توضيح هذه العلاقة بالشكل التالي:

شكل رقم(1-1): أسس تطور المراجعة و علاقتها بإمكان التحقق من البيانات المالية محل المراجعة.



المصدر: نصر صالح مُجَدِّد، نحو اطار نظري عام للمراجعة أثره على معاييرها، منشورات أكاديمية، الدراسات العليا، لبنان، 2004، ص، 170.

ب- عدم وجود تعارض حتمي بين مصلحة المراجع والإدارة:

يقوم هذا الفرض على التبادل في المنافع بين المراجع والإدارة من خلال إمداد هذه الأخيرة بمعلومات تمت مراجعتها من طرف المراجع بغية اتخاذ على أساسها قرارات صائبة، والعكس كذلك بالنسبة للمراجع بمدته بمعلومات يستطيع أن يبدي على أساسها رأي في محاييد صائب عن واقع حقيقة تمثيل المعلومات المحاسبية للمؤسسة.

ت- خلو القوائم المالية وأية معلومات تقدم للفحص من أية أخطاء تواطئية:

يشير هذا الفرض إلى مسؤولية المراجع عن اكتشاف الأخطاء الواضحة عن طريق بذل العناية المهنية اللازمة، وعدم مسؤوليته عن اكتشاف الأخطاء والتلاعبات التي تم التواطؤ فيها خاصة عند تقيده بمعايير المراجعة المتفق عليها.

ث- وجود نظام سليم للرقابة الداخلية:

إن وجود نظام سليم وقوي للرقابة الداخلية داخل المؤسسة يمكن من التقليل من حدوث الأخطاء والتلاعبات كما يجعل المراجعة اقتصادية وعملية بتبني المراجع للمراجعة الاختبارية.

ج- التطبيق المناسب للمبادئ المحاسبية:

يقوم هذا الفرض على أن المعلومات المحاسبية قد تم إعدادها وفقا للمبادئ المحاسبية المتفق عليها إذ يعتبر الالتزام بها مؤشرا حقيقيا للحكم على صلاحية القوائم المالية الختامية وعن مدى تمثيل نتيجة نشاط المؤسسة للمركز المالي والحقيقي لها.

ح- العناصر والمفردات التي كانت صحيحة في الماضي سوف تكون كذلك في المستقبل:

يعتبر هذا الفرض أن العمليات التي قامت بها المؤسسة في الماضي تمت وفق إجراءات سليمة وضمن نظام سليم للرقابة الداخلية ستكون كذلك في المستقبل، و العكس صحيح لذا من الضروري على المراجع في الحالة العكسية بذل المزيد من العناية المهنية لكشف مواطن الضعف في إجراءات ونظام الرقابة الداخلية المفروض.

خ- مراقب الحسابات يزاول عمله كمراجع فقط:

يقوم المراجع بمراجعة الحسابات وذلك وفقا لما توضحه الاتفاقية المبرمة ما بين المؤسسة والمراجع على أن لا تخل هذه الاتفاقية بمعايير المراجعة وعلى رأسها استقلالية المراجع في عمله.¹

¹ - مُجّد سمير الصبان، نظرية المراجعة وآليات التطبيق، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص، 17.

المطلب الثاني: مفاهيم المراجعة

تعني المفاهيم الأفكار الأساسية أو أساس التفكير العقلي أو الذهني، و تتمثل مفاهيم المراجعة في التعميمات المستخدمة من الفروض السابقة، ومن ناحية أخرى فإن هذه المفاهيم تمثل بدورها الأساس لتحديد المعايير و الأهداف والإجراءات وكذلك تحديد المبادئ الأساسية للمراجعة. و يمكن تحديد أهم المفاهيم الأساسية التي يتم أخذها بعين الإعتبار في مجال المراجعة و التدقيق فيما يلي:¹

- السلوك الأخلاقي.
- الاستقلال.
- العناية المهنية الواجبة.
- أدلة الاثبات (القرائن).
- العرض الصادق و العادل.

أ- السلوك الأخلاقي:

إن السلوك الأخلاقي هو عبارة عن التصرفات و التعبيرات الداخلية و الخارجية التي يصدرها الفرد أو المراجع، والتي من خلالها يستطيع التكيف بين مقومات و جودة و مقتضيات الاطار الاجتماعي الذي يعيش داخله.

و من أهم السلوكيات الأخلاقية التي يجب أن يتحلى بها المراجع هي النزاهة، الموضوعية، الأمانة المهنية و المحافظة على السرية أثناء تنفيذ عمله. و لتحقيق ذلك فعليه أن يتجنب التحيزات و التفضيلات الشخصية عند اتخاذ القرارات، و تفادي أي مواقف قد تمثل تهديدا غير مقبولا لممارسته المهنية في الواقع العملي.

ب- الاستقلال:

و يعني أن على المراجع أن يقوم بمهامه المهنية بنزاهة و موضوعية و عدم تحيز، أي أن يكون محايداً بين إدارة المؤسسة المسؤولة عن إعداد القوائم المالية و بين مستخدميه هذه القوائم . و هذا المفهوم ينتج من فرضيتين هما:²

¹ - محمد السيد سرايا، مرجع سبق ذكره، ص، ص، 32، 33 .

² - محمد الفيومي محمد و آخرون ، دراسات متقدمة في المراجعة ، دار الفتح للتجليد الفني، مصر، 2008، ص، ص، 290، 298.

* بمعنى ان يكون المراجع قادرا على التصرف بنزاهة و موضوعية.

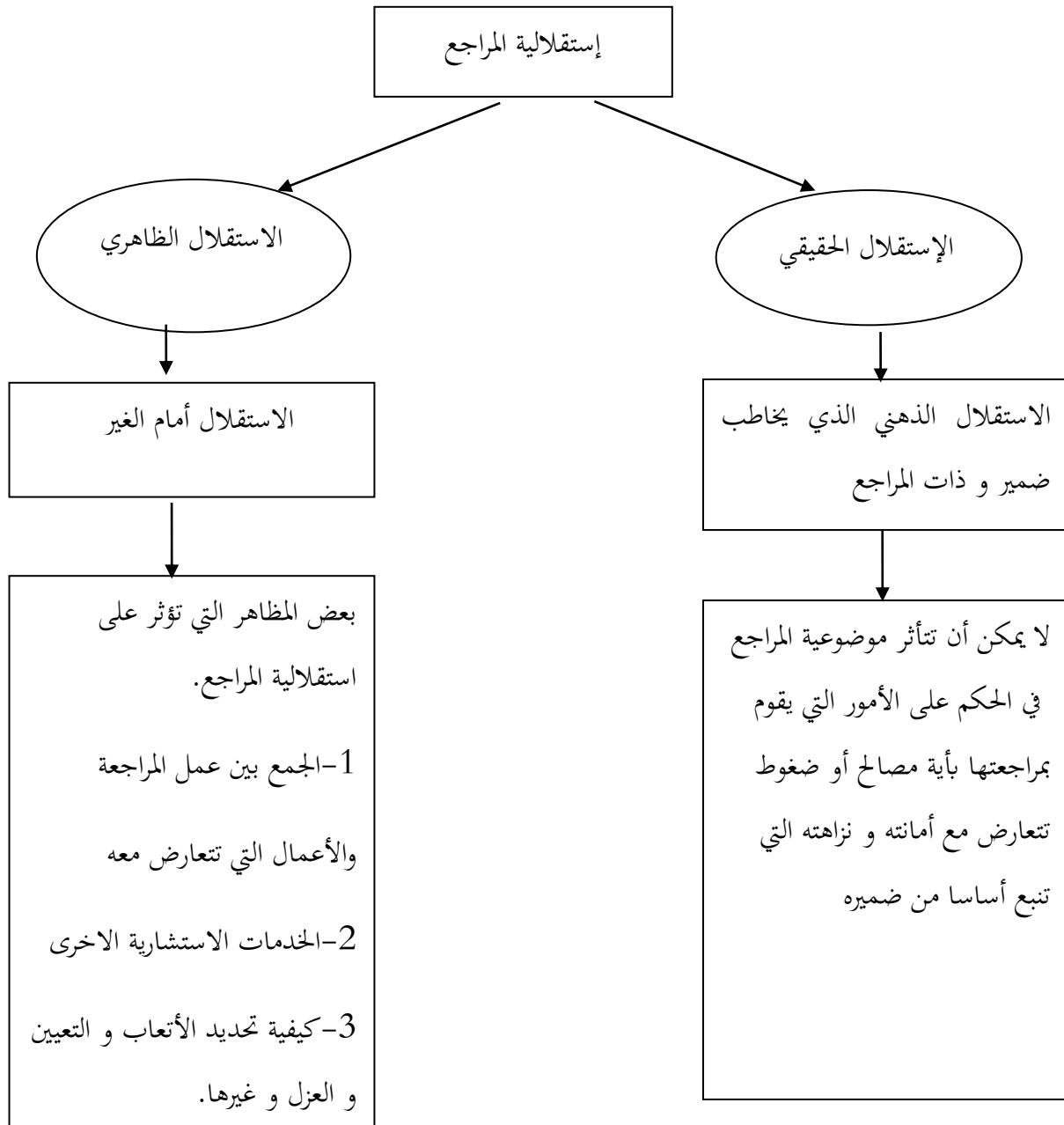
** بمعنى أن لا يشترك المراجع في أعمال أو علاقات يمكن أن توهي للجمهور بأنه غير مستقل.

1- أنه ليس هناك بالضرورة تعارض في المصالح بين المؤسسة و المراجع.

2- إن المراجع يمارس مهنة المراجعة فقط.

و إستقلالية المراجع يجب أن تكون في الحقيقة* و في المظهر**كما يوضحها الشكل التالي:

شكل رقم(1-2):استقلالية المراجع



المصدر: نصر صالح مُجَّد، مرجع سبق ذكره، ص،178.

بالنظر إلى الشكل السابق يتضح أن المراجع لابد له أن يكون مستقلا في الحقيقة و المظهر، حيث لابد من وجود هذا التكامل بين النوعين من الاستقلال لخلق الثقة الكاملة في عمل المراجع و الرقي بالمهنة لتأخذ مكانها في المجتمع.

ت-العناية المهنية الواجبة:

إن مفهوم العناية الواجبة يقصد به " التزام المراجع في أداء عمله بمستوى معين من المسؤولية، يمكن تحقيقه بواسطة كل الأشخاص المعنيين بتحقيق معايير العمل الميداني و إعداد التقرير". فإذا لم يتمتع المراجع بالمهارات اللازمة أو إذا لم يمارس درجة العناية الواجبة في أدائه لعمله، فإن سلوكه في هذه الحالة لا يتفق مع آداب و أخلاقيات المهنة، كما أنه يخل بواجباته القانونية، و يعرض نفسه للمساءلة القانونية.¹

ث-أدلة الإثبات:

و يعني أن على المراجع أن يقوم بجمع الأدلة الكافية و المقنعة التي تساعد على تكوين رأيه المهني المستقل عن مدى صدق و عدالة تمثيل القوائم المالية لنتائج الوحدة الاقتصادية و المركز المالي لها، أو للوصول إلى التوصيات الملائمة لعلاج نواحي القصور. فأدلة الإثبات توفر الأساس المنطقي لأحكام و تقديرات المراجع و يعتمد هذا المفهوم على الفرضيتين التاليتين:

الفرضية الأولى: القابلية للمراجعة و التحقق فيما لم تكن المعلومات الكمية قابلة للمراجعة و التحقق فلن يكون هناك سبب لوجودها.

الفرضية الثانية: إن ما حدث في الماضي سوف يحدث في المستقبل مالم يتضح العكس.

ج-العرض الصادق و العادل:

و يعني أن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها و الأكثر ملاءمة قد استخدمت في إعداد القوائم المالية. و أنه في رأي المراجع أن الحقائق الاقتصادية المعروضة بواسطة مبادئ المحاسبة المتعارف عليها قد تم تقريبها بشكل معقول . و على ذلك فإن

¹ -عبد الفتاح محمد الصحن و آخرون ، أسس المراجعة الخارجية ، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2007،ص،40.

هذا المفهوم قائم على افتراض أن استخدام المبادئ المحاسبية المتعارف عليها في إعداد القوائم المالية يؤدي إلى عدالة تمثيلها للواقع الاقتصادي.¹

المطلب الثالث: طرق المراجعة (التدقيق)

تتضمن عملية التدقيق استعمال الطرق التالية:²

1- الحصر (الملاحظة):

وتطبق في الحكم على صلاحية الطرائق المحاسبية المستعملة بالمؤسسة و مدى كفاءة نظم الرقابة الداخلية علاوة على استخدامها عند القيام بعمليات الجرد لأصول المؤسسة المختلفة.

2- التفتيش :

و تطبق في تدقيق الأصول أو التثبيتات المالية و الأصول الأخرى الشبيهة لتقرير وجودها الفعلي، كما تستخدم للحصول على بيانات داعمة لتكاليف الأصول و الإيرادات و المصاريف العادية، و ما شابه ذلك من بنود.

3- التثبيت (التعزيز):

و تطبق في التأكيد من أرصدة الحسابات و مبالغ العمليات التجارية مع أطراف خارج المؤسسة، و أرصدة الأصول الموجودة في عهدة أشخاص خارج المؤسسة كالإرساليات و بضائع الأمانة و غيرها.

4- المقارنة:

و تطبق على أرصدة الحسابات و البيانات المالية الجارية بمقارنتها مع بيانات شبيهة أو مماثلة خاصة بفترات سابقة أو لاحقة لبيان الأسباب الكامنة وراء أي تغيرات هامة.

5- التحليل:

و تطبق على الحسابات و البيانات الجارية لتقرير مدى الاعتماد عليها و صلاحية نشرها كمعلومات عن المؤسسة المعنية.

¹ - مُجَدَّ الفيومي مُجَدَّ و آخرون ، مرجع سبق ذكره، ص،ص،290، 291.

² - خالد أمين عبد الله ، التدقيق و الرقابة في البنوك ، دار وائل للطباعة و النشر،الأردن، 1998،ص،79.

6-الإحتساب :

و تطبق على البيانات الرقمية المقدمة من العميل كاحتساب بضاعة آخر المدة و أرصدة العملاء، والمدفوعات مقدما، والمستحقات، و غيرها.

7-الاستفسار:

و تطبق على سياسات المؤسسة المعنية ، و الأمور و القضايا التي لا يمكن الإفصاح عنها في القوائم المالية المنشورة، والتوقعات المنظورة ذات الأثر المحتمل على المركز المالي للمؤسسة.

و من الجدير بالذكر أنه يتم استخدام هذه الطرق على أساس إختياري يقرر مداه على ضوء كفاية الطرق المحاسبية المستخدمة في المؤسسة ، و مدى كفاية أنظمة الرقابة الداخلية، هذا كما أن تطبيق الطرق المذكورة أنفا جزء ضروري من عملية التدقيق .

المبحث الثالث: مبادئ المراجعة

خصصنا في هذا المبحث لنتناول فيه الجوانب الأساسية و البارزة من الجوانب النظرية للمراجعة، و تطرقنا فيه إلى أنواع المراجعة و المراجعين الممارسين لها و المعايير العامة للمراجعة و كذلك مقومات المراجعة.

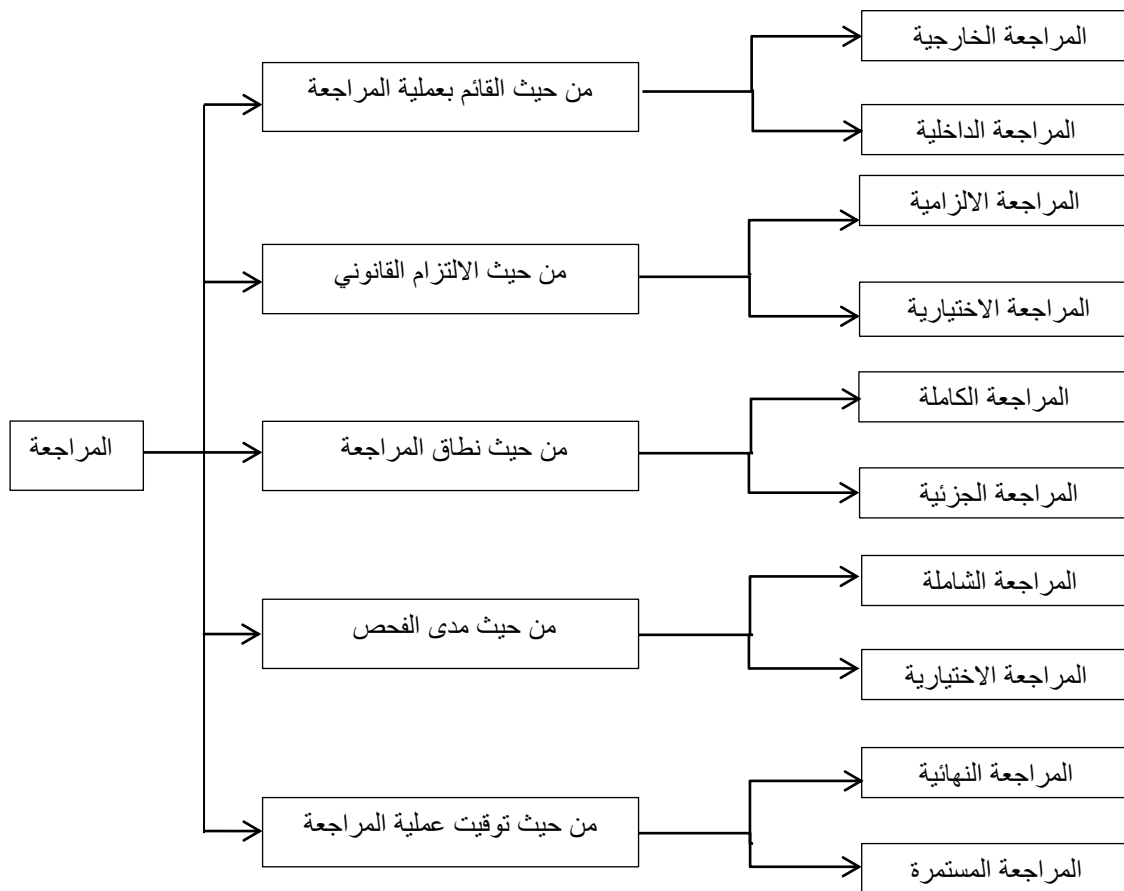
المطلب الأول: أنواع المراجعة و المراجعين.

بما أن للمراجعة أنواع متعددة و بالتالي هناك أنواع متعددة للمراجعين الممارسين لها من خلال هذا المبحث نقوم بتوضيح تلك الأنواع المختلفة للطرفين

1-أنواع المراجعة:

بالرغم من تعدد أنواع المراجعة فهي تلتقي في الأهداف ، لكن الاختلاف يكمن في الزاوية التي ينظر إليها من خلالها، وعليه يمكن توضيح تلك التصنيفات للمراجعة من خلال الشكل التالي:

شكل رقم(1-3): تصنيفات المراجعة حسب وجهات النظر المختلفة



المصدر: محمود السيد الناغي، المراجعة اطار النظرية و الممارسة، مكتب الجلاء الجديدة بالمنصور، مصر، 1998، ص، 21

أ- من حيث القائم بعملية المراجعة:

هنا يمكن التمييز بين كل من المراجعة الخارجية والمراجعة الداخلية:

المراجعة الداخلية:

هذه المراجعة تقوم بما مصلحة توجد بداخل المؤسسة، و لها حرية الحكم و الاستقلالية في التصرف، فالمراجعة الداخلية تخول لها مهام التقييم و الرقابة و التطابق و التحقق، كما أن عمل المراجعة الداخلية دائم لأنه ينفذ من طرف مصلحة دائمة بالمؤسسة.¹

المراجعة الخارجية:

هي المراجعة التي تتم بواسطة شخص خارجي عن إدارة المؤسسة بغية فحص البيانات و السجلات المحاسبية و الوقوف على تقييم نظام الرقابة الداخلية من أجل إبداء رأي في محاييد حول صحة و صدق المعلومات المحاسبية الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبية المولد لها، و ذلك لإعطائها المصدقية حتى تنال القبول و الرضى لدى مستعملي هذه المعلومات من الأطراف الخارجية خاصة (المساهمين ، المستثمرين ، البنوك).²

ب- من حيث الإلزام القانوني:

ينظر المشرع الجزائري من خلال القانون التجاري إلى إلزامية المراجعة لبعض الشركات كشركة المساهمة وعدم إلزاميتها إلى غيرها من الشركات كالشركة ذات المسؤولية المحدودة أو شركة التضامن، لذلك نميز بين نوعين من المراجعة هما:³

-المراجعة الإلزامية.

-المراجعة الاختيارية.

¹ - محي الدين محمود عمر ، مراجعة الحسابات بين المعايير العامة و المعايير الدولية ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، معهد العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، المركز الجامعي ، المدية، 2008، ص، 28.

² -حاتم مُجَّد الشيشيني ، أساسيات المراجعة مدخل معاصر ، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع، مصر، 2007، ص، 10.

³ - مُجَّد التهامي طواهر و مسعود صديقي ، مرجع سبق ذكره ، ص-ص 16-17.

المراجعة الإلزامية:

هي المراجعة التي يحتم القانون القيام بها، حيث تلتزم المؤسسة بضرورة تعيين مراجع خارجي لمراجعة حساباتها و اعتماد القوائم المالية لها ، بغية الوصول إلى الأهداف المتوخاة من المراجعة.¹

المراجعة الاختيارية:

هي المراجعة التي تتم دون إلزام قانوني وبطلب من أصحاب المؤسسة أو من مجلس الإدارة لتحقيق أهداف محددة، ففي الشركات ذات المسؤولية المحدودة أو ذات الشخص الوحيد يتم طلب الاستعانة بخدمات المراجع الخارجي بغية الاطمئنان على صحة المعلومات المحاسبة الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبية وعن نتائج الأعمال والمركز المالي. إذ أن هذه المعلومات تتخذ كأساس لتحديد حقوق الشركات و خاصة في حالات الانفصال أو إنضمام شريك جديد .

ت- من حيث نطاق المراجعة:

يعتبر مجال أو نطاق المراجعة من بين أهم المحددات التي تفرز نوعين من المراجعة هما:²

- المراجعة الكاملة.

- المراجعة الجزئية.

المراجعة الكاملة:

في هذا النوع من المراجعة يخول للمراجع إطار غير محدد للعمل الذي يؤديه، إذ يقوم بفحص البيانات والسجلات والقيود المثبتة بما يقصد إبداء رأي في محاييد حول صحة مخرجات نظام المعلومات المحاسبية ككل.

وفي ظل التصنيفات العديدة للمؤسسات وكبر حجم بعض الأصناف منها، بات من الضروري تبني أسلوب العينة في إختيار المفردات التي يقوم المراجع بفحصها بغية إصدار رأي في محاييد حول جميع المفردات مما يعكس صراحة مسؤولية المراجع على جميع المفردات وليس فقط على العينة التي شملتها إختباراته.

نشير في الأخير إلى أن إتباع أسلوب العينة في المراجعة زاد من إهتمام المؤسسات بنظام الرقابة الداخلية، لأن كمية

الإختبارات وحجم العينة يعتمد في اختيارها على درجة متانة نظام الرقابة الداخلية المعتمد في المؤسسة.

¹ -بوخلفة وسيلة، دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة القوائم المالية ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، ص،8.

² -مُجد التهامي طواهر و مسعود صديقي، مرجع سبق ذكره، ص-ص،22-23.

المراجعة الجزئية:

تعتبر المراجعة الجزئية من بين الأنواع الأكثر تطبيقاً في المراجعة الخارجية وهذا بأن يوكل إلى مراجع خارجي مراجعة بند معين من مجموع البنود كمراجعة النقدية أو الديون أو الحقوق أو المخزون دون غيرها، وسبب إنتشار هذا النوع يكمن في توافر شكوك حول البند المراد مراجعته سواء من الجهة المسيرة أو الشركاء (شك في وجود أخطاء أو غش أو تلاعب يظهر في عدم دقة وصراحة المعلومات الناتجة عن النظام المولد للبند). وتبعاً لما سبق أصبح من الضروري تقييد هذا النوع من المراجعة بالعناصر الآتية:

- وجود عقد كتابي يوضح نطاق عملية المراجعة.
- إبراء ذمة المراجع من القصور والإهمال في مراجعة بند لم يعهد إليه.
- حصر مسؤولية المراجع في مجال المراجعة المحدد في العقد.

ث- من حيث مدى الفحص :

يمكن تقسيم المراجعة من هذه الزاوية إلى ¹:

-المراجعة الشاملة.

-المراجعة الاختيارية.

المراجعة الشاملة (التفصيلية):

ويعني بها أن يقوم المراجع بمراجعة جميع القيود والدفاتر والسجلات والحسابات والمستندات أي أن يقوم المراجع بمراجعة جميع المفردات محل الفحص، والملاحظة إن هذه المراجعة تصلح للمؤسسات الصغيرة الحجم حيث أن إستخدامها في المؤسسات كبيرة الحجم سيؤدي إلى زيادة أعباء عملية المراجعة وتعارضها مع عاملي الوقت والتكلفة التي يحرص المراجع الخارجي على مراعاتها باستمرار.

¹ -حسين أحمد دحدوح و حسين يوسف القاضي، مراجعة الحسابات المتقدمة الاطار النظري و الاجراءات العلمية، دار الثقافة للنشر والتوزيع،الأردن، 2009، ص، 50.

المراجعة الإختبارية:

هي المراجعة التي تقوم على إنتقاء عينة من العمليات و فحصها و تعميم نتائج الفحص لها على مجتمع الدراسة ،حجم هذه العينة يتوقف على مكانة و قوة الرقابة الداخلية الموجودة في المؤسسة.

لذلك تظهر لنا أهمية نظام الرقابة الداخلية في تحديد حجم العينة من خلال تقييم هذا النظام و إكتشاف مواطن الضعف والقوة في الأجزاء المكونة له من ناحية ومن ناحية أخرى تحديد مدى إمكانية تطبيق هذا النوع من المراجعة.

تعتبر المراجعة الإختبارية هي الأساس السائد في العمل الميداني على خلاف المراجعة التفصيلية التي تمثل الاستثناء، وهنا تجدر الإشارة إلى ضرورة التفرقة بين المراجعة الكاملة والمراجعة التفصيلية من ناحية والمراجعة الجزئية الإختبارية من ناحية أخرى وذلك تجنباً للخلط بين هذه الأنواع حيث أن المراجعة الكاملة مثلاً قد تكون تفصيلية إذا تم فحص جميع القيود والدفاتر.

ج-من زاوية توقيت المراجعة:

يمكن أن ننظر من هذه الزاوية إلى المراجعة وأن نميز بين نوعين هما:¹

-المراجعة المستمرة.

-المراجعة النهائية.

المراجعة المستمرة:

يقوم المراجع بفحص وإجراء الاختبارات الضرورية على المفردات المحاسبية على مدار السنة المالية للمؤسسة، إذ عادة ما يتم ذلك بطريقة منتظمة ووفقاً لبرنامج زمني مضبوط مسبقاً ويستجيب إلى الإمكانيات المتاحة، وهذا النوع من المراجعة يصلح للمؤسسات كبيرة الحجم.

المراجعة النهائية: يستعمل هذا النوع عادة في نهاية السنة المالية، إذ يعين المراجع في ظل هذا النوع بعد الانتهاء من التسويات وتحضير الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي، والواقع أن هذا النوع يكون في المؤسسات الصغيرة التي يكون عدد عملياتها قليل بحيث يستطيع المراجع التحكم في الوضعية في ظل محدودية مدة المراجعة.

¹ -عزوز ميلود، دور المراجعة في تقييم أداء نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة الاقتصادية ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية علوم التسيير و العلوم الاقتصادية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2007، ص، 18.

2-أنواع المراجعين:

يمارس المراجعون مهمة المحاسبة و المراجعة و يوجد أشكال عديدة و أنواع عديدة للمراجعين من أهمها:¹

أ-مكاتب المحاسبة و المراجعة(المراجع الخارجي): تتولى مكاتب المحاسبة و المراجعة مراجعة القوائم التاريخية المنشورة لكل المؤسسات المقيدة اسهمها في البورصة ، وغيرها من المؤسسات الكبيرة و الصغيرة و المؤسسات غير التجارية. وقد يستخدم لفظ المراجع أو مكتب المحاسبة و المراجعة كمترادفين، و غالبا ما يسمى مكتب المحاسبة و المراجعة بالمراجع الخارجي أو المراجع المستقل لتمييزه عن المراجع الداخلي الذي يعمل داخل المؤسسة.

ب-المراجع الداخلي: هو موظف من داخل المؤسسة و يعين بواسطة ادارة المؤسسة ، استقلالته تكون محدودة و غير كاملة ، و هو مسؤول أمام الادارة ، و من ثم يقدم تقارير مراجعته الى المستويات الادارية العليا بالمؤسسة.

و تختلف مسؤوليات المراجع الداخلي تبعا لاختلاف المؤسسات. فقد يتكون فريق المراجعة الداخلية من موظف أو اثنين و يستغرقون وقتهم في إجراء المراجعة الاجرائية . أما في المؤسسات الأخرى فقد يتألف فريق المراجعة الداخلية من عدد من الموظفين لهم مستويات متنوعة تشمل إجراء المراجعة التشغيلية و مراجعة نظم الكمبيوتر.

ت-المراجع الحكومي: يقوم المراجع الحكومي بإجراء مراجعة للقوائم المالية الخاصة بالوحدات الحكومية ، و نظراً لأن سلطات الإنفاق و التحصيل في الوحدات الحكومية للدولة محددة بواسطة القانون فإن هناك قدر كبير من التركيز على المراجعة الإجرائية أو يقوم مراجع الجهاز المركزي بفحص ميزانيات منشآت قطاع الأعمال العام و يقدم تقريره لمجلس الشعب و يقدم تقريره إلى السيد رئيس الجمهورية .

¹ -حاتم مجد الشيشيني، مرجع سبق ذكره،ص-ص،26-27.

المطلب الثاني: معايير المراجعة

تعتبر معايير المراجعة كمقاييس واضحة نستطيع من خلالها تقييم عملية المراجعة والحكم على الجدوى منها،

وتتمثل في:¹

- المعايير العامة.

- معايير العمل الميداني.

- معايير إبداء الرأي.

1- المعايير العامة:

تتعلق هذه المعايير بالتكوين الشخصي للقائم بعملية المراجعة، وتوصف هذه المعايير بأنها عامة لأنها تمثل مطالب

أساسية نحتاج إليها لمقابلة معايير العمل الميداني وإعداد التقرير بصفة ملاءمة، و تضم كل من:

أ- التأهيل العلمي والعملية للمراجع: تنبع أهمية هذا المعيار من وجود أطراف متعددة تعتمد على رأي المراجع الخارجي

عن القوائم المالية الختامية للمؤسسة، مما يتطلب معه ضرورة توفر الثقة لدى هؤلاء الأطراف في مدى كفاءة وحيادية

القائمين بعملية المراجعة ولن تتحقق هذه الثقة إلا من خلال توافر عاملين أساسيين لدى المراجع هما:

***التأهيل العلمي والفني:** يعني ذلك ضرورة أن يكون لدى المراجع درجة من التأهيل الفني في مجال المواد المحاسبية والمواد

المرتبطة بالمراجعة، ويتم الحصول على هذا من خلال الدراسة في المعاهد والكليات التي تقدم مثل هذه المواد إلى جانب

الحصول على معارف أخرى.

***التأهيل العملي أو الخبرة المهنية:** إن مهنة المراجعة تتطلب كذلك من أعضائها ضرورة قضاء فترة زمنية محددة للتدريب

العملي في المهنة قبل البدء في مزاولتها.

ب- استقلالية المراجع: يسعى مستعملي المعلومات المحاسبية الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبية المولد لها للحصول

على معلومات ذات مصداقية للاعتماد عليها في قراراتهم المستقبلية، وتحديد مدى الاعتماد على هذه المعلومات يكون

على أساس مدى استقلالية المراجع، لذا ينبغي توافر النقطتين التاليتين لتحديد مدى استقلالية المراجع:

- عدم وجود مصالح مادية للمراجع مع المؤسسة التي يقوم بمراجعتها.

¹ - محمد التهامي طاهر و مسعود صديقي، مرجع سبق ذكره، ص، 39.

- وجود استقلال ذاتي للمراجع.

في ظل توافر النقطتين السابقتين يمكن أن تحدد الأبعاد الدالة على استقلال المراجع كما يلي:

* الاستقلال في إعداد برنامج المراجعة.

* الاستقلال في مجال الفحص.

* الاستقلال في إعداد التقرير.

ت- العناية الواجبة (الحذر المهني المعقول): على المراجع أن يبذل العناية الواجبة في عملية المراجعة و في وضع التقرير النهائي و هذه العناية تتطلب مراجعة انتقادية لكل مستوى من مستويات الاشراف على العمل الذي يتم ، والأحكام التي يقررها المساعدون.

ث- النزاهة و الموضوعية: حتى يؤدي المراجع عمله بشكل معقول عليه أن يكون نزيها و صادقا في أداء مهمته من جهة و كذلك موضوعيا أي عادلا في عمله ، ولا يترك خلفيات تتداخل مع موضوعيته، و عليه الالتزام بسلوك محايد أثناء قيامه بإعداد تقريره عن نتائج مهمته.

ج- التحلي بحفظ السر المهني: على المراجع إحترام خاصية السرية للمعلومات التي يجمعها أو يطلع عليها أثناء القيام بعمله و عليه أن لا يفشي شيئا منها إلى الغير ما عدا ما هو مسموح له به أثناء مهمته، أو في إطار الحد المسموح بها قانونا هذا بالإضافة إلى مستوى أداء مميز لمزاوي المهمة، سواء عند أداء الاختبارات المطلوبة أو بالنسبة لإعداد التقرير، وإبداء الرأي النهائي في القوائم المالية محل الفحص.

2- معايير العمل الميداني

تتعلق هذه المعايير بجودة ما يقوم به من أعمال وتشكل من ثلاثة عناصر هي:¹

أ- معيار التخطيط والإشراف: يعتبر التخطيط السليم لأي عملية، العمود الفقري لها كونه يحدد الأهداف المتوخاة منها ويأخذ في الحسبان الإمكانيات المتاحة والوقت المستغرق لتحقيق ذلك، ويتوجب على المراجع في هذا الإطار القيام بتوزيع الوقت المتاح لعملية المراجعة على الاختبارات المطلوبة.

وتقوم عملية التخطيط للمراجعة على النقاط الآتية:

¹ -خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص، 79.

- جمع المعلومات عن المؤسسة و فهم طبيعة أعمالها و الصناعة التي تنتمي اليها.
- الحصول على معلومات عن النظام المحاسبي و السياسات و الإجراءات المحاسبية.
- إجراء تقويم مبدئي لأنظمة الرقابة الداخلية المحاسبية الذي ينوي المراجع الإعتماد عليه.
- تحديد بنود القوائم المالية التي من المنتظر أن تحتاج إلى تسوية .
- طبيعة التقارير المتوقع تقديمها .

ب- معيار تقييم نظام الرقابة الداخلية: يعتبر نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة أهم محدد لنوعية المراجعة المتبناة ولحجم المفردات المراد إختبارها، إعتقادا على درجة أثره على نوعية ومصداقية المعلومات الناتجة عن النظام المولد لها، فاحترام مقوماته والالتزام بإجراءاته يعطي للمعلومات مصداقية كبيرة لدى الأطراف المطالبة بها، لذا وبغية تقييم نظام الرقابة الداخلية الذي يحتاج إلى خبرات ومهارات عالية لتقييمها من طرف المراجع والحكم عليها بات من الضروري على هذا الأخير الالتزام بإحدى الطرق الآتية:

- طريقة الاستقصاء عن طريق الأسئلة.

- طريقة التقرير الوصفي لنظام الرقابة الداخلية.

- طريقة الملخص الكتابي.

ت- معيار كفاية الأدلة: يتطلب من المراجع ضرورة جمع أدلة الإثبات الكافية والتي تمثل أساسا معقولا لإبداء رأيه فيما يتعلق بالقوائم المالية، ويتمثل مفهوم دليل الإثبات حجر الأساس لعملية المراجعة كما أنه يساند ويدعم كافة معايير العمل الميداني.

أما الخاصية الثانية لأدلة الإثبات، فهي خاصية النوعية أو الصلاحية بمعنى أن دليل الإثبات يجب أن يكون ذو جودة و صلاحية ملاءمة، وحتى يتوافر لدليل الإثبات هذه الخاصية فإنه يجب أن يكون مناسب وفعال.

3- معيار إبداء الرأي:

يعتبر معيار إبداء الرأي من طرف المراجع القائم بعملية المراجعة آخر معيار يجب الالتزام به، إذ ينبغي أن يوضح ويشير في التقرير المقدم وبكل صراحة إلى الرأي الفني المحايد حول مدى دلالة القوائم المالية الختامية على المركز المالي الحقيقي للمؤسسة، وذلك من خلال العناصر التالية:

- مدى إتفاق القوائم المالية مع مبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

- مدى ثبات تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

- مدى كفاية الإفصاح القوائم المالية بالشكل الكافي عن البيانات الجوهرية.

- إبداء الرأي الإجمالي في القوائم المالية.

والواقع أن المراجع يقوم بإبداء رأيه الفني باستعمال أحد أنواع التقارير التالية:¹

-التقرير النظيف: يعتبر التقرير النظيف الموضح لرأي المراجع الإيجابي حول المعلومات المحاسبية أحد الأنواع القليلة، كونه يعبر عن تمثيل القوائم المالية لنتيجة أعمال المؤسسة ومركزها المالي تمثيلاً كاملاً طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

-التقرير التحفظي: يعتبر التقرير التحفظي امتداداً معدلاً للتقرير النظيف كونه يشير إلى بعض التحفظات التي يراها المراجع ضرورة للوصول إلى معلومات معبرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة.

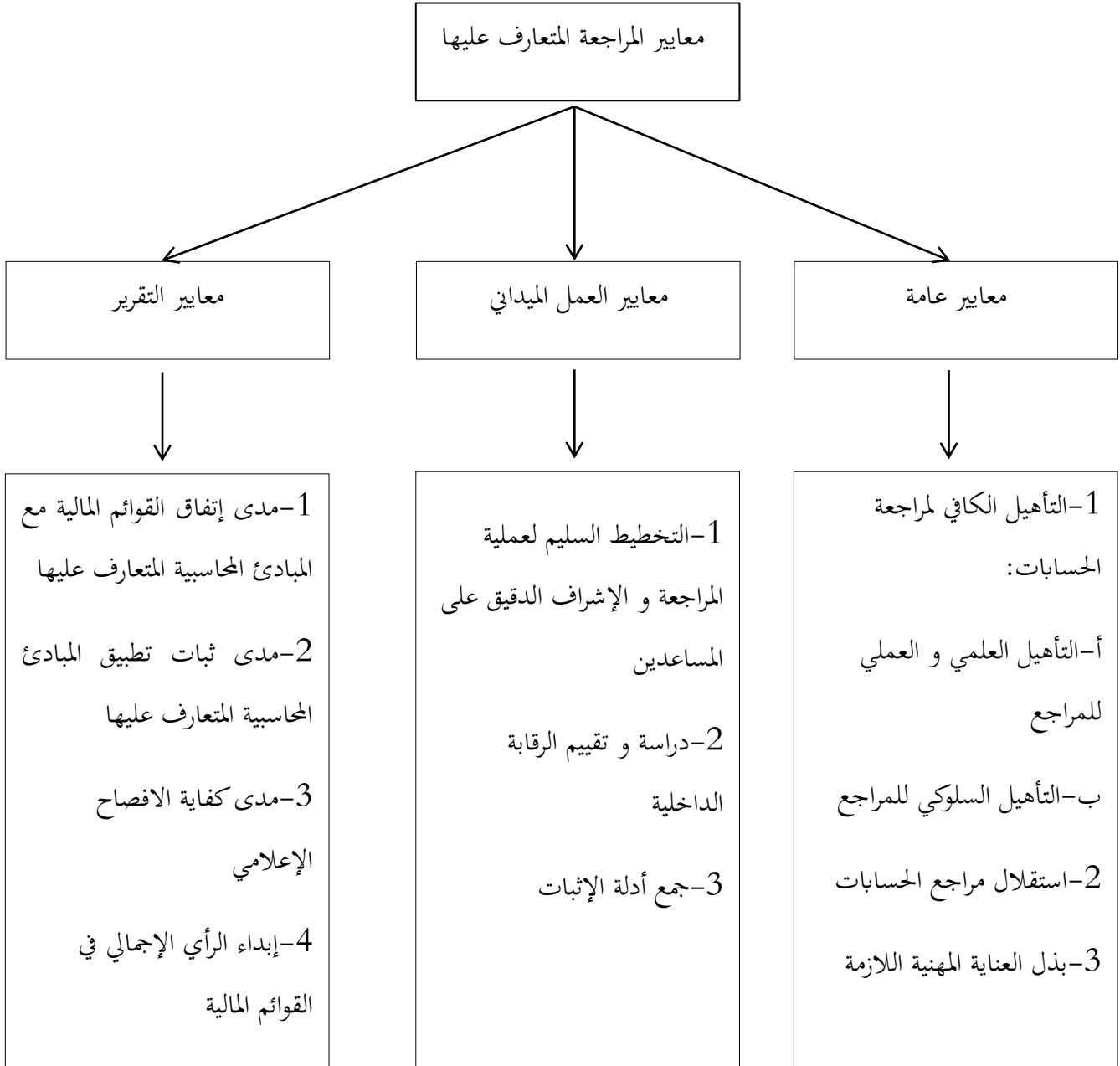
-التقرير السالب: يصدر المراجع هذا التقرير، إذا قام بعملية المراجعة وفقاً لمعاييرها ورأى بأن المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المولد لها لم يتم إعدادها وفقاً لمعالجة سليمة ولم يراع في معالجتها وعرضها تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً.

-تقرير عدم إبداء الرأي: إن تقرير عدم إبداء الرأي يكون عادة عند استحالة تطبيق إجراءات المراجعة التي يرى المراجع ضرورة استخدامها، كاستحالة حصوله على الأدلة والبراهين التي تساعد على إبداء رأيه أو عدم كفاية نطاق الفحص بسبب القيود التي تضعها إدارة المؤسسة على نطاق عملية المراجعة أو بسبب ظروف خارجة عن إرادة هذه الأخيرة والمراجع على حد سواء.

ونلخص معايير المراجعة المتعارف عليها في الشكل التالي:

¹-مُجَّد التهامي طواهر و مسعود صديقي، مرجع سبق ذكره ، ص، 53.

الشكل رقم(1-4): معايير المراجعة المتعارف عليها



المصدر: الفين أريتر، جيمس لوبك، المراجعة-مدخل متكامل، ترجمة مُجَّد الديسطي، دار المريخ للنشر، السعودية، 2002، ص، 42.

المطلب الثالث: مقومات المراجعة.

تتمثل أهم المقومات المرتبطة بالتوصيل الفعال للمراجعة فيما يلي:¹

1- مقومات ترتبط بالمراجع:

أ- **موضوعية المراجع:** تعتبر الموضوعية أهم المقومات المرتبطة بشخص المراجع و الداعمة للتوصيل الفعال لمخرجات المراجعة، إذ لا يكون ذلك الا من خلال توافر الموضوعية في آراء المراجع بعيدا عن الذاتية و المؤثرات الشخصية و البيئية اللصيقة بالمراجع . إن توفر الدافع لديه في توصيل الحقائق حول الواقع الفعلي للمؤسسة إلى المستخدمين ينبني عليه توافر الأمانة و الاستقلالية و السلوك الحسن و تحكيم الآلية العلمية في المراجعة، إن هذه العناصر من شأنها أن تدعم موضوعية المراجع في أداء أدواره و تبعده عن الذاتية المستندة على الميولات الشخصية له.

ب- **التأهيل العلمي و الخبرة العملية:** إن توافر المؤهلات العلمية و المهارات الميدانية، ستساهم بلا شك في الفعالية في الأداء.

ت- **الحس المهني:** يعتبر المراجع الخارجي وكيلا عن المساهمين في عملية الرقابة عن عمل الإدارة ، اذ يستعمل رأيه من قبل هؤلاء و أطراف أخرى خارجة عن المؤسسة في اتخاذ القرارات ، إن هذا الوضع يفترض أن يجعل المراجع يدرك أهمية المسؤولية الملقاة عليه من خلال الآثار المتوقعة على الأطراف المتخذة للقرار من جراء اعتبار آرائه كمرتكزات أساسية لاتخاذ القرارات.

2- مقومات ترتبط بالتقرير:

أ- **دقة الصياغة:** يعتبر التقرير في المراجعة أداة اتصال و اخبار عن رأي المراجع حول مدى تمثيل القوائم المالية الختامية للمؤسسة للمركز المالي لها، لهذا ينبغي أن يتوافر فيه الآتي:

- الضبط و الدقة بما يؤدي المعنى و الهدف المرجو من المفردة،
- الإيجاز و الدقة بما لا ينقص من المعنى و الهدف المرجو من التقرير،
- اكتمال التعليق عن كافة الظواهر الاقتصادية ، بمعنى الشمولية للمجتمع موضوع الفحص،
- الابتعاد عن المفردات غير المفهومة أو التي تؤدي إلى معاني متعددة،
- إعتقاد النمط المنهجي للعرض و التقرير.

¹ - حكيمة مناعي ، تقارير المراجعة الخارجية في ظل حتمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009، ص، 101.

ب-وضوح الرأي: لا بد أن يحتوي التقرير ، وبوضوح راي المراجع حول القوائم المالية كوحدة واحدة، مما يمكن من الاخبار بوضوح عن آرائه للأطراف المستخدمة له.

3- مقومات ترتبط بقناة الاتصال:

أ-التوقيت: تفقد المعلومات قيمتها أو جزء كبير منها إذا تم توفيرها في وقت متأخر لعملية اتخاذ القرارات ، فكلما تأخرت مدخلات هذه العملية كلما كانت مخرجاتها أقل فعالية.

ب-المكان: ينبغي أن يودع المراجع تقريره في المكان المناسب له و أن يراعي في ذلك طبيعة مواقع مستخدمي هذا التقرير .

4-مقومات ترتبط بالمستلم:

أ-الوعي لدى مستخدمي التقرير: باعتبار أن التقرير يستخدم في اتخاذ القرارات، لذا ينبغي أن يفهم المستخدمون العناصر الآتية:

- الوعي الكامل بأهمية التقرير،
- معرفة إجراءات و خطوات المراجعة،
- الدراية الكاملة بالعناصر الواردة في القوائم المالية الحتمية،
- الدراية بالطرق و الإجراءات المحاسبية،
- الاطلاع على الأهداف المتوخاة من المراجعة.

ب-التفاعل مع التقرير: ينبغي على مستخدمي التقرير أن يتفاعلوا بشكل ايجابي مع هذا التقرير من خلال الاستفسار و التنبيه عن الأشياء التي ترد في التقرير و التي لم تفهم من قبلهم أو التي تكون غامضة، بغية تعديل هذا التقرير بما يتضمن ما يعرف بالتغذية العكسية.

ت-الموضوعية: ينبغي على مستخدمين أن يتحلوا بالموضوعية و أن يتخلوا عن الذاتية في التعليق عن آراء المراجع.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل يمكن القول أن علم المراجعة يعتبر من أهم العلوم الاجتماعية التي تهتم بفحص الدفاتر والسجلات لغرض التأكد من أن القوائم المالية تعكس نتائج عمليات المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، كما يمكن القول بأن مهمة المراجع تتمثل بصفة عامة في تقييم مستوى الأداء الوظيفي داخل المؤسسات المختلفة وذلك بتفويض من طرف الملاك و المديرين. ويمكن القول بأن نجاح المراجع في أداء مهمته يعتمد بشكل كبير على مدى التزامه بالمعايير التي توجه وتنظم مهنة المراجعة.

فالمراجعة أداة فعالة، ترجع أهميتها إلى أنها الركيزة و الأداة الأساسية في التحقيق من صحة البيانات و المعلومات المالية المختلفة و التأكد من دقة تعبير القوائم المالية عما تتضمنه من حقائق مالية عن المؤسسة و أوجه نشاطها.

الفصل الثاني

المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية

تمهيد :

إن إزدیاد حجم المؤسسات و توسع مهامها و زيادة فروعها و تعقد أعمالها أدى إلى انفصال الملكية عن الإدارة و قيام الملاك بتعيين وكيل لإدارتهم تتولى إدارة عمليات مؤسساتهم من هنا ظهرت الأهمية و الحاجة الماسة لوجود المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية معا .

ظهرت المراجعة الداخلية لمساعدة إدارة المؤسسة على حسن تسييرها و إدارتها للمؤسسة و للتأكد من مدى صحة البيانات المقدمة لها و التأكد من سلامة نظم الرقابة الداخلية و الالتزام بتنفيذ السياسات و توجيهات الإدارة.

وكذلك ظهرت الحاجة الماسة لوجود المراجعة الخارجية لطمأنة الملاك على حسن و سلامة سير مؤسساتهم من قبل الإدارة المعنية و مدى صدق المعلومات المالية المقدمة من قبلهم و طمأنة الأطراف الخارجية لتلك المعلومات.

ونظرا لأهمية المراجعة في المؤسسة قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي كالآتي:

المبحث الأول: ماهية المراجعة الداخلية.

المبحث الثاني: ماهية المراجعة الخارجية.

المبحث الثالث: منهجية تنفيذ المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية.

المبحث الأول : ماهية المراجعة الداخلية.

تعتبر المراجعة الداخلية مهمة في نشاط المؤسسة و إدارتها، فهي وظيفة أساسية تقوم بالفحص و التقرير المستمر للنظم الإدارية، و لذلك سنقوم في هذا المبحث بإبراز أهم جوانب المراجعة الداخلية وهي كالآتي:

المطلب الأول: مفهوم المراجعة الداخلية.

1- تعريف المراجعة الداخلية :

وردت العديد من التعاريف التي تناولت المراجعة الداخلية نذكر منها ما يلي :

-تعرف المراجعة الداخلية على أنها "أداة من أدوات الرقابة السلوكية أي الرقابة من خلال الأفراد، و يكون تأثير المراجعة الداخلية داخل التنظيم من خلال العمل على تحفيز كل الأفراد في التنظيم على تحقيق الأهداف المرغوبة".

وتعتبر المراجعة الداخلية من أهم الوسائل أو الطرق التي تستخدمها الإدارة بغرض التحقق من فعالية الرقابة الداخلية.¹

-تعرف المراجعة الداخلية على أنها " نشاط تقييمي مستقل تقوم به إدارة أو قسم داخل المؤسسة مهمته فحص الأعمال المختلفة في المجالات المحاسبية و المالية و التشغيلية ويقسم أداء الإدارات أو الأقسام في هذه المؤسسة وذلك كأساس لخدمة الإدارة العليا ، كما أنها رقابة إدارية تؤدي عن طريق قياس و تقييم فعالية الوسائل الرقابية الأخرى".²

-عرفها مجمع المراجعين الداخليين بالولايات المتحدة الأمريكية على أنها " نشاط تقييمي مستقل من خلال تنظيم معين يهدف إلى مراجعة العمليات المحاسبية و المالية و غيرها وذلك كأساس لخدمة الإدارة".³

-عرفها مجمع المحاسبين القانونيين على أنها : "مراجعة الأعمال و السجلات التي تتم داخل المشروع بصفة مستمرة وبواسطة موظفين مختصين بهذا الغرض وقد تشمل المراجعة الداخلية خاصة في بعض المؤسسات الكبيرة على أمور لا تتعلق مباشرة بالنواحي المحاسبية".⁴

ومن أهم التعاريف الحديثة للمراجعة الداخلية نذكر ما يلي :

1-وجدي حامد حجازي ، أصول المراجعة الداخلية ، دار التعليم الجامعي ، سوريا ، 2010،ص،25.

2- محمد سعيد الشناوي، أصول المراجعة، جامعة بنها، 1989،ص،93.

3- أحمد نور ، مراجعة الحسابات ، الدار الجامعية، مصر ، 1984،ص،134.

4--محمد شوقي عطا الله، دراسات و بحوث في المراجعة ، دار النهضة ، مصر،1987،ص،13.

-تعريف مجمع المراجعين الداخليين بالولايات المتحدة الأمريكية AII:

المراجعة الداخلية هي وظيفة إنتقادية تنفذ باستقلالية و موضوعية هدفها تحقيق فائدة و تحسين سير المنظمة و تساعد في الوصول إلى الأهداف من خلال تقارب نظامي و استدلالي لتقييم و تحسين تسيير المخاطر و إجراءات الرقابة و مناهج الأعمال .

-تعريف المعهد الفرنسي للمراجعة و المستشارين الداخليين IFACI:

المراجعة الداخلية هي فحص دوري للوسائل الموضوعية تحت تصرف الإدارة بهدف مراقبة و تسيير المؤسسة، ويكون قسم مستقل عن الأقسام الأخرى. إن الأهداف الأساسية للمراجعين الداخليين في إطار هذا الفحص الدوري هو التدقيق فيما إذا كانت الإجراءات المعمول بها تتمتع بالضمانات الكافية و بصدق المعلومات و شرعية العمليات و فعالية التنظيمات ووضوح و ملاءمة الهياكل .

-المراجعة الداخلية هي نشاط مستقل و موضوعي يقدم للمنظمة ضمانات عن درجة التحكم في عملياتها و تقدم لها النصائح لتصحيح الخلل و تساهم في خلق فائدة القيمة و تساعد المنظمة على تحقيق أهدافها عن طريق التقييم باعتمادها التقارب النظامي و المنهجي لمسارات إدارة المخاطر و الرقابة و الحكم في المؤسسة و تقديم اقتراحات لتقوية فعاليتها.¹

و مما سبق نستنتج أن المراجعة الداخلية هي وظيفة كغيرها من الوظائف تؤديها هيئة مؤهلة من الموظفين، تقوم بالفحص و التحقق من العمليات و القيود بشكل مستمر لضمان دقة البيانات المالية و التأكد من سير العمليات وفق خطط و إجراءات الإدارة، و يجب أن تتمتع بالاستقلالية في أداء نشاطها المهني.

¹ --عبادي مُجدّ لمن، مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية علوم التسيير ، جامعة الجزائر، 2003، ص، 102.

2- أهداف المراجعة الداخلية :

نشأت المراجعة الداخلية بناء على احتياجات الإدارة في المؤسسات الكبرى ذات النشاط الواسع ، حيث تعتمد الإدارة في قيادتها و توجيهها للعمليات اعتمادا كليا على ما يقدم لها من بيانات محاسبية و إحصائية لذلك اضطرت الإدارة إلى إيجاد الوسيلة التي عن طريقها يمكن الاطمئنان إلى الأمور التالية :¹

- أن نظم الضبط و النظم المحاسبية سليمة .
- أن السياسات و الإجراءات التنفيذية التي رسمتها الإدارة كافية لإنجاز الأعمال.
- أن الموظفون لا ينحرفون عن السياسات و الإجراءات التنفيذية المرسومة .
- أن هناك حماية أو رقابة كافية لأصول المؤسسة.
- أن البيانات المحاسبية و الإحصائية التي تقدم للإدارة تلخص أعمال المؤسسة و يمكن الاعتماد عليها بالإضافة إلى أن المصروفات لا تنفق إلا في الأغراض الضرورية المتصلة بأعمال المؤسسة وأن جميع الإيرادات المستحقة للمؤسسة قد أدرجت في الحسابات.

3- أهمية المراجعة الداخلية:

تكمن أهمية المراجعة الداخلية في كونها رقابة فعالة تساعد إدارة المؤسسة و ملاكها على رفع جودة الأعمال و تقييم الأداء و المحافظة على ممتلكات و أصول المؤسسة، إضافة إلى أنها تعتبر عين و أذن المراجع الخارجي، و أهم آليات التحكم المؤسسي، لذلك فقد ظهرت و تطورت و زادت أهميتها نتيجة لتضافر مجموعة من العوامل المتمثلة فيما يلي:²

- تطور حجم المؤسسات و انتشارها جغرافيا و على نطاق واسع مما أدى إلى تباعد المسافة بين الإدارة العليا و بين كافة العاملين .
- ظهور الشركات المساهمة و حاجة الجمعية العمومية إلى معلومات لسلامة استثمار أموالها و صحة و عدالة الإفصاح عن البيانات و القوائم و الحسابات الختامية المنشورة.
- الاستقلال التنظيمي للإدارات ضمن الهيكل التنظيمي و تعدد المستويات الإدارية في المؤسسة مما دفع بالإدارة إلى تفويض السلطات و المسؤوليات و من ثم حاجة الإدارة للتأكد من سلامة استعمال السلطات و تحمل المسؤوليات المقابلة وفقا للسياسات و النظم و الإجراءات المعمول بها.

¹ - محمد السيد الحزار ، المراقبة الداخلية-دراسة وسائل تحقيق الرقابة الداخلية و رفع الكفاية الإنتاجية، مطبعة لجنة البيان العربي، مصر، 1965، ص،238.

² - محمد محمود خيرى يوسف ، دروس و بحوث في المراجعة، دار الفكر العربي، مصر، 1986، ص،171.

- حاجة المجتمع إلى البيانات و المعلومات المثبتة في التقارير و لأجل التأكد من ذلك لا بد من سلامة نظام التدقيق الداخلي.

4- أنواع المراجعة الداخلية:

إن مجال تطبيق المراجعة الداخلية واسع، حيث أنه يقوم على أساس الرقابة الداخلية للمؤسسة كما أنها تعتمد على الفحص ومدى احترام القوانين والأنظمة، و بالتالي تنقسم إلى: مراجعة محاسبية ومالية ، مراجعة إدارية تشغيلية .

أ-المراجعة المحاسبية و المالية:

لقد كان المفهوم التقليدي للمراجعة الداخلية مرتبطا بالمعلومات المحاسبية والمالية والتأكد من دقتها وصحتها، حتى يتسنى للإدارة الاعتماد عليها في رسم السياسات و اتخاذ القرارات الإدارية.

يهدف المراجع الداخلي في إطار المراجعة المحاسبية و المالية إلى فحص و مراجعة الوثائق المالية و المحاسبية لتجنب الوقوع في الأخطاء التي تتعلق بالتسيير، حيث يعتمد المراجع الداخلي على المعطيات التالية:

-المحاسبة العامة : و ذلك من أجل التحقق من موثوقية المعلومات المحاسبية و المالية المقدمة في الميزانية العامة، وجدول حسابات النتائج....الخ.

-المحاسبة التحليلية: يقوم المراجع الداخلي بالتأكد من مدى صحة حساب التكاليف والهوامش من خلال تحليل مختلف مكونات تلك الحسابات.

-معطيات الموازنات التقديرية : تعتبر معطيات الموازنات التقديرية وسيلة لتقييم و مراقبة الأداء المالي، ومن الموازنات نجد: موازنة المبيعات، موازنة الإنتاج...الخ.

-المعطيات الإحصائية: لها دور في إعطاء صورة حقيقية حول وضعية المؤسسة.

ب-المراجعة الإدارية (التشغيلية -العملية):

تعد المراجعة الإدارية مصطلحا مرادفا للمراجعة الداخلية ، لكنها في الحقيقة تشكل جزء من المراجعة الداخلية، وتعرف بأنها مراقبة تحقيق عملية تسييرية و حسن تطبيق إجراءات التسيير الداخلية .

فالمراجعة الإدارية هي فحص مستمر لأوجه الأنشطة المالية و الإدارية و تقييم الأهداف و الخطط و الإجراءات و الهيكل التنظيمي و تقييم الأداء و أساليب الرقابة المالية و الإدارية و فحص مدى انعكاس الآثار غير المالية على أوجه نشاط المؤسسة.¹

1-شدري معمر سعاد، دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، كلية علوم التسيير ، جامعة أمجد بوقرة ، بومرداس، 2009، ص،ص،54،55 .

- و يشكل هذا النوع دورا استشاريا أمنيا للإدارة العليا حيث يقدم المدققين الداخليين لها التقارير التي تخدم جميع المستويات الإدارية بناء على نتائج تدقيقهم و التي يمكن الإدارة من:¹
- تقييم أداء كل وحدة تشغيلية وفقا لأهداف الإدارة أو وفقا لمقياس آخر.
 - الاطمئنان على أن خطط الإدارة شاملة و متجانسة و مفهومة من قبل المستويات التنفيذية.
 - الحصول على معلومات موضوعية حول كيفية تنفيذ خطط و سياسات الإدارة في كل الميادين التشغيلية، و حول فرص تطوير الفعالية و الكفاءة في تنفيذ الخطط و استغلال الفرص المتاحة.
 - الحصول على معلومات مناسبة حول جوانب الضعف و القصور في الرقابة الإدارية.
 - إعادة التأكد على أن كل التقارير التشغيلية يمكن الاعتماد عليها كأساس للعمل .

المطلب الثاني: معايير الأداء المهني التي تحكم المراجعة الداخلية .

- تشمل المعايير المهنية للمراجعة الداخلية الصادرة عن مجمع المراجعين الداخليين بالولايات المتحدة الأمريكية IFACI على خمسة مجموعات من المعايير تغطي النواحي الرئيسية و الوظائف الرئيسية للمراجعة الداخلية و هي:²
- المجموعة الأولى :معايير الاستقلال .
 - المجموعة الثانية :معايير الحرفية المهنية .
 - المجموعة الثالثة :معايير نطاق العمل (الفحص) الميداني .
 - المجموعة الرابعة :معايير أداء وظيفة المراجعة الداخلية .
 - المجموعة الخامسة : معايير إدارة قسم المراجعة الداخلية.

¹-يوسف سعيد يوسف المدلل، دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي و الإداري ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية غزة ، 2007 ، ص،45.

²-عبد الفتاح محمد الصحن ، الرقابة و المراجعة الداخلية ، دار الجامعية، مصر، 2006، ص، 266.

1 -معايير الاستقلال:

الاستقلالية هو التحرر من الظروف التي تهدد قدرة نشاط المراجعة الداخلية أو الرئيس التنفيذي للمراجعة الداخلية من تأدية مسؤوليات المراجعة الداخلية بطريقة غير متحيزة و هذا المعيار ينص على أنه يجب أن يتوفر للمراجع الداخلي الاستقلال عن الأنشطة التي يتولى مراجعتها و يعتبر المراجع الداخلي مستقلا عندما يقوم بأداء عمله بجرية و موضوعية والاستقلال يساعد المراجع الداخلي على إصدار أحكام نزيهة و يتحقق هذا الاستقلال من خلال معيارين فرعيين هما :

أ-الاستقلال التنظيمي : يجب أن تكون إدارة المراجعة الداخلية وضعت داخل المؤسسة للقيام بواجباتها و القيام بوظيفتها¹ و يجب أن يحصل المراجعين الداخليين على دعم من الإدارة العليا أو من مجلس الإدارة و يجب أن يتمتع مدير إدارة المراجعة الداخلية بالسلطة لكي يحقق له الاستقلالية و يوسع نطاق عمل إدارته و تنفيذ توصيات هذه الإدارة ، كما يجب أن يكون لمدير المراجعة الداخلية اتصال مباشر مع مجلس الإدارة حتى يستطيع توصيل المعلومات في النواحي المهمة.²

ب-الاستقلال الموضوعي :

تعرف الموضوعية في معايير المدققين الداخليين على أنها الموقف العقلي غير المتحيز الذي يسمح للمراجعين الداخليين تنفيذ عمليات التدقيق بطريقة يكون لديهم فيها إيمان صادق بنتائج عملهم و أن جودة عملهم لا يتم المساس بها بأي شكل من الأشكال .

وهذا المعيار ينص على أن يكون المراجع الداخلي موضوعيا عند أدائه لأعمال المراجعة و لا يمكن ذلك إلا إذا تم منحه الصلاحيات اللازمة للمراجعة سواء كانت تتعلق بالسجلات أو الأفراد أو الممتلكات .

وتتطلب الاستقلالية أن تكون وظيفة التدقيق الداخلي مستقلة عن تنفيذ الأنشطة التي يتم تدقيقها و لذلك يجب أن تكون مستقلة عن إجراءات الرقابة الداخلية اليومية مما يعزز موضوعية و نزاهة هذه الوظيفة . الأمر الذي يتطلب أن تكون تبعية التدقيق لمجلس الادارة ولجنة التدقيق في مجلس الإدارة ، ويكون الاتصال مباشر مع هذا المستوى وكذلك يتطلب

¹ -إبراهيم إسحاق نسمان، دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية التجارة و التسيير، الجامعة الإسلامية غزة، 2009، ص، 44.

² -عبد الفتاح مُجدِّ الصحن، الرقابة و المراجعة الداخلية، مرجع سبق ذكره، ص، 267.

الاستقلالية عدم وجود تضارب في المصالح ما بين موظفي المراجعة ، و لكي يكون المراجع مستقلا يجب أن تتوفر الشروط التالية :¹

-رفع المكانة التنظيمية للمراجع الداخلي بأن يتبع للإدارة العليا وأن يتحرر من أية رقابة إشرافية أو من أي تأثير من الغدارة في أي مجال يخضع للمراجعة .

-أن يخضع المراجع بالتأييد الكامل من الإدارة في كل القطاعات و يتضمن ذلك وضع دستور وظيفة المراجعة الداخلية الذي يتضمن تحديد واضحاً و رسمياً لأهداف وظيفة المراجعة الداخلية و سلطاتها و مسؤولياتها و الوضع التنظيمي للمراجع الداخلي و نطاق وظيفة المراجعة الداخلية .

-أن يكون تعيين رئيس إدارة المراجعة الداخلية و عزله من اختصاص المدير العام أو لجنة المراجعة .

-أن يتمتع المراجعون الداخليين بالاستقلال الذهني و أن يكون قادراً على وضع الأحكام و إبداء الرأي دون تحيز.

-أن يتحرر المراجعون الداخليون من التأثيرات غير الضرورية التي يمكن أن تؤثر جوهرياً على نطاق عملهم و الأحكام أو الأداء التي يتم إصدارها في تقرير المراجعة.

2: معايير الحرفية المهنية :

يتحقق هذا المعيار من خلال العناصر التالية:²

-تحديد مواصفات ومؤهلات و خبرات من يعمل داخل إدارة أو قسم المراجعة الداخلية من حيث:

*الكفاءة و الخبرة العملية.

*فهم المبادئ الإدارية.

*دراسة و فهم العلوم السلوكية.

*توافر الصفات الخلقية.

¹ - إبراهيم إسحاق نسمان ، مرجع سبق ذكره، ص، 45.

² - محمد السيد سرايا، مرجع سبق ذكره، ص، 132، 133.

*وضع برامج تدريب مستمرة لرفع كفاءة العاملين في قسم المراجعة الداخلية و تحسين مستوى العناية المهنية.

3- معيار نطاق العمل (الفحص) الميداني :

و يتضمن هذا المعيار الجوانب التالية:

أ- فحص و تقييم مدى سلامة نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة، و مدى تحقيق أهدافها التالية:

* حماية ممتلكات و موارد المؤسسة من أي تصرفات غير مرغوب فيها.

* دقة المعلومات المحاسبية التي ينتجها النظام المحاسبي في المؤسسة .

* التحقق من مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بشكل أمثل.

* التحقق من مدى الالتزام بالقوانين و السياسات و الإجراءات .

ب- فحص مدى جودة و فاعلية الأداء و مدى تحقيق الأهداف و النتائج المرجوة بفاعلية :

يجب على المراجع الداخلي أن يقوم بمراجعة برنامج التشغيل و طريقة تنفيذه، حتى يتأكد من أن النتائج التي تحقق

الأهداف المحددة للتشغيل، وأن برامج التشغيل قد نفذت وفقا للخطة التي تم وضعها .

4- معيار أداء عمل المراجعة الداخلية :

و يتمثل في معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية والتي تتضمن العناصر التالية :

- تخطيط عملية المراجعة : حيث يجب على المراجع الداخلي أن يقوم بالتخطيط لكافة خطوات و إجراءات المراجعة،

حيث تتضمن عملية التخطيط تحديد ما يلي :

* أهداف المراجعة .

* برنامج أداء مهمة المراجعة.

* تخطيط للمراجعة و الموازنات المالية .

* تقارير النشاط.

-فحص و تقييم المعلومات المتاحة للتأكد من أنها كافية، ملائمة ، مفيدة و تخدم عملية المراجعة.

-التبليغ بنتائج المراجعة: حيث يجب على المراجع الداخلي بعد أن يصل إلى النتائج الخاصة بعملية المراجعة أن يقوم بتصنيفها و تبليغها إلى المستويات الإدارية المختلفة و المعنية بهذه النتائج، عن طريق إعداد تقرير بنتائج المراجعة.

-متابعة تنفيذ هذه النتائج : لا تكتمل عملية المراجعة الداخلية إلا بقيام المراجع الداخلي بمتابعة ما توصل إليه من نتائج و ما تم تحديده من توصيات، حتى يتأكد من اتخاذ الإجراءات المناسبة و المطلوبة بناء على نتائج المراجعة.¹

5-معيار تسيير مصلحة المراجعة الداخلية:

وهذا لتحديد كيفية تسيير مصلحة المراجعة الداخلية بالمؤسسة ، ويتم ذلك باحترام القواعد المهنية المتعارف عليها والتي هي كالآتي:

أ-الهدف، الكفاءة و المسؤولية : يتم هذا من خلال وثيقة يمتلكها مدير المراجعة الداخلية تشرح هدف كفاءة ومسؤولية مصلحة المراجعة الداخلية

ب-التخطيط: يعد مدير مصلحة المراجعة الداخلية مخططات تسمح لمصلحته بتنفيذ مسؤولياتها.

ت-السياسات و الإجراءات: يقوم مدير المصلحة بتحديد وكتابة السياسات و الإجراءات التي ترشد وظائف المراجعين

ث-تسيير و تكوين الأفراد: وذلك من خلال خطط لتعيين و تطوير الموارد البشرية في مصلحة المراجعة الداخلية من قبل مديرها .

ج-المراجعون الخارجيين :على مدير مصلحة المراجعة الداخلية الربط بين مجهودات المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية

ح-مراقبة النوعية: يجب على مدير المصلحة وضع و تحديد مخطط لمراقبة النوعية، ذلك لتحسين أعمال مصلحته.²

¹ - عبد السلام عبد الله سعيد ابو سرعة، التكامل بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية التعاقدية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010، ص،ص،46، 47.

² -أعمر ستي أحمد، المراجعة الداخلية و مدى نجاحها في البنوك التجارية ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، كلية علوم التسيير ، جامعة المدية ، 2009، ص، 46.

المطلب الثالث: مسؤوليات و واجبات المراجع الداخلي

1- مسؤوليات المراجع الداخلي:

أ- مسؤوليات قسم المراجعة الداخلية :

إن العامل الأساسي في نجاح وظيفة المراجعة الداخلية هو التأييد و الدعم المعطى من قبل الإدارة العليا، و من أهم مظاهر هذا التأييد توافر وثيقة كتابية واضحة و محددة إلى قسم المراجعة الداخلية يوضح فيها الهدف من إنشائه و سلطاته و مسؤولياته. و يجب أن تحدد هذه الوثيقة بوضوح واجبات و مسؤوليات وظيفة المراجعة الداخلية سواء الخاصة بفحص المجالات المحاسبية و المالية أو الخاصة بفحص الأقسام التشغيلية و بالتبعية التقرير للإدارة عن نتائج هذه المراجعات، كما يجب أن يحدد و يوضح أن وظيفة المراجعة الداخلية يناط بها مسؤولية إجراء توصيات هادفة خاصة بتقرير الإجراءات التصحيحية اللازمة و ان تحدد كذلك و اجب رئيس كل قسم تشغيلي في مساعدة قسم المراجعة الداخلية و التنسيق معه و اتخاذ الإجراء التصحيحي حال ضرورته.

و أخيراً فإنه في ظل السياسة أو الوثيقة المكتوبة يجب أن يتمتع أفراد قسم المراجعة الداخلية بحرية الوصول و الاطلاع على سجلات الشركة و أنشطتها و عدم وجود قيود تحول دون الوصول إلى ذلك.

إن قسم المراجعة الداخلية يشمل على مجموعة من الموظفين تربطهم علاقة تعاونية فيما بينهم و تختلف درجاتهم حسب مستوى صلاحيتهم و كذلك مسؤولياتهم و يمكن تبيان ذلك حسب ما نصت عليه المعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية .

ب- مسؤوليات مدير المراجعة التنفيذي¹:

- يشارك في إعداد وثيقة المراجعة الداخلية .
- التأكد من خضوع جميع أنشطة المؤسسة لبرنامج المراجعة الداخلية .
- الاعتماد و المشاركة في وضع سياسات و برامج نشاط المراجعة الداخلية.

¹ - خلف عبد الله الوردات، التدقيق الداخلي من النظري و التطبيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2006، ص،ص،262،268.

- المصادقة على جميع التقارير و المراسلات الصادرة عن قسم المراجعة الداخلية بما فيها توصيات تحسين العمل .
- تنفيذ المراجعة على العمليات الخاصة لها بناء على طلب الإدارة.
- إدارة قسم المراجعة الداخلية بما فيهم تقييم الموظفين و الزيارة السنوية.

ت-مسؤوليات مشرف المراجعة:

- الإشراف على مهمة المراجعة الرئيسية و تنسيق أعمال المراجعة مع المراجعين.
- المسؤول عن أداء المراجعين بتوجيههم و تدريبهم .
- التأكد من أن أعمال المراجعة قد تمت بموضوعية واستقلالية تامة من قبل المراجعين.
- مراجعة الملفات و أوراق العمل في جميع مراحل المراجعة .
- مراجعة مسودة التقرير ومناقشتها مع مدير المراجعة الداخلية.
- القيام بالزيارات التفقدية الميدانية لمختلف مواقع المؤسسة وإعداد التقرير عن ذلك.

2-الواجبات:

يتم تعيين المراجع الداخلي من قبل إدارة المؤسسة و تعتبر المراجعة الداخلية كما سبق جزءا من النظام الشامل للرقابة الداخلية و لا يعتبر جزءا من نظام الضبط الداخلي أو النظام المحاسبي كما أن المراجع الداخلي لا ينتمي إلى قسم المحاسبة حيث يقوم هو بنفسه بمراجعة أعمال القسم ورفع التقارير عنه و يعتمد على مدى و نطاق حجم المراجع الداخلي حسب ما تمنحه الإدارة من صلاحيات في هذا المجال ومن الواجبات الهامة التي يجب على المراجع الداخلي أخذها بعين الاعتبار و هي ما يلي ¹:

- دراسة و تقييم نظام الرقابة الداخلية،
- المساعدة في تصميم و تطبيق نظام الرقابة الداخلية لتحقيق الأهداف المرجوة منها،

¹ - يوسف مُجد جربوع، مجالات مساهمة المراجع الداخلي و المراجع الخارجي في تحسين القرارات المالية لمجلس الإدارة وفقا لقواعد حوكمة الشركات و المؤسسات العاملة في قطاع غزة، الجامعة الإسلامية، غزة ، 2006، ص،13.

- تقديم الاقتراحات و التوصيات اللازمة لتحسين إجراءات نظام الرقابة الداخلية ،
- القيام بدراسات أو مهام محددة تطلبها الإدارة،
- القيام بإجراءات معينة يتطلبها نظام الرقابة الداخلية ،
- القيام بأعباء المراجعة الشاملة لتلبية احتياجات الإدارة و يشمل على مراجعة الالتزام المالي ، و الكفاءة و الفعالية في المؤسسة.

المبحث الثاني: ماهية المراجعة الخارجية:

المراجعة الخارجية جاءت نتيجة للحاجة الماسة لها ، بسبب توسع المؤسسة و تشعب وظائفها مع زيادة تعقدتها وتفرعها ، الأمر الذي زاد من صعوبة مراقبة الملاك لتسيير المؤسسة من جانب التدفقات النقدية و المالية ، فضلا عن الحاجة إليها في مد الأطراف المختلفة بالآراء التي تعتبر مدخلا أساسيا للقرارات المراد اتخاذها. المراجعة الخارجية تعتبر مهنة كغيرها من المهن لها طبيعتها و خصوصياتها المميزة لها . و هذا ما سنحاول توضيحه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم المراجعة الخارجية و أنواعها

سننتقل في هذا المطلب إلى تعريف المراجعة الخارجية و أهدافها و أهميتها و كذلك أنواعها كما يلي:

1-تعريف المراجعة الخارجية

المراجعة الخارجية هي العملية المؤداة عن طريق أطراف خارجية عن المؤسسة محل المراجعة .ويتم أداء تلك المراجعات عن طريق خبراء مستقلين عن المؤسسة و موظفيها طبقا للمتطلبات التي يتم تحديدها عن طريق أو لصالح الأطراف التي تستفيد من أداء عملية المراجعة .¹

وفيما يلي تقديم لبعض التعاريف التي تناولتها المنظمات أو الهيئات المهنية الدولية:

-تعريف المواصفة ايزو 9000:2005 للمراجعة: "هي عملية نظامية مستقلة و موثوقة للحصول على دليل المراجعة وتقييمه بموضوعية لتحديد مدى الإيفاء بمعايير المراجعة".²

- تعريف منظمة العمل الفرنسي للمراجعة: "هي مسعى أو طريقة منهجية مقدمة بشكل منسق من طرف مهني يستعمل مجموعة من تقنيات المعلومات و التقييم بغية إصدار حكم معلل و مستقل استنادا على معايير التقييم ، و تقدير مصداقية و فعالية النظام و الإجراءات المتعلقة بالتنظيم".³

¹ - أمين السيد أحمد لطفي، فلسفة المراجعة ، دار الجامعة، مصر، 2009، ص،ص،17،16.

² -إسماعيل إبراهيم القزاز، تدقيق انظمة الجودة ، دار دجلة للنشر و التوزيع، الأردن، 2010، ص،ص،11.

³ -مُجدّ التهامي طواهر و مسعود صديقي ، مرجع سبق ذكره، ص،10.

- تعريف لجنة المفاهيم الأساسية للمراجعة المنبثقة عن جمعية المحاسبة الأمريكية: "هي عملية منتظمة للحصول بموضوعية على أدلة الإثبات و تقييمها فيما يتعلق بتأكيدات حول تصرفات و أحداث اقتصادية، للتحقق من درجة التطابق بين هذه التأكيدات و المعايير المعلنة ، و توصيل النتائج إلى المستخدمين المعنيين".

ويمكن تعريف المراجعة الخارجية على أنها: "عملية فحص لمجموعة من المعلومات تقوم على الاستقصاء بهدف التحقق من سلامة القوائم المالية وفقا للمعايير المتعارف عليها و التي تعكس احتياجات مستخدمي تلك القوائم المالية مع ضرورة إيصال هذا الرأي للأطراف المعنية لمساعدتهم في الحكم على مدى جودة و نوعية هذه المعلومات و تحديد مدى الاعتماد على تلك القوائم".

ومنه فالمراجعة الخارجية هي التي تتم من طرف مراجع خارجي لا ينتمي لأجهزة المؤسسة ، بحيث يكون مستقلا عن إدارتها ، وتتمثل مهامه في إبداء الرأي عن مدى صحة و سلامة القوائم المالية و المعلومات المحاسبية الموجودة و المعروضة من طرف المؤسسة.¹

ومن خلال هذه التعاريف توصلنا إلى أن المراجعة الخارجية هي فحص و تدقيق للقوائم المالية و العمليات المحاسبية والتأكد من توافقها مع الواقع الملموس و يقوم بهذه المهمة شخص ذو قدرات مهنية عالية و مؤهل لأداء المهمة بكفاءة عالية .

2-أهداف المراجعة الخارجية

تسعى المراجعة الخارجية إلى تحقيق عدة أهداف تم التطرق إليها في الفصل الأول بصفة عامة ، إلا أنه وجب علينا أن نعيد طرحها بشكل أكثر تفصيل و هي كالآتي :

أ- أهداف رئيسية:

حيث تتمثل الأهداف الرئيسية للمراجعة الخارجية في الآتي :

- إن الهدف الأساسي من عملية المراجعة الخارجية هو إبداء الرأي الفني المحايد على صدق تعبير القوائم المالية لنتيجة الأعمال و المركز المالي، وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها و المقبولة قبولاً عاماً .

¹ - سفير مُجّد و رزقي إسماعيل، مسؤولية و دور المراجع الخارجي في سياق تطبيق النظام المحاسبي المالي، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، يومي 5-6 ماي 2013، جامعة الوادي، ص،3.

- إمداد إدارة المؤسسة بالمعلومات عن نظام الرقابة الداخلية ، و بيان أوجه القصور فيه ، وذلك من خلال التوصيات التي يقدمها المراجع في تقريره من أجل تحسين أداء هذا النظام.

- إمداد مستخدمي القوائم المالية من المستثمرين و الدائنين و البنوك و الدوائر الحكومية المعنية و غيرهم بالبيانات المالية الموثوقة ، لتساعدهم في اتخاذ القرارات المناسبة .

ب- أهداف خاصة:

تعتبر الأهداف التي سبق ذكرها هي الأهداف الرئيسية للمراجعة الخارجية، و في سبيل تحقيق المراجع لتلك الأهداف، فإن هناك أهداف فرعية عليه أولاً أن يحققها و هي الستة الأهداف المتعلقة بفحص أرصدة حسابات القوائم المالية ، هذه الأهداف تستخدم كأهداف وسيطية، و تعتبر حلقة وصل بين معايير المراجعة و إجراءاتها . و تتمثل هذه الأهداف الفرعية في الآتي :¹

-التحقق من الوجود : أي أن الأصول و الخصوم أو الالتزامات موجودة فعلاً في تاريخ معين.

-التحقق من الاكتمال : يعني أن كافة الأصول و الخصوم و المصروفات و الإيرادات قد تم قيدها في الدفاتر والسجلات كاملة، و أنه يوجد عمليات غير مسجلة .

-التحقق من الملكية : هي أن كافة الأصول و الممتلكات مملوكة للمؤسسة في تاريخ معين ، وان الخصوم أو الالتزامات تمثل التزاماً حقيقياً على المؤسسة في تاريخ معين .

-التحقق من التقييم: إن الأصول و الخصوم قد تم تقييمها و قيدها بقيمتها الملائمة.

-التحقق من عرض القوائم المالية بصدق و عدالة : إن كافة مكونات القوائم المالية قد تم الإفصاح عنها و عرضها بصورة سليمة و وفقاً للمتطلبات القانونية و المهنية ذات الصلة.

-التحقق من شرعية و صحة العمليات المالية : أي أن كافة الأصول و الخصوم و المصروفات و الإيرادات قد تم احتساب قيمتها بدقة ، و تم اعتمادها من السلطة المختصة قانونياً وفقاً لمتطلبات القوانين و اللوائح و النظم النافذة، و تمت في الأغراض و الأعمال الرسمية التي تحقق أهدافها.

¹-وليام توماس ، أمرسون هنكي ، المراجعة بين النظرية و التطبيق، تعريب و مراجعة أحمد حامد حجاج، كمال الدين سعيد ، دار المريخ للنشر، مصر، 2006، ص،45.

3-أهمية المراجعة الخارجية :

إن أهمية المراجعة الخارجية تظهر في أنها وسيلة تخدم فئات كثيرة تعتمد اعتمادا كبيرا على البيانات المالية التي يعتمدها مراجع الحسابات الخارجي المستقل ، وذلك لتلبية احتياجاتها الواسعة غير المتجانسة من المعلومات، والتي تختلف تبعا لاختلاف مصالحها و أهدافها ، وهذه الفئات تتمثل فيما يلي :

أ- الإدارة و أعضاء مجلس الإدارة: حيث يتركز الغرض الرئيسي من تقرير المراجع في الحصول على المعلومات التي تمكنهم من مراجعة الأداء وتقييم عملية إعداد التقارير عن العمليات المالية المعقدة ، إلى جانب اتخاذ القرارات المؤثرة في الاتجاهات المستقبلية للمؤسسة.

ب- حملة السهم : يسعون إلى الحصول على معلومات تمكنهم من مساءلة الإدارة و العاملين، واتخاذ القرارات المتعلقة بزيادة أو خفض أو المحافظة على نسبة الاستثمار الحالي.

ت- حملة السندات الحاليون و المحتملون : إن هؤلاء الفئة يحتاجون إلى معلومات تساعدهم في تقييم درجة المخاطرة في المؤسسة ، ومدى قدرتها على الوفاء بمديونيتها .

ث- مجموعة الموظفين و اتحاد العمال : و هؤلاء بحاجة إلى معلومات تمكنهم من تقدير الربحية، و تقدير الأجور المستقبلية ، و في المفاوضات على اتفاقيات مشاركة الأرباح.

ج-الاقتصاديون و رجال البحث العلمي: و تتمثل حاجتهم من المعلومات لمساعدتهم على تقييم الآثار على السياسات الاقتصادية، وعلى قرارات السياسة العامة، و المساعدة في أعمال البحوث و الدراسات، كما أن رجال الاقتصاد يعتمدون على القوائم المالية المدققة في تقديرهم للدخل القومي و التخطيط الاقتصادي.¹

ح-العملاء و الموردون و المنافسون: إن هذه الفئة تحتاج إلى المعلومات المعتمدة من المراجع الخارجي لتمكينهم من تقييم مدى استمرارية تعهدات المؤسسة كمصدر للسلع و الخدمات، أو كمستهلكة للسلع و الخدمات، و تقييم القوة التنافسية للمؤسسة.

خ-دعاة و مؤسسات حماية البيئة: و هؤلاء يحتاجون إلى معلومات تساعدهم في تقييم الأضرار البيئية الناتجة عن مزاوله المؤسسة لنشاطها.

¹ -خالد امين عبد الله، التدقيق و الرقابة في البنوك ، مرجع سبق ذكره، ص،15.

د-الأجهزة الحكومية: تعتمد بعض أجهزة الدولة على بيانات المؤسسات المعتمدة من مراجع مستقل في العديد من الأغراض منها: مراقبة النشاط الاقتصادي أو رسم السياسات الاقتصادية للدولة، أو فرض الضرائب.

ذ-نظام المحاكم : ويحتاج إلى معلومات تساعده في تقييم الموقف المالي للمؤسسة لأغراض حالات الإفلاس، وتقييم الأصول الضرورية ، و في أغراض الدعاوي القضائية.

ر-الاستشاريون كالمحللين الماليين و بيوت الاستثمار: فهؤلاء الفئة يحتاجون إلى معلومات تساعدهم في تقييم الموقف المالي للمؤسسة بهدف إبداء النصح للمستثمرين و توجيههم.

ز-الدائنون و البنوك: تساعد المعلومات المعتمدة من المراجع الخارجي المستقل هذه الفئة في تحديد مدى إمكانية منح القروض للمؤسسة ، و كذلك تحديد مبلغ القرض و شروطه.

س- المستثمرون المحتملون: وهم يحتاجون لمعلومات تساعدهم في اتخاذ قرارات حول إمكانية الاستثمار في المؤسسة، وتحديد السعر المناسب للاستثمار بما يحقق لهم أكبر عائد.¹

4- أنواع المراجعة الخارجية:

سوف نوضح بشكل خاص أنواع المراجعة الخارجية كما هي في الواقع ، والتي تتمثل في ثلاثة أنواع هي : المراجعة القانونية، المراجعة التعاقدية ، و الخبرة القضائية.

أ-المراجعة القانونية: وهي المراجعة التي يفرضها القانون ، وتتمثل في أعمال المراقبة السنوية الإلزامية التي يقوم بها محافظ الحسابات.

ب-المراجعة التعاقدية (الاختيارية): التي يقوم بها محترف بطلب من أحد الأطراف (الداخلية أو الخارجية) المتعاملة مع المؤسسة و التي يمكن تجديدها سنويا.

ت-الخبرة القضائية: التي يقوم بها محترف خارجي بطلب من المحكمة .²

و للوقوف على طبيعة الأنواع الثلاثة السابقة للمراجعة نورد جدول المقارنة التالي:

¹ -عبد الفتاح مجد الصحن و آخرون ،أسس المراجعة الخارجية، مرجع سبق ذكره ،ص،10.

² -مجد بوتين، المراجعة و مراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق ، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2005،ص،27.

جدول رقم (2-1): مقارنة بين أنواع المراجعة الخارجية

المميزات	مراجعة قانونية	مراجعة تعاقدية	خبرة قضائية
1- طبيعة المهمة	مؤسسية: ذات طابع عمومي	تعاقدية	تحدد بكل دقة من طرف المحكمة
2- التعيين	من طرف المساهمين	من طرف المديرية العامة أو مجلس الإدارة	من طرف المحكمة
3- الهدف	المصادقة على شرعية و صحة الحسابات، تدقيق معلومات مجلس الإدارة	المصادقة على شرعية و صحة الحسابات	إعلام العدالة و إرشادها حول الأوضاع المالية و المحاسبية
4- التدخل	مهمة دائمة تغطي مدة التعيين الشرعية	مهمة محدودة حسب الاتفاقية	مهمة ظرفية يحدد القاضي مدتها
5- الاستقلالية	تامة تجاه مجلس الإدارة و المساهمين	تامة من حيث المبدأ	تامة
6- مبدأ عدم التدخل في التسيير	يجب احترامه تماما	يحترم مبدئيا	ينبغي احترامه
7- إرسال التقارير إلى	مجلس الإدارة، الجمعية العامة	المديرية العامة، مجلس الإدارة	القاضي المكلف بالقضية
8- شروط ممارسة المهنة	التسجيل في قائمة الخبراء المعتمدين	التسجيل في قائمة الخبراء المعتمدين	التسجيل في قائمة الخبراء المعتمدين لدى المحاكم و المجالس القضائية
9- إخبار وكيل الجمهورية بالأعمال غير الشرعية	نعم	لا	غير موجودة
10- الالتزام	بحسب الوسائل	بحسب الوسائل أو النتائج أو نوع المهمة	بحسب النتائج مبدئيا
11- المسؤولية	مدنية، جنائية و تأديبية	مدنية، جنائية و تأديبية	مدنية، جنائية و تأديبية
12- التسريح	مهمة تأسيسية بطلب من المؤسسة	محددة في عقد العمل	من طرف القاضي المشرف على الخبرات.

13- الأتعاب	قانون رسمي	محددة في العقد	اقترح من الخبير أو يحدد من طرف القاضي
14- طريقة العمل المتبعة	- تقييم الإجراءات - تقييم نظام الرقابة الداخلية - مراقبة الحسابات - مراقبة قانونية	- تقييم الإجراءات - تقييم الرقابة الداخلية - مراقبة الحسابات	طريقة تتماشى و حاجة الخبرة القضائية

المصدر : محمد بوتين ، مرجع سبق ذكره ، ص، 28.

المطلب الثاني: معايير المراجعة الخارجية وخدمات التأكيد التي تقدمها

سنحاول في هذا المطلب توضيح معايير المراجعة الخارجية و خدمات التأكيد التي تقدمها المراجعة الخارجي و هي كالآتي:

1-معايير المراجعة الخارجية :

إن احترام معايير المراجعة سواء كانت إلزامية قانونيا أم لا، ضرورة في الغالب ، وذلك تفاديا لكل تقصير.

معايير المراجعة الخارجية مقسمة إلى ثلاثة مجموعات هي كالآتي :

أ-المعايير العامة للمراجعة الخارجية :

-أن يقوم بالفحص شخص أو أشخاص مؤهلين تأهيلا مهنيا كافيا و مجربين تدريبيا كافيا بمهنة المراجعة.

-يجب أن يشمل استقلال المراجع على الموقف الحيادي ذهنيا أو شخصيا.

-يجب أداء العناية المهنية المعقولة لإتمام الفحص الحيادي ذهنيا و شخصيا.

ب-معايير إتمام العمل :

-أن يتم إعداد التخطيط الملائم لإتمام العمل، وأن يوزع توزيعا مناسبا على المساعدين المؤهلين إن وجدوا.

-يجب إتمام دراسة مناسبة للرقابة الداخلية الحالية و تقييمها كأساس لمدى الاعتماد عليها و تحديد مدى التوسع في

اختبارات المراجعة و إجراءاتها لإتمام الفحص.

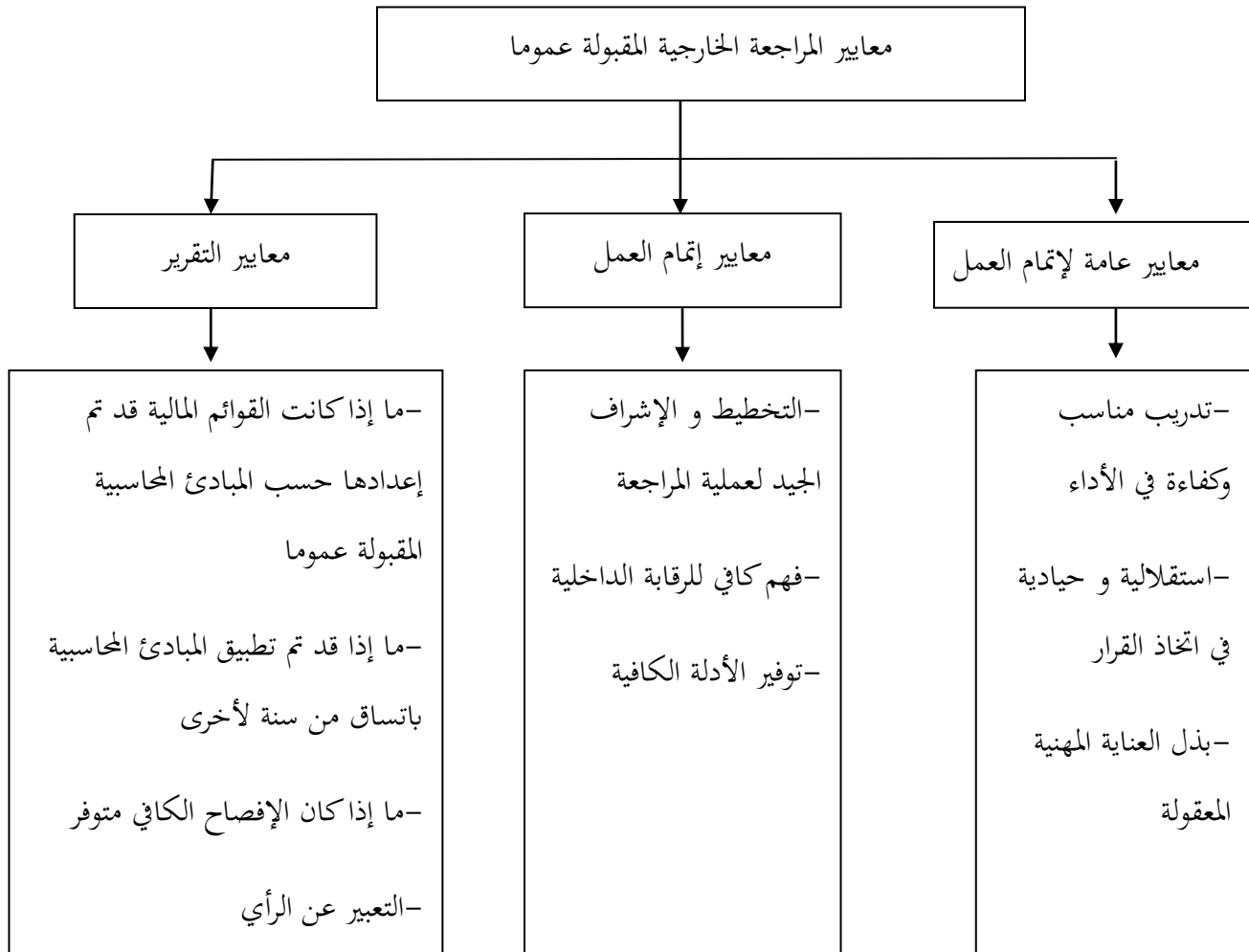
أن يتم الحصول على الدليل الموضوعي الكافي من خلال الفحص و الملاحظة ، السؤال و المطابقة للوصول إلى أساس

معقول للرأي المتعلق بالقوائم المالية تحت الفحص.

ت-معايير التقرير:¹

- يجب أن تكون القوائم المالية قد تم إعدادها حسب المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً.
 - أن يوضح التقرير ما إذا كانت المبادئ المحاسبية المطبقة هذا العام هي نفسها التي تم تطبيقها في السنوات السابقة.
 - أن يذكر التقرير أن الإفصاح مناسب في القوائم المالية و بدرجة مناسبة و معقولة.
 - أن يحتوي التقرير إما التعبير عن رأي المراجع عن القوائم المالية أو التصريح بأنه لا يمكن التعبير عن الرأي في القوائم المالية و في هذه الحالة يجب أن يوضح المراجع أسباب ذلك.
 - و في جميع الحالات يجب أن يحتوي التقرير طبيعة الفحص الذي قام به المراجع و درجة مسؤوليته عن ذلك.
- والشكل التالي يوضح ملخص لمعايير المراجعة الخارجية المقبولة عموماً:

الشكل رقم(2-1):معايير المراجعة الخارجية المقبولة عموماً



المصدر: ثناء القباني، مرجع سبق ذكره، ص، 23.

¹- ثناء القباني ، المراجعة ، الدار الجامعية ، مصر، 2007، ص،ص،21،22.

2- خدمات التأكيد :

لقد نشأ الطلب على مهنة المراجعة في الأصل استجابة لما تفرضه العلاقة التعاقدية بين الملاك و الإدارة. و نتيجة لكبر حجم المؤسسات و توسع أنشطتها و التطور التكنولوجي ، أدى ذلك إلى توسع دور المراجع ، فأصبح لا يقتصر فقط على المراجعة التقليدية للقوائم المالية ، بل توسع حتى وصل إلى ما هو أعم و أشمل من ذلك و هو ما يسمى بخدمات التأكيد المهني.

و خدمات التأكيد المهني يقصد بها "بأنها خدمات مهنية مستقلة، تهدف إلى تحسين جودة المعلومات لمتخذي القرارات، بمعنى آخر تحسين مصداقية و ملاءمة المعلومات التي يستخدمها الأفراد عند اتخاذ قرارات الأعمال ". و عليه فإن خدمات التأكيد المهني هي خدمات ذات قيمة تقدم من مراجع خارجي مستقل محايد ، عند فحصه و مراجعته لتلك المعلومات . و فيما يلي استعراض لأهم تلك الخدمات:

أ-خدمات التصديق و إبداء الرأي:

إن خدمات التصديق و إبداء الرأي تعتبر أحد أنواع خدمات التأكيد المهني ، و التي من خلالها يقوم المراجع بإصدار تقرير عن مدى صدق و عدالة معلومات معينة يقدمها طرف آخر. و تنقسم خدمات التصديق و إبداء الرأي إلى ثلاثة أنواع هي:¹

-مراجعة القوائم المالية التاريخية.

-الفحص المحدود للقوائم المالية.

-خدمات أخرى لإبداء الرأي.

ب-خدمات أخرى للتأكيد المهني:

إن هذه الخدمات تتمحور حول مصداقية و ملاءمة معلومات معينة ، سواء كانت تمثل أولاً مزاعم طرف آخر ، و هي تشترك مع خدمات التصديق و إبداء الرأي في خاصية تحسين جودة المعلومات التي يستخدمها متخذي القرارات. و يتمثل

¹-عبد الفتاح محمد الصحن و آخرون ، أسس المراجعة، مرجع سبق ذكره ، ص،ص،10،11.

جوهر الاختلاف بينهما في أن هذه الخدمات لا تتطلب من المراجع تقريراً مكتوباً ، كما إن التأكيد قد لا يكون عن مدى الوثوق في القوائم المالية التي أعدها أو لم يعدها طرف آخر.¹

و قد أعطت اللجنة الخاصة بخدمات التأكيد المهني و المنبثقة عن مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكيين (AICP)

بعض أمثلة لتلك الخدمات الأخرى نلخصها في الجدول التالي:

جدول رقم (2-2): خدمات أخرى للتأكيد المهني.

الأنشطة المرتبطة بها.	خدمات أخرى للتأكيد المهني
تقييم عمليات ممارسة و إدارة الاستثمارات من قبل المؤسسة و تحديد مدى فاعليتها	تقييم المخاطر المرتبطة بالاستثمار و المشتقات المالية والرقابة عليها
تقييم عمل رجال البيع فيما يتعلق بقواعد و أصول وإجراءات التعامل الصحيح مع العملاء	تقييم عمل إدارة المبيعات
تقييم مخاطر معالجة البيانات الكترونياً و مدى كفاية الوسائل الرقابية في ذلك	تقييم مخاطر تجميع و تخزين و توزيع المعلومات الالكترونية
تقييم سياسات و نظم و لوائح المؤسسة من حيث فاعليتها من الحد أو منع أو اكتشاف الغش والمخالفات	تقييم المخاطر الناتجة عن الغش و المخالفات و الأفعال غير القانونية
فحص العمليات التي تقوم بها المؤسسة، لبيان مدى توافقها مع مثيلتها في نفس الصناعة من حيث الالتزام بالقوانين و اللوائح المنظمة لحركة التجارة	تقييم مدى الالتزام بالقواعد و الإجراءات و السياسات المنظمة في مجال الصناعة
التصديق على مدى التزام المؤسسة بإتباع معايير الإيزو 9000 للرقابة على جودة المنتجات لتحقيق الميزة التنافسية لمنتجات المؤسسة	شهادات الإيزو 9000
لتقييم مدى التزام المؤسسات بالقوانين و المعايير الخاصة بحماية البيئة	مراجعة بيئية

المصدر :عبد الفتاح مُجَّد الصحن و اخرون ،أسس المراجعة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص،16.

¹حاتم مجد الشيشيني ، مرجع سبق ذكره، ص، 33.

المطلب الثالث :مسؤوليات و واجبات المراجع الخارجي.

حتى يستطيع المراجع الخارجي أداء عمله بكفاءة و فاعلية ينبغي أن يكون على دراية تامة بكل ماله من حقوق وسلطات و ما عليه من واجبات و مسؤوليات وفقا لما تقتضي به قواعد و مبادئ المراجعة.

1-المسؤوليات:

إن مسؤولية المدقق الخارجي تتلخص بأن يقوم بتدقيق حسابات المؤسسة و فحص البيانات المالية و إبداء رأيه الفني المحايد كخبير في مدى دلالة هذه القوائم على عدالة المركز المالي للمؤسسة و على نتيجة أعمالها و المدقق يفترض بأن يكون خبير في شؤون التدقيق و المحاسبة و لذلك فإن رأيه في القوائم المالية هو رأي مهني و بالتالي يجب أن يكون تدقيق البيانات المالية مبينا على أساس علمي و عملي سليم، ونستنتج مما سبق أن المدقق يجب عليه أن يبذل الجهد و العناية المهنية المعقولة في الحصول على المعلومات التي تمكنه من إبداء رأيه المهني في البيانات المالية و لكي يتحقق المدقق من كل بيان من هذه البيانات التي تحتوي عليها القوائم المالية يجب عليه القيام بالخطوات التالية :

-تحري ما هي البيانات المطلوبة فحصها.

-تقييم هذه البيانات من حيث أهميتها.

-جمع المعلومات و أدلة الإثبات اللازمة منها.

-تقييم هذه الأدلة من حيث كفايتها أو عدمها و كذلك من حيث مدى ملاءمتها و ارتباطها بالموضوع المطلوب فحصه و تدقيقه و أيضا من حيث موثوقيتها.

-إصدار المدقق لرأيه المهني حول صحة و عدالة هذه البيانات المالية و إيضاها .

لا شك أن إخلال المدقق الخارجي بواجباته و مسؤولياته المهنية أو عدم وفائه بها على الوجه الذي يتوقعه مجتمع المال والأعمال يترتب عليه عدة أنواع من المسؤوليات التي يمكن تلخيصها فيما يلي :¹

أ-المسؤولية المهنية (المدنية):بموجب المادة60 من القانون 10-01 المتعلق بمسؤوليات مهنة الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات و المحاسبين المعتمدين "يعد الخبير المحاسبي أثناء ممارسة مهامه مسؤولا مدنيا اتجاه زبائنه في الحدود التعاقدية".²

¹-مسؤولية مراجع الحسابات متاح على www.accdiscussion.com/t11148/ تم الاطلاع في (6 مارس 2015 و15:33)

²-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، رئاسة الحكومة ، قانون رقم 10-01، مرجع سبق ذكره ، ص،10 .

فالمراجع مسؤول اتجاه الشركة و اتجاه الغير، و عليه تعويض الضرر المادي و المعنوي الذي لحق بهؤلاء في حالة ارتكاب أخطاء و تقصير، غير أنه لا بد من إثبات أن الضرر ناتج مباشرة أو غير مباشرة من تلك الأخطاء و ذلك التقصير¹.

و أركان هذه المسؤولية كما هو معروف تشمل ثلاث شروط:

- أن يصدر الخطأ أو الإهمال من المراجع.

- أن يقع ضرر على المدعي.

- أن تكون هناك رابطة سببية بين خطأ المراجع و الضرر الذي أصاب المدعي أي أن يكون الضرر نتيجة لخطأ المراجع.

فإذا حاولنا تحليل الركن الأول المتعلق بخطأ المراجع فإننا سنجد أن أهم شروط تحقيق هذا الركن ما يلي:

- أن هذا الركن يمثل نقطة الأساس في وجود أو عدم وجود المسؤولية المدنية وأن عبء الإثبات في حدوث الخطأ أو

الإهمال من المراجع إنما ينبغي أن يقع على عاتق المدعي و هذا أمر أشد لزوماً في حالة مراجعة التنبؤات المالية، حيث

تعتبر المسؤولية هنا امتداداً أو توسعاً هاماً في مجال ممارسة المهنة و من المناسب تشجيع المراجعين على القيام به دون خوف

لا داع منه.

إن أساس توافر هذا الركن من المسؤولية يتضمن مجال المسؤولية عموماً وهما: نطاق العمل الذي يلتزم بأدائه المراجع،

ومدى العناية التي بذلها في أداء عمله .

وفي ضوء ما سبق يمكن القول أن المراجع يعد مسؤولاً في الحالات التالية:

-**الغش:** إذا ما تعمد المراجع إخفاء حقائق معينة أو إذا ثبت في تقريره أنه قد حصل على المعلومات المطلوبة، وبذل

العناية المهنية الواجبة دون أن يحصل مع هذه المعرفة أو تكون لديه هذه المهارة.

-**الإهمال:** حيث لا يبذل عناية الرجل الممتحن بفطنة و يقظة و حذق، حيث يمارس عمله، وليس شرط أن يستفيد من

عمله هذا حتى يثبت عليه الإهمال أو الغش.

-**عدم تنفيذ التعاقد:** عدم إتمام ما تعاقد على تنفيذه كتابة أو شفاهية على الوجه المبين بالتعاقد قد يعطي الحق لصاحبه

في مساءلة المراجع عن ذلك بطبيعة الحال .

¹ - محمد بوتين ، مرجع سبق ذكره، ص، 57.

في كل هذه الحالات و غيرها ينبغي أن يثبت من وقع عليه الضرر ، إن التنبؤات قد أعدت بتضليل معتمد أو بإهمال أو أنها لم تدعم بشكل كاف و معقول أو أنها رغم سوء عرضها كانت جوهرية للاعتماد عليها من قبل الغير و أنه قد تم الاعتماد عليها فعلا عن طريق هذا الغير، و قد نتج عن ذلك ضرر ما بشكل قطعي.¹

ب-مسؤولية جنائية: بموجب المادة: 62من القانون رقم 10-01 المتعلق بمهنة مسؤوليات خبراء محاسبين" يتحمل الخبير المحاسبي و محافظ الحسابات المسؤولية الجزائية عن كل تقصير في القيام بالتزام قانوني" فقد يعد المراجع نفسه مسؤولاً جنائياً عند مخالفة بعض نصوص قانون العقوبات في الحالات التالية:²

-تقديم معلومات كاذبة حول وضعية المؤسسة.

-عدم احترام سر المهنة.

ت-مسؤولية تأديبية: بموجب المادة 63من قانون 10-01 المتعلق بمسؤوليات خبراء المحاسبين "يتحمل الخبير المحاسبي و محافظ الحسابات المسؤولية التأديبية أمام اللجنة التأديبية للمجلس الوطني للمحاسبة بعد استقالتهم من مهامهم عن كل مخالفة أو تقصير تقني أو أخلاقي في القواعد المهنية عند ممارسة وظائفهم".

إذا أخل المراجع باعتباره كعضو بواجباته حسب ما تنص عليه قواعد الجمعيات و النقابات المهنية التي ينتسب إليها، فقد يلتقي المعني بالأمر بإنذار، توبيخ، التوقيف المؤقت لمدة أقصاها 6 اشهر، الشطب من جدول الأعضاء المرخص لهم بمزاولة المهنة.³

2- الواجبات

تتمثل واجبات المراجع الخارجي فيما يجب أن يقوم به من أعمال مختلفة لإنجاز برامج مراجعته على أكمل وجه وبشكل موضوعي وفعال ومن أهم هذه الواجبات ما يلي:

-يجب عليه أن يقوم بالفحص و التدقيق الفعلي لحسابات المؤسسة و دفاتها بما تحتويه ، من القيود اليومية و حسابات الأستاذ بغرض التحقق من صحتها و سلامتها ، و كشف أي أخطاء و العمل على تصحيحها بالتعاون مع محاسبي المؤسسة.

-يجب عليه التحقق من القيم المسجلة لعناصر الأصول و الالتزامات المختلفة بأي طريقة من طرق التحقق التي يراها مناسبة بالنسبة لكل عنصر من العناصر، و يمكن في هذا المجال استخدام بعض أدوات و أساليب المراجعة الفنية.

-يجب عليه أن يتأكد من مدى قوة نظام الرقابة الداخلية حتى يستطيع اختيار عينات المراجعة بشكل ملائم و سليم.

¹-حامد طلبة أبو هيبه ،اصول المراجعة، زمزم ناشرون و موزعون ، الأردن، 2011 ، ص،ص،ص،223،224،226.

²-محمد بوتين، مرجع سبق ذكره، ص، 58.

³-محمد بوتين ، مرجع سبق ذكره، ص، 58.

- يجب أن يقدم الحسابات و الاقتراحات الملاءمة بما يلي :

* معالجة و تصحيح الأخطاء التي تم اكتشافها.

* عدم الوقوع في الخطأ مستقبلا ما أمكن ذلك .

* حسن سير العمل في أقسام و إدارات المؤسسة.

- يجب عليه التأكد إلى جانب الفحص و المراجعة الدفترية إن كانت المؤسسة تقوم بتطبيق القوانين و اللوائح و الأنظمة

المختلفة و تلتزم بها بطريقة سليمة، كما تلتزم بنصوص و بنود العقود المختلفة التي قبلتها و وقعت عليها.

- يجب عليه أثناء القيام بمهامه التحقق من أن المؤسسة تلتزم بتطبيق القواعد المحاسبية المتعارف عليها و من أمثلة هذه

القواعد ما يلي :

* تسجيل الأصول الثابتة في الدفاتر بتكلفتها التاريخية

* احتساب إهلاك هذه الأصول القابلة للإهلاك وفقا للطرق و المعدلات المعمول بها في المؤسسة في السنوات السابقة

دون تغييرها إلا لأسباب معينة يقتنع محافظ الحسابات بها ، و وفقا لما جرى عليه العرف المحاسبي بالنسبة للمؤسسات

والأنشطة المماثلة .¹

¹ - اوعمران رباح و طایل عمر ، المراجعة الخارجية في الجزائر ، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الدراسات الجامعية التطبيقية ، جامعة التكوين المتواصل ، مركز البويرة ، 2012، ص،ص،55، 56.

المبحث الثالث: منهجية تخطيط المراجعة الداخلية و الخارجية

يقوم المراجع الداخلي و المراجع الخارجي بتنفيذ مهمتهما و إنجازها كما ينبغي، فعليهما أن يسيرا وفق منهجية علمية معينة، تحتوي على خطوات متسلسلة و على تقنيات و وسائل تتلاءم مع كل خطوة من خطوات منهجية تنفيذ المراجعة.

المطلب الأول: منهجية تخطيط المراجعة الداخلية.

إن معايير المراجعة عامة و المراجعة الداخلية خاصة تشير إلى ضرورة التخطيط المسبق، و هذا لوضع منهجية يتبعها القائم بعملية المراجعة و سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى كيفية تحضير مهمة المراجعة الداخلية كما يلي:

الخطوة الأولى: التخطيط لوظيفة المراجعة الداخلية:

إن مهمة المراجعة الداخلية تستوجب تحضيرا جيدا حتى تتمكن من تحقيق أهدافها المسطرة.

فمهمة المراجعة الداخلية تبدأ غالبا بعد إرسال الإدارة العامة للمؤسسة الأمر بالمهمة إلى مصلحة المراجعة الداخلية.

1- الأمر بالمهمة :

يتمثل الأمر بالمهمة في الوثيقة المسلمة من طرف الإدارة العامة للمؤسسة إلى مصلحة المراجعة الداخلية من أجل إعلام المسؤولين بالانطلاق في عملية المراجعة الداخلية، فالأمر بالمهمة يحدد الأهداف المراد تحقيقها من طرف المراجعة الداخلية لصالح الإدارة العامة، كما أن هذا الأمر يحدد العلاقة بين القائمين بعملية المراجعة و الأشخاص أو المصلحة أو حتى هيكل المراجعة لتفادي أي نمو.

أما من حيث الشكل فيستحسن أن يكون الأمر بالمهمة في وثيقة لا تتعدى صفحة واحدة، كما يمكن أن يكون على شكل أمر شفهي في حالة ما إذا كانت المؤسسة صغيرة نسبيا.

كما تجدر الإشارة إلى أن الطالب لخدمات المراجعة الداخلية يستطيع أن يكون مسير الإدارة العامة للمؤسسة على سبيل المثال، رئيس مصلحة معينة و لأسباب ما يطلب مراجعة المصلحة. ففي هذه الحالة يستحسن أن يكون هذا الأمر موقع من طرف الإدارة العامة ولو كتوقيع ثاني وهذا لإعطاء صلاحيات أكثر للمراجعة الداخلية و استقبال أحسن و تسهيلات عند القيام بعملهم .

2- خطة التقرب:

بعد حصول مصلحة المراجعة الداخلية على الأمر بالمهمة ، تنطلق هذه المصلحة في جمع المعلومات الأولية حول المحيط الاقتصادي ، الجبائي ، معلومات حول السوق ، هيكل المصلحة ، تنظيمها و النتائج المسجلة من طرفها فهي العملية

التي تعد كمرحلة ثانية عند تحضير مهمة المراجعة الداخلية و تبدأ من أرشيف مصلحة المراجعة ، كما تقود كذلك للسماع إلى الموظفين القدماء بالمؤسسة و الذي يسمح لنا بالحصول على معلومات لا توجد في الكتب و لا في أي مرجع آخر . كما أن خطة التقرب لا تقتصر فقط في الحصول على معلومات أولية حول المصلحة أو هيكل المراجعة ، بل تصل إلى تكوين نظرة أولية حول كيفية تنفيذ المهمة أي مرحلة الدراسة التي تسبق تنفيذها ، ومن تنظيمها بطريقة تمكن تحقيق الأهداف المسطرة مسبقا . كما أن خطة التقرب تحتوي على مرحلة أين يقوم المراجع الداخلي بتحليل المخاطر قبل القيام بمهمته ، فتحليل المخاطر يمكن أن يكون مع الطالب بمهمة المراجعة لمعرفة الدوافع التي أدت لهذا الطلب ، فهذا التحليل يمكن أن يكون قبل أو بعد الأمر بالمهمة كما يمكن لخطة التقرب أن تأخذ شكل جدول يقسم نشاط المراجعة إلى الأعمال الأساسية و التي لا بد القيام بها.¹

3-جدول القوة و الضعف:

هذا الجدول يعتبر كمرحلة تحليل المخاطر المعدة على أساس الأهداف المعرفة في خطة التقرب، فهو يعرض بطريقة موجزة و مختصرة لملاحظات و رأي المراجع حول كل ما قام بدراسته ، فهو يشكل نقاط القوة و الضعف الحقيقية أو النسبية، فهذا الجدول يسمى بترتيب المخاطر بهدف تحضير التقرير التوجيهي . فنقاط القوة و الضعف تكون على شكل نوعي أو حتى على شكل قيمة عددية أو كمية حسب القواعد و الإجراءات و النظم الموجودة ، فرأي المراجع لا بد أن يتكون أساسا حول أهداف الرقابة الداخلية. و يهدف هذا الجدول إلى:

-وضع بوضوح النقاط الإيجابية، أو التي نسميها بنقاط قوة الميدان.

-وضع بوضوح النقاط السلبية منطقيا، أو التي نسميها بنقاط ضعف الميدان.

هذا الجدول يحتوي على النقاط التي يجب على المراجع التحقق منها في الميدان، و لكن ليس ضروريا التحقق من جميع القوة و الضعف فالتحقيق يجب أن يتم فقط على النقاط التي يحكم أنها تمثل خطر مؤكد.

4-التقرير التوجيهي:

يعتبر التقرير التوجيهي أساس تحقيق مهمة المراجعة الداخلية و حدودها حيث يعرض الأهداف التي يجب الوصول إليها من طرف المراجعة الداخلية و المعنيين بها.

¹ -شعباني لطفي ، المراجعة الداخلية مهمتها في تحسين تسيير المؤسسة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص،ص،77،78.

فاختيار اتجاه مهمة المراجعة يكون انطلاقا من جدول القوة و الضعف الذي يولد في نهاية التقرير التوجيهي و الذي يكون ممضي من طرف مسؤول المراجعة .

كما أن هذا التقرير قابل للتعديل، ذلك بعد التشاور مع الأشخاص المعنيين بالمراجعة و الطالبين لها و حتى يستطيع التقرير التوجيهي لمهمة المراجعة من تحقيق الأهداف المسطرة، عليه أن يأخذ بعين الاعتبار النتائج المستخلصة من جدول القوة و الضعف.

5-برنامج التحقق:

يهدف برنامج التحقق إلى التأكد في الميدان وجود نقاط القوة و الضعف الظاهرة في الفهرس في جدول القوة و الضعف.

- القوى المحددة، هل هي حقيقية؟.

- قوى الضعف هل هي موازنة بقوى موجودة أم هي نقاط ضعف حقيقية؟.

- و على المراجع القيام بتحقيقاته على الميدان، هذه التحقيقات يمكن أن تشمل على:

*أخذ معلومة و إتباعها على طول طريقة تنفيذها (ملف، فاتورة، مصروف...الخ).

*أخذ عينة من المعلومات (عدد معين من ملفات الزبائن، فواتير، فاتورة طلبية ، ملفات القروض...الخ).

*إدخال حالات شاذة في معالجة و ملاحظة ما سيجري: هل سيجدون المنفذون؟ كيف يصححونها؟ في كم من الوقت استغرق؟ و هكذا.

الخطوة الثانية: العمل الميداني للمراجعة الداخلية

تعتبر هذه المرحلة كالانطلاقة الرسمية لعملية المراجعة و التي تهدف إلى الوصول لنتائج و أجوبة لتساؤلات مسيري المؤسسة الطالبين لخدماتها.

1-تخطيط عمل المراجعة :

يعمل تخطيط عمل المراجعة على تنظيم المهمة من حيث الزمن (المدة و التاريخ) و المكان (الموقع ، المراجعون) منذ نهاية مرحلة الدراسة إلى توزيع التقرير. و تخطيط العمل يبين:

-توزيع العمل بين المراجعين .

-تخطيط المراحل في آجال المدة و الاستحقاق للاحترام.

-الأدوات للاستعمال.

-طريقة سير و أهداف المهنة.

2- ورقة التغطية:

هي وثيقة، تعد في زمنين، تصف طريقة تنفيذ العمل لوظيفة معروفة في برنامج التحقق، ثم إبراز النتائج المستخلصة في الأخير، إنها وثيقة الربط بين برنامج التحقق و العمل الميداني لقسم أو جزء منه مع استخلاصاته، و أيضا بين الملف التحليلي و الملف التركيبي.

3- ورقة إبراز و تحليل المشاكل:

ترتبط هذه الوثيقة بالمشاكل الميدانية التي يلتقي بها المراجع الداخلي عند قيامها بمهمته، ونعني بهذه المشاكل عدم إمكانية تطبيق أجزاء معين أو غاية كلية، فكل ورقة يقابلها مشكل في أجزاء معينة. وعند جمع وترتيب مجمل هذه الأوراق يمكن تشكيل التقرير النهائي لهذه المهمة كما يمكن أن تحتوي هذه الورقة على المشكل الملتقى به و كذلك الحلول المقترحة له.

أما في حالة عدم وجود مشكل، يمكن الاستغناء عن استعمال هذه الورقة ، فهذه الورقة لا تستعمل لوصف الإجراءات الموضوعية ، بحيث هناك مجموعة من الوسائل الأخرى التي تقوم بهذه المهمة نذكر منها:

-قوائم الاستقصاء.

-خرائط التدفق.

-الأسلوب الوصفي.

الخطوة الثالثة: إنهاء وظيفة المراجعة الداخلية.

تعتبر هذه المرحلة كمرحلة أخيرة لمهمة المراجعة الداخلية و التي تنتهي بإعطاء تقرير نهائي يسلم لطالب خدماتها.

1- شكل التقرير:

يتكون هيكل التقرير من المشاكل المذكورة في ورقة إبراز و تحليل المشاكل من جهة و النتائج المذكورة في ورقة التغطية فيما يخص النقاط الايجابية من جهة أخرى كما يعتبر أساس لتحضير التقرير النهائي للمهمة .

2- العرض النهائي:

يتمثل هذا الأخير في العرض الشفهي للملاحظات التي يراها المراجع "المسؤول بمهمة المراجعة الداخلية " هامة و أساسية، لأهم المسؤولين للمصالح محل المراجعة ، إذ يتم هذا العرض بعد إنهاء المراجع للعمل الميداني.

3-تقرير المراجعة الداخلية:

بعد إنهاء التدخل، يرسل التقرير النهائي للمراجعة الداخلية لأهم المسؤولين المعنيين و الإدارة لإعلامهم بنتائج المراجعة المتعلقة بقدرة التنظيم محل المراجعة بالقيام بمهامه، مع ذكر المشاكل من أجل تحسينها، و يعتبر هذا التقرير من أهم الوثائق التي تحضرها مصلحة المراجعة الداخلية.

4-حالة أعمال التحسين:

بعد اقتراح المراجع الداخلي لمجموعة من التصريحات الواجب القيام بها انطلاقا من الملاحظات التي سجلها عند القيام بمهامه، يقوم هذا الأخير بتتبع هذه التصريحات، و تنتهي هذه المرحلة عند تحقيق كل التصريحات المقترحة و التي صادقت عليها الإدارة.¹

المطلب الثاني: منهجية تخطيط المراجعة الخارجية.

للمراجع ثلاث مهام عليه القيام بها و هي مراقبة شرعية مدى صدق الحسابات و التأكد من احترام القوانين و القواعد التنظيمية من طرف المؤسسة موضوع المراقبة و التصريح برأيه و ملاحظاته للمسؤولين و المساهمين و حتى السلطات المعنية أحيانا .و للقيام بذلك يجب أن يقوم بتتبع المراحل التالية

المرحلة الأولى: الحصول على معرفة عامة حول المؤسسة:

على المراجع قبل تقييم نظام الرقابة الداخلية وفحص الحسابات، الحصول على معرفة عامة حول المؤسسة موضوع الدراسة تتعلق ب:²

- طبيعة النشاط .
- هيكل المؤسسة.
- التنظيم العام لها.
- سياستها.
- تنظيمها الإداري و المحاسبي.

¹-أعمر ستي احمد ، مرجع سبق ذكره ،ص-ص،48-51.

²- بن عمارة كهينة ، المراجعة الخارجية : وسيلة لتقييم نظام الرقابة الداخلية ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية علوم التسيير ،جامعة الجزائر3، 2013، ص،ص،74،75.

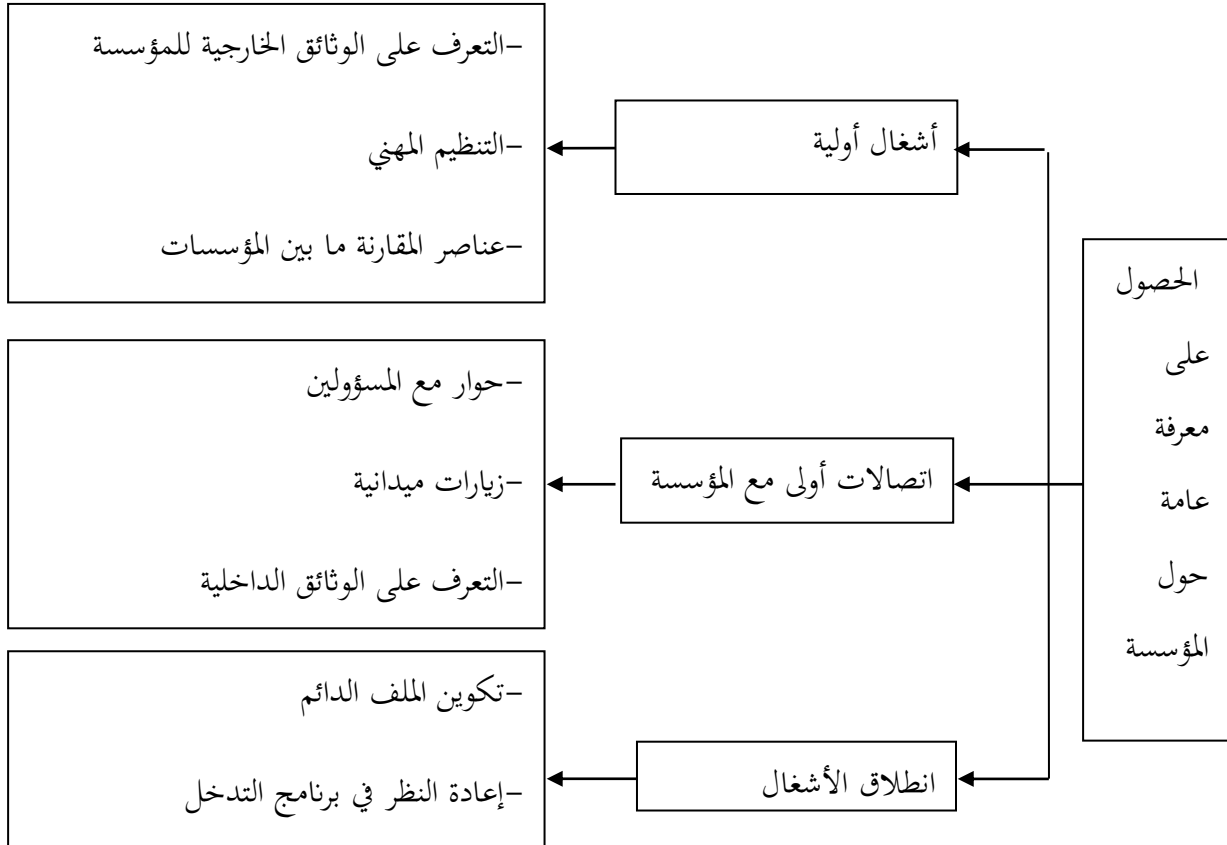
-الممارسات المحاسبية.

-المدة الزمنية و فترات إنتاج المعلومات المالية و التسييرية .

-وجود نظام الرقابة الداخلية الأساسية، تدخل محترفين من خارج المؤسسة.

و مرحلة الحصول على المعرفة العامة حول المؤسسة يمر بدوره بثلاث خطوات أساسية كما تظهر في الشكل التالي:

شكل رقم (2-2): الحصول على المعرفة العامة حول المؤسسة.



المصدر : مُجَّد بوتين ، مرجع سبق ذكره، ص،68.

و فيما يلي توضيح لهذه الخطوات:¹

1-الأشغال الأولية : يطلع المراجع من خلالها على الوثائق الخارجية عن المؤسسة مما يسمح له من التعرف على محيطها ومعرفة القوانين و التنظيمات الخاصة بالقطاع، و ما كتب حوله و خصوصياته و حول المهنة و المؤسسة أحيانا. مما يمكنه من استخراج معايير المقارنة ما بين مؤسسات القطاع.

¹ - مُجَّد بوتين ، مرجع سبق ذكره، ص،68،69.

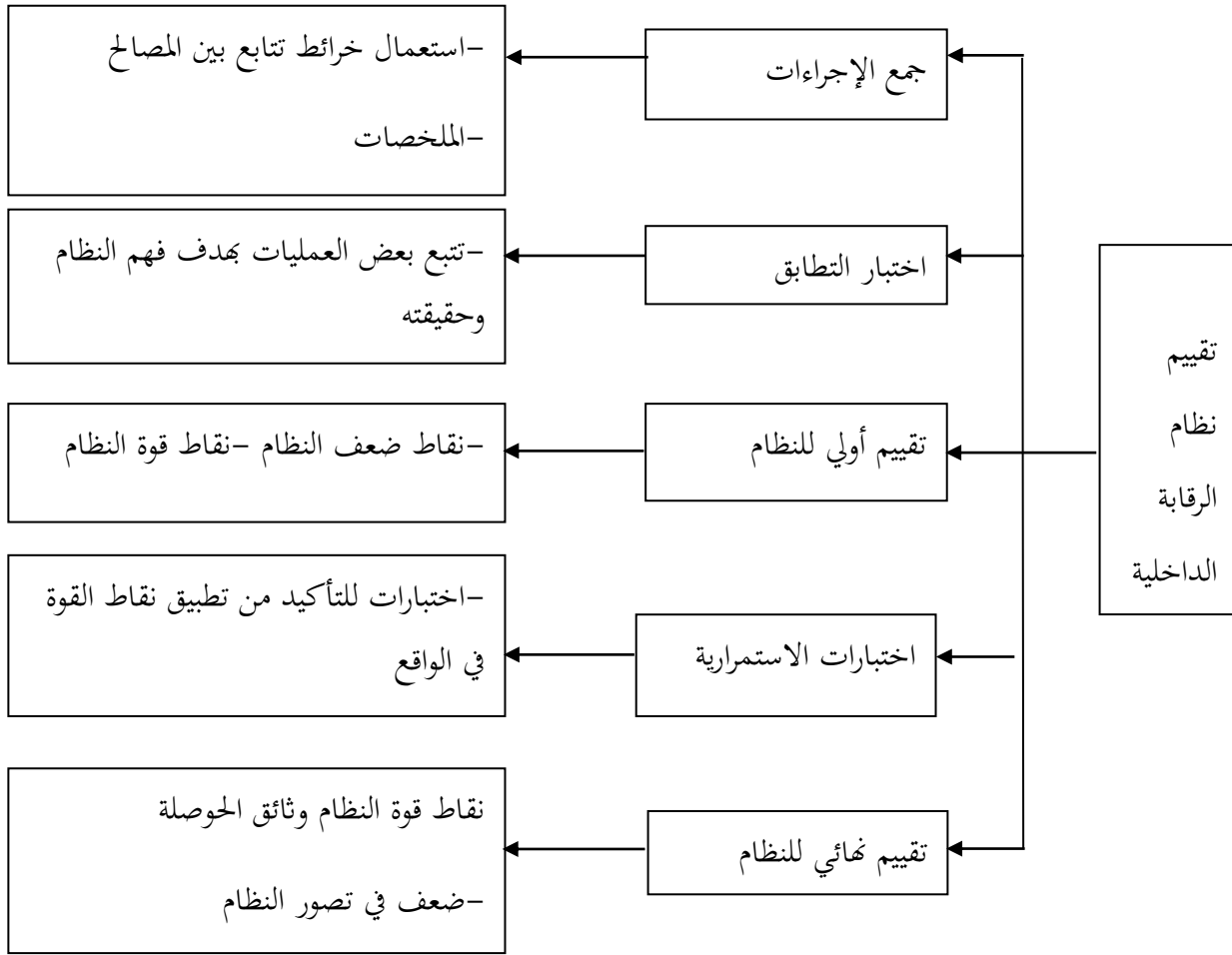
2-الاتصالات الأولى مع المؤسسة: من خلال هذه الخطوة يتعرف المراجع على المسؤولين و مسيري مختلف المصالح و يجري حوار معهم و مع من سيشتغل أثناء أدائه المهمة، كما يقوم بزيارات ميدانية يتعرف من خلالها على أماكن المؤسسة، نشاطاتها و وحداتها . وعليه أن يغتنم الفرصة و الاستفادة من زيارات الوحدات التابعة للمؤسسة لأنه يتعذر عليه تكرارها.

3-انطلاق الأشغال : يحصل المراجع على نظرة عامة، شاملة و كاملة حول المؤسسة بعد قطع مختلف الخطوات و جمع المعلومات تتصف بالديمومة نسبيا، في ملف هو الملف الدائم . كما يمكنه في نهاية هذه المرحلة إعادة النظر في برنامج تدخله المسطر .

المرحلة الثانية: فحص و تقييم نظام الرقابة الداخلية.

يمثل نظام الرقابة الداخلية مجموعة الإجراءات و التعليمات و طرق العمل التي تساهم في التحكم في المؤسسة ، و قصد الوقوف على تأثير هذا النظام على الحسابات و القوائم المالية ينبغي على المراجع الخارجي ان يقوم بتقييم كل هذه الإجراءات و الطرق حتى يتسنى له فحص الحسابات، و تتم هذه المرحلة في خمس خطوات متكاملة و متتالية كما هي موضحة في الشكل التالي:

شكل رقم (2-3) :تقييم نظام الرقابة الداخلية



المصدر : مُجَّد بوتين، مرجع سبق ذكره،ص،71.

وفيما يلي توضيح لخطوات فحص و تقييم نظام الرقابة الداخلية:

أ- جمع الإجراءات: يتعرف المراجع على نظام الرقابة الداخلية من خلال جمعه للإجراءات المكتوبة و تدوينه للملخصاتها .

إن الرقابة الداخلية نظام شامل و حسب النظرية العامة للنظم فإنه يتكون من أنظمة جزئية خاصة بمختلف العمليات التي تقوم بها المؤسسة، وكل نظام جزئي حسب نفس النظرية يمكن أن يجزأ بدوره إلى أنظمة جزئية و هكذا.

ب-اختبارات الفهم (التطابق): يحاول المراقب أثناء هذه الخطوة فهم النظام المتبع و عليه أن يتأكد من انه فهمه و ذلك عن طريق قيامه باختبارات الفهم و التطابق ، أي يتأكد من أنه فهم كل أجزائها و أحسن تلخيصه لها بعد تتبعه للعمليات.

ج-التقييم الأولي لنظام الرقابة الداخلية :بالاعتماد على الخطوتين السابقتين ، يتمكن المراجع من إعطاء تقييم أولي للرقابة الداخلية باستخراجه مبدئيا لنقاط القوة (ضمانات تسمح بالتسجيل الجيد للعمليات) و نقاط الضعف (عيوب) يترتب عنها خطر ارتكاب أخطاء و تزوير). تستعمل هذه الخطوة في الغالب استمارات مغلقة ، أي استمارات تتضمن أسئلة يكون الجواب عليها إما بنعم أو بلا ، وعليه يستطيع المراجع في نهاية هذه الخطوة تحديد نقاط قوة النظام و نقاط ضعفه.

د-اختبارات الاستمرارية: يتأكد المراجع من خلال هذا النوع من الاختبارات من أن نقاط القوة المتوصل إليها في التقييم الأولي للنظام نقاط قوة فعلا أي مطبقة في الواقع و بصفة مستمرة و دائمة .إن اختبارات الاستمرارية ذات أهمية قصوى مقارنة باختبارات الفهم و التطابق لأنها تسمح للمراجع أن يكون على يقين بأن الإجراءات التي راقبها إجراءات مطبقة باستمرار و لا تتحمل خلافا.

يحدد حجم هذه الاختبارات بعد الوقوف على الأخطار المحتملة الوقوع عند دراسة الخطوات السابقة لها ، كما تعتبر دليل إثبات على حسن السير خلال الدورة و في كل مكان.

هـ-التقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلية: باعتماده على اختبارات الاستمرارية يتمكن المراجع من الوقوف على ضعف النظام و سوء تسييره، عند اكتشاف سوء تطبيق أو عدم تطبيق لنقاط القوة ، هذا بالإضافة إلى نقاط الضعف التي توصل إليها عند التقييم الأولي لذلك النظام.

بالاعتماد على النتائج المتوصل إليها (نقاط القوة و نقاط الضعف) يقدم المتدخل حوصلة في وثيقة شاملة ، مبدئيا آثار ذلك على المعلومات المالية مع تقديم اقتراحات قصد تحسين الإجراءات . تمثل وثيقة الحوصلة هذه في العادة تقريرا حول المراقبة الداخلية يقدمه المراجع إلى الإدارة ، كما تمثل أحد الجوانب الايجابية لمهمته.

الخطوة الثالثة: فحص الحسابات و القوائم المالية:

بعد التقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلية، يعاد النظر في برنامج التدخل بحذف أجزاء منه في حالة سلامة النظام أو بإضافة أجزاء أخرى و اختبارات مدعمة في حالة وجود نقاط ضعف. وتجر الإشارة إلى أن:

-في حالة جودة الرقابة الداخلية يكون هذا دليلا مبدئيا على صحة الحسابات لكنه غير كاف و لا بد من تدقيق مباشر للحسابات و القوائم المالية ، و إلا فكيف يمكن المصادقة عليها دون فحصها فحصا فعليا؟.

يكتفي المراقب في هذه الحالة ببرنامج عمل أدنى لكي يتأكد من عدم ارتكاب أخطاء أو أعمال غش.

- في حالة ضعف نظام الرقابة الداخلية على المراجع توسيع برنامج تدخله و ذلك لما ل نقاط الضعف من آثار سلبية على شرعية و صدق الحسابات.

و تنجز مرحلة فحص الحسابات و القوائم المالية في ثلاث خطوات و هي كما يلي:

أ-تحديد آثار تقييم الرقابة الداخلية:

لقد سبق القول أن التقييم النهائي للنظام سيؤدي إلى تسهيل أو تعقيد المهمة ، أي يؤدي إلى توسيع أو تضيق برامج التدخل النموذجية المسطرة ، فالنظام الجيد يعني المراجع من المراقبة المباشرة لشمولية و حقيقة التسجيلات ، كما أن النظام المليء بالعيوب قد يؤدي به إلى استحالة القيام بفحص الحسابات و إعطاء رأي حولها.

ب- اختبارات السريانية و التطابق:

يسمح هذا النوع من الاختبارات للمتدخل التحقق أولاً من تجانس و تطابق (أو عدمه) المعلومات المالية حول العمليات في الميدان .إن الرغبة هنا في اكتشاف فيما إذا كان هناك انحراف.¹

تمم اختبارات التطابق و التجانس عن طريق الاطلاع على:

-المعلومات المالية: الاطلاع على موازين المراجعة، فحص سريع للقيود الكبيرة و تدقيق للعمليات الممركزة،

-المعلومات خارج المالية: الموازنات ، الإحصائيات التجارية ،لوحة القيادة، القيود، محاضر الاجتماعات ..الخ.

-القيام بمقارنات عن طريق عمليات حسابية: تطور الهامش الإجمالي ، نفقات المستخدمين، إهلاك التثبيات، النفقات المالية ..الخ.

أما اختبارات السريانية للتسجيلات و الأرصد فتتم بالاعتماد على مصادر مختلفة منها:

-الرجوع إلى وثائق داخلية: الفواتير، سندات الاستلام و التسليم.

¹ -مُجد بوتين ، مرجع سبق ذكره، ص-ص،67-75.

-إرسال طلبات المصادقة للمتعاملين مع المؤسسة: قصد تأكيد (أو نفي) العمليات المسجلة في دفاتر المؤسسة و التي تمت معهم، مثل الزبائن، الموردين و البنوك. كما يقوم المراجع بإرسال طلبات مصادقة لأطراف أخرى المعلومات حول المؤسسة التي يراجعها مثل المحامين فيما يخص النزاعات المحتمل أن تكون مع الغير، المستخدمين و مصالح الرهن العقاري فيما يخص العقارات.

-المشاهدة الميدانية: عد و تقييم المخزونات ، مراقبة الاستثمارات في أماكن وجودها، مراقبة الصندوق فجائيا بجرده.

ت-إنهاء وظيفة المراجعة:

على المراجع في نهاية الأمر أن يبدي رأيه حول المعلومات المالية، و عليه قبل الإدلاء بهذا الرأي النهائي المدعم بأدلة الاطلاع على الطرق المحاسبية المختارة و المتبعة من طرف المؤسسة و مدى احترام مبادئ المحاسبة المتعارف عليها، كما عليه فحص الأحداث ما بعد الميزانية، فقد تكون هناك أحداث مهمة لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بعمليات و محتوى القوائم المالية للدورة التي خضعت للمراقبة و أحداث مؤثرة على حياة و مستقبل المؤسسة. و عليه مراجعة أوراق عمله التي تمثل القاعدة لكتابة التقرير للتأكد من محتواها للمرة الأخيرة و التأكد من أن الأشغال المرهجة قد تم إنجازها، كما يجب التأكد من أن محتوى أوراق العمل هذه كافي لتبرير الرأي النهائي للمراجع.¹

و فيما يلي تلخيص لخطوات فحص الحسابات و القوائم المالية في الشكل التالي:

¹ -بن عمارة كهينة ، مرجع سبق ذكره ، صص81-83.

شكل رقم(2-4): فحص الحسابات و القوائم المالية.



المصدر: مُجَّد بوتين ، مرجع سبق ذكره،ص،83.

المطلب الثالث: وسائل الحصول على أدلة الإثبات.

1- وسائل الإثبات:

لكي يقوم المراجع بإنجاز مهمة المراجعة يحتاج إلى معلومات نوعية وكمية ، يتم جمعها و تحليلها بالاعتماد على مجموعة من الوسائل و التقنيات . والتي تتمثل فيما يلي:¹

أ- **الجرد الفعلي:** يمثل الجرد الفعلي أحد أهم الطرق و الوسائل التي تمكن المراجع من جمع أدلة الإثبات، حيث أن عملية الجرد تعتبر إلزامية بالنسبة لجميع المؤسسات على الأقل مرة واحدة في السنة و ذلك وفق ما نص عليه الأمر الرئاسي رقم 19 المؤرخ في 27 جانفي 1982، حيث يلتزم المراجع بحضور الجرد المادي و يقدم دليلا ملموسا عن ممتلكات المؤسسة و ذلك عن طريق جدول مفصل و ممضى عليه من طرف المراجع الخارجي.

ب- **المراجعة الحاسبية :** يلجأ المراجع في بعض الأحيان إلى التأكد من الحسابات و الأرقام الموجودة في القوائم المالية المقدمة إليه وذلك حتى يفهم الأرقام و النتائج التي تحصل عليها محاسبو المؤسسة، كما أنه يضطر أحيانا للتأكد حسابيا حتى من مبالغ الفواتير حتى يقف على التصريجات المقدمة فيما يخص الرسوم ، الرسم على القيمة المضافة و الرسم على النشاط المهني وغيرها من الرسوم المفروضة على رقم الأعمال ، و غيرها من العمليات الحاسبية التي يستعملها المراجع كطريقة للحصول على أدلة الإثبات في هذه المهمة .

ت- **المراجعة المستندية:** يعتمد هنا المراجع على مراجعة التسجيلات الحاسبية للعمليات التي قامت بها المؤسسة من أجل جمع أدلة الإثبات، حيث يقوم بهذه الخطوة بهدف التأكد من صحة التسجيلات الحاسبية و مطابقتها للشروط الشكلية و الموضوعية الواجب توفرها فيها ، و كذلك يتأكد من وجود الوثائق اللازمة لتبرير كل التسجيلات الحاسبية وأن هذه الأخيرة شملت كل العمليات التي قامت بها المؤسسة دون زيادة و لا نقصان .

ث- **المراجعة القياسية :** يلجأ المراجع إلى المراجعة القياسية بهدف الحصول على نتائج معينة في وقت قياسي، و يقوم فيها بقياس عنصر من عناصر القوائم المالية بعنصر آخر و مقارنتهما، وهذه تعتبر وسيلة تأكد في حد ذاتها، حيث يمكن له أن يقيس الرسم على النشاط المهني بالنسبة إلى رقم الأعمال، كما يمكنه مقارنة نفس العنصر في دورات محاسبية مختلفة

¹ - عيادي حسين ، دور لجان المراجعة في تفعيل العلاقة بين المراجعة الخارجية و الداخلية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، المدرسة العليا للتجارة ، الجزائر، 2010، ص،ص،23،24.

ج-المصادقات: يقوم المراجع بإرسال هذه المصادقات إلى المتعاملين مع المؤسسة من موردين و عملاء و بنوك و غيرهم، حتى يؤكدوا له أو ينفوا الأرصدة الواردة في القوائم المالية للمؤسسة على أن يوجه الرد إليه مباشرة، و هناك ثلاث أنواع من المصادقات:

-المصادقات الايجابية : يبين فيها الرصيد و يطلب من المتعامل مع المؤسسة التقرير عن صحة أو خطأ هذا الرصيد.

-المصادقات السلبية: يبين فيها الرصيد و يطلب منه التقرير في حالة الخطأ فقط و عدم التقرير في حالة صحة الرصيد.

-المصادقات البيضاء: و هي أن يطلب من المتعامل التقرير عن الرصيد الذي مازال بينه وبين المؤسسة ودون ذكر الرصيد الوارد في القوائم المالية للمؤسسة.

ح-الاستفسارات: يمكن أن يتم الاستفسار بطريقة شفوية طيلة مدة مهمته في المؤسسة حيث يلجأ إلى القائمين على العمليات التي يجد فيها أشكالا قصد شرحها و تبسيطها كما يمكن أن تكون استفسارات كتابية كالمحاورات التي يجريها المراجع الخارجي مع المسؤولين و كذلك عند تقييمه لنظام الرقابة الداخلية المعتمدة في المؤسسة.

خ-المقاربات: تكون هذه المقاربات بمقاربة التسجيلات المحاسبية مع بعضها البعض، وذلك بمقاربة العمليات المسجلة في يومية ما مع تلك المسجلة في يومية أخرى ، و يهدف منها إلى جمع الأدلة الكافية و التأكد من صحة التسجيلات المحاسبية ، كما يمكنه أن يقوم بالمقاربات البنكية أيضا و ذلك بمقاربة ما تم تسجيله في يومية البنك في المؤسسة مع ما هو وارد في تفصيل حساب المؤسسة في ذات البنك.

2-صعوبات تجميع الأدلة و القرائن:

ويجب أن لا يغرب عن البال أن المدقق يواجه صعوبات حمة أثناء جمعه للأدلة و القرائن التي يركن إليها عن إبداء رأيه الفني المحايد و من هذه الصعوبات ما يلي: ¹

أ-عدم صحة و كفاية النظم المحاسبية المستعملة لدى المؤسسة مما يقوده لبذل الكثير من الوقت والجهد.

ب-الاضطرار إلى استعمال العينات الإحصائية بسبب كبر عدد العمليات .

ت-المواجهة بعدم التعاون من قبل الموظفين لأنهم ينظرون لعملية التدقيق بأكملها نظرة خاطئة .

¹ - خالد امين عبد الله، علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية و العلمية، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص،ص،132،133.

ث- الاضطراب إلى الاستمرارية في تصعيد نسبة الاختبارات بسبب ضعف نظام الرقابة الداخلية و كثرة الأخطاء بالسجلات.

ج- تعقيد العمليات التي يقوم بها المدقق كالاتمادات مثلا.

ح- الموقف الحرج الذي قد يجد المدقق الخارجي نفسه فيه بسبب عدم تناسب الأتعاب التي يتقاضاها مع تكلفة الحصول على الأدلة و القرائن.

خلاصة الفصل الثاني:

إن المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية مهنتين ضروريتين للمؤسسة، إلا أن المراجعة الداخلية تابعة لإدارة المؤسسة، تقوم بنشاط داخلي مستقل و المتمثل في تطبيق و تنفيذ الرقابة الإدارية و الرقابة المحاسبية و المالية. و يجب أن يكون المراجعين الداخليين مؤهلين و بالكفاءة العلمية و العملية، و أن يمارسوا مهامهم باستقلالية.

أما المراجعة الخارجية فهي مهنة مستقلة عن إدارة المؤسسة، تتمثل مهمتها في الفحص و التدقيق الإئقادي للقوائم المالية للمؤسسة (الميزانية، حسابات النتائج...)، و كذلك العمليات التي تمت ، و النظم المتبعة في المؤسسة و التي أنتجت تلك المعلومات، بهدف تقديم تقرير بنتائج عملية الفحص و المراجعة إلى ملاك المؤسسة ، متضمنا رأي فني محايد مدعم بالأدلة و البراهين حول مدى شرعية و صدق و عدالة القوائم المالية للمؤسسة محل المراجعة.

و أهمية التقرير الذي تقدمه المراجعة سواء الداخلية أو الخارجية تتمثل في مساعدة ملاك المؤسسة و الأطراف الخارجية ذات العلاقة بما لاتخاذ القرارات المناسبة و في الوقت المناسب.

و أخيرا فإن المؤسسة بأمس الحاجة إلى خدمات المراجعة الداخلية وكذلك المراجعة الخارجية و ذلك من أجل تحسين تسيير المؤسسة و مساعدتها على تحقيق أهدافها.

الفصل الثالث

العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية

و المراجعة الخارجية

تمهيد:

بعد دراستنا لكل من المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية بشكل من التفصيل استنتجنا أن هناك علاقة تكاملية بين المراجعتين، و سنحاول في هذا الفصل الى تبيان العلاقة بين المراجعتين و مدى اعتماد كل منهما على الآخر .

فالعلاقة التكاملية بين بين المراجعتين تعتبر مهمة جدًا و ضرورية لكلا الطرفين، و المراجعة تسعى إلى ترسيخ السياسات و القواعد و التعليمات المنصوص عليها من طرف الإدارة و تسعى كذلك الى تحقيق الأهداف المسطرة و للوقوف على جوانب هذه العلاقة التكاملية بين المراجعتين قسمنا هذا الفصل كما يلي:

المبحث الأول: مقارنة بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية.

المبحث الثاني: طبيعة التكامل بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية.

المبحث الثالث: مجالات التكامل بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية.

المبحث الأول: المقارنة بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية.

نظرا لتعدد و تنوع النشاطات في المؤسسة و ذلك وفق الأهداف التي تعمل المؤسسة على تحقيقها ، فإن المؤسسة تعتمد على المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية لحماية مصالح المؤسسة و المساهمين فيها، و لكل منهما خصائص و مميزات تختلف عن الأخرى رغم وجود بعض أوجه التشابه بينهما، و قصد المقارنة بينهما يمكن أن نذكر أوجه الاختلاف و أوجه التشابه.

المطلب الأول: أوجه التشابه بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية.

بالرغم من الاختلاف الموجود بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية إلا أن هناك أوجه الشبه بينهما وأهمها:¹

1-دراسة و تقييم نظام الرقابة الداخلية:

يعمل كل من المراجع و المراجع الخارجي على التأكد من وجود نظام فعال للرقابة الداخلية في المؤسسة ، و ذلك من خلال دراسته و تقييمه و تحديد نقاط قوته و نقاط ضعفه و التأكد من أن النظام المحاسبي المتبع فعال يمد المؤسسة بمعلومات لازمة من أجل إعداد قوائم مالية صحيحة يمكن الاعتماد عليها و اتخاذ القرارات الصائبة.

2-التقنيات المستعملة:

يستعمل كل من المراجع الداخلي و المراجع الخارجي نفس التقنيات و الوسائل لإنجاز مهمة المراجعة.

3-التعاون بين المراجع الداخلي و المراجع الخارجي:

لا شك أن المراجع الخارجي أثناء قيامه بتنفيذ أعمال المراجعة الخارجية الموكلة اليه من طرف المؤسسة يقوم بالتعاون والتنسيق مع المراجع الداخلي بالمؤسسة، و من شأنه منع الازدواجية و التكرار في أعمال المراجعة، و تغطية لكافة أنشطة المؤسسة و هذا التعاون تحكمه عدة عوامل أهمها : مدى الخبرة و مؤهلات المراجع الداخلي و درجة الاستقلالية التي يتمتع بها من خلال عمليات الفحص و التقييم.

¹ - عبد الفتاح مُجد الصحن و مُجد سمير الصبان و شريفة علي حسين، أسس المراجعة، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص، 41.

المطلب الثاني: أوجه الاختلاف بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية.

هناك أوجه اختلاف بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية سوف نتطرق إليها في الآتي:¹

1- من حيث التبعية:

باعتبار المراجعة الداخلية وظيفة في المؤسسة كما ذكرنا سابقا فإن المراجع الداخلي يعتبر من موظفي المؤسسة بينما المراجع الخارجي فهو شخص خارجي عن المؤسسة يقوم بمهمته بصفة حيادية و مستقلة.

2- من حيث المستفيدين من التقرير:

يقدم المراجع الداخلي تقريره إلى مسؤولي المؤسسة و إدارتها ، بينما تستعمل تقرير المراجعة الخارجية كل الأطراف المتعاملة مع المؤسسة من المساهمين ، عملاء، موردين، و البنوك و حتى مصالح الضرائب بالإضافة إلى المسؤولين طبعا.

3- من حيث الأهداف :

تهدف المراجعة الداخلية إلى التأكد من التنفيذ الصحيح لنشاطات المؤسسة و كذلك التأكد من مدى فعالية و نجاعة نظام الرقابة الداخلية المعتمدة في المؤسسة ، بينما تهدف المراجعة الخارجية إلى المصادقة على صحة ، مصداقية و شرعية القوائم المالية المصرح بها من طرف المؤسسة و هي تضفي عليها أكثر ثقة لدى مستعملي هذه القوائم.

4- من حيث التطبيق:

يمكن أن تشمل عملية المراجعة الداخلية جميع نشاطات المؤسسة و فروعها حيث يمكن أن نجد مراجعة الجودة ، المراجعة التسويقية و المراجعة المالية و غيرها حسب طلب الإدارة ، بينما تهتم المراجعة الخارجية بالمراجعة المحاسبية و المالية وبالأخص العمليات التي تؤثر على نتيجة المؤسسة و قوائمها المالية و المحاسبية .

5- من حيث الإبلاغ عن الغش و التلاعبات:

يلتزم المراجع الخارجي بالإبلاغ عن التلاعبات التي تؤثر تأثيرا كبيرا على نتائج المؤسسة و تحرف الحالة المالية للمؤسسة ، بينما المراجع الداخلية فيهتم بالانحرافات و التلاعبات التي تخص الأمور الداخلية في المؤسسة كالانحرافات التي تخص طريقة تعيين الموظفين و ترقيةهم.

¹ - أحمد شقير ، العلاقة بين المدقق الداخلي و المدقق الخارجي، مجلة المدقق ، العدد(41-42)، آذار 2000، ص،ص،10،11.

6- من حيث الاستقلالية:

المراجع الداخلي تابع مباشرة للإدارة العامة و لكنه مستقل جزئياً أي مستقل عن المديرية و الوظائف الأخرى ، بينما المراجع الخارجي فهو مستقل استقلالاً كلياً عن إدارة المؤسسة و يعد استقلاله شرط ضروري لتعيينه للقيام بمهمة المراجعة الخارجية .

7- من حيث فترة المراجعة:

يقوم المراجع الخارجي بمهمته بصفة دورية حيث يمكن للمراجع الخارجي القيام بمهامه كل ثلاث أشهر أو كل سداسي أو على أقل تقدير مرة في السنة ، بينما يقوم المراجع الداخلي بمهامه في المؤسسة بصفة مستمرة حيث يلجأ إليه المسيرون كلما اقتضت الضرورة لذلك.

8- من حيث طريقة و أسلوب العمل:

يستعمل المراجع الخارجي أسلوباً و طريقة مختلفة عن تلك التي يتبعها المراجع الداخلي ، حيث أن الأول يعمل على تحقيق الأهداف المسطرة للمهمة باستعمال أسلوب يعتمد أساساً على إختيار و فحص صحة العمليات التي قامت بها بشكل دوري (على الأقل مرة واحدة في السنة) من أجل التأكد من أن القوائم المالية تعتبر صريحة عن وضعية المؤسسة و هو يستعمل في ذلك المقاربات ، التحاليل و كذلك الجرد المادي ، و تعد طبيعة عمله علاجية حيث يقدم التوصيات لتصحيح الأخطاء التي اكتشفها ، بينما يعمل المراجع الداخلي بشكل أقل تعمقاً نظراً لاعتباره موظف في المؤسسة وكون عمله بشكل دائم فهو يعمل كمكمل للمحاسب في أهم العمليات التي يقوم بها و يعتمد بشكل كبير على المعلومات التي يقدمها له هذا الأخير و يقوم بفحصها بشكل مستمر كما أن طبيعة عمله تعد وقائية حيث يعمل على تفادي الأخطاء و التلاعبات.

9- التعيين:

يتم تعيين المراجع الداخلي من طرف الإدارة العليا في المؤسسة، عن طريق تخصيص أحمد المحاسبين من ذوي الخبرة ليتولى عمل المراجع الداخلي. و يتولى مجلس الإدارة تعيين المراجع الخارجي بترشيح أحد المراجعين الخارجيين من ذوي الخبرة ، ويعرض هذا الترشح على الجمعية العامة.¹

¹ - عبد الفتاح محمد الصحن و آخرون، أسس المراجعة الخارجية ، مرجع سبق ذكره، ص، 41.

ويمكننا تلخيص أهم أوجه الاختلاف و التشابه بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-1): أوجه الاختلاف بين المراجع الداخلي و المراجع الخارجي.

البيان	المراجع الداخلي	المراجع الخارجي
التبعية	المؤسسة	الأطراف الخارجية المتعاملة مع المؤسسة
المستفيدين	المستويات الإدارية العليا بالمؤسسة	الملاك، المساهمين، المستثمرين، الحكومة
الهدف	الهدف الرئيسي هو إكتشاف و منع الأخطاء و الغش و الإنحراف عن السياسات الموضوعة من طرف المؤسسة	الهدف الرئيسي إبداء رأي حول سلامة ومصداقية و شرعية القوائم المالية التي تعدها الإدارة عن نتيجة الأعمال المركز المالي
التطبيق	جميع نشاطات المؤسسة	النشاط المالي و المحاسبي
الإبلاغ عن الغش والتلاعبات	التلاعبات التي تؤثر على نتائج المؤسسة	التلاعبات التي تخص القوائم المالية
الإستقلالية	جزئية	كلية
فترة المراجعة	مستمرة	دورية
التعيين	إدارة المؤسسة	الأطراف الخارجية المتعاملة مع المؤسسة (المساهمين، مصلحة الضرائب)

المصدر: من إعداد الطالبتين.

المبحث الثاني: طبيعة التكامل بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية.

رغم أوجه الاختلاف البارز بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية الا أن هناك تكامل بينهما ، و نحاول في هذا المبحث تناول مفهوم التكامل من حيث التعريف و الأهداف و الأهمية و نتطرق كذلك إلى العوامل الداعمة للتكامل و المعايير المساهمة في تعزيز التكامل.

المطلب الأول : مفهوم التكامل (تعريف، أهداف ، أهمية).

من خلال هذا المطلب سوف نتناول مفهوم التكامل بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية من حيث التعريف و الأهداف و الأهمية كما يلي:

1-تعريف التكامل:

التكامل بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية يقصد به " التعاون و التنسيق بين المراجع الداخلي و المراجع الخارجي أثناء تنفيذهما لمهمتهما، بما يضمن تغطية أشمل لأعمال المراجعة ، و تقليل بقدر الإمكان ازدواجية الجهود، و توزيع العمل توزيعاً يحقق أهداف المراجعة بشكل عام و يعود بالفائدة على المؤسسة".¹

2-أهداف و أهمية التكامل بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية:

على الرغم من الاختلافات التي أوردناها بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية سواء من حيث الهدف أو متطلبات ممارسة المهنة، و على الرغم أيضاً من أوجه التشابه بينهما في ممارستهما لعملية المراجعة من حيث الاعتماد على نظام فعال للرقابة الداخلية ، فإن التكامل بينهما موجوداً بدرجة كبيرة ، فلا يعتبر المراجع الداخلي منافساً للمراجع الخارجي كما أن المؤسسات بحاجة لمجهوداتهما معاً.

وتمثل أهداف التكامل بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية في النقاط التالية:²

1- تغطية أشمل لأعمال المراجعة لنشاطات المؤسسة.

2- تنفيذ أعمال المراجعة بجودة عالية.

3- الحد من ازدواجية و تكرار العمل.

¹ -عبد السلام عبد الله سعيد أو سرعة، مرجع سبق ذكره، ص،96.

² - عيادي حسين ، مرجع سبق ذكره، ص،57.

4- تخفيض تكلفة المراجعة في المؤسسة .

5- المساعدة على تحقيق أهداف المؤسسة بنجاح.

و يجوز التكامل الفعال بين المراجعتين على أهمية كبيرة في المؤسسة، وتتمثل هذه الأهمية فيما يلي :

1- اطمئنان المراجع الخارجي إلى دقة و فعالية نظام الرقابة الداخلية، من خلال دقة و فعالية نظام المراجعة الداخلية.

2- تقليص وقت أداء مهمة المراجعة الخارجية ، حيث أن الثقة في نظام المراجعة الداخلية يؤدي إلى وقت أقل بالنسبة للمراجعة الخارجية ، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض أتعاب عملية المراجعة و تحقيق قدر أكبر من الرضا للعميل.

3- التقييم الشامل لخطر المراجعة ، و من ثم اتخاذ القرارات التي تتعلق بتحديد طبيعة و توقيت و مدى إجراءات المراجعة.

4- تجهيز القوائم و الكشوف التي يحتاجها المراجع الخارجي بالصورة التي يرغبها.

5- تخطيط عملية المراجعة الخارجية و تحديد طبيعة ، توقيت ، و مدى إجراءات المراجعة الواجب القيام بها.

6- زيادة و دعم التدريب و التأهيل للمراجعين الداخليين ، من خلال أداء العمل باستخدام أساليب و إجراءات وأفكار و معلومات مختلفة و جديدة.

7- يمكن التعرف على مجالات أخرى لعمل المراجعة الداخلية و تحديد إجراءات أداء هذا العمل.

8- يحصل المراجع الداخلي على فهم أفضل لمعايير المراجعة و أهدافها ، كما يحصل على التشجيع اللازم من المراجع الخارجي لكي يصبح أكثر تخصصاً.

9- تنفيذ عملية تقييم المراجع الخارجي لفاعلية و كفاية وظيفة المراجعة الداخلية في تطوير و تحسين عملهم باستمرار.

المطلب الثاني: العوامل الداعمة لتعميق التكامل بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية.

إن العوامل التي أدت الى تعميق التكامل بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية و زيادة التعاون و التنسيق بينهما هي كالاتي:¹

1- درجة استقلال كلا من الطرفين ، حيث أن المراجع الداخلي باعتباره مستقل استقلالية جزئية فإن المساهمين يلجؤون الى المراجع الخارجي و يثقون به أكثر كونه يكون مستقلا استقلالاً كلياً، وأيضاً لكون المراجع الخارجي ذو خبرة عالية في هذا المجال .

2- يهتم المراجع الداخلي بنظام الرقابة الداخلية في المؤسسة و طرق تحسينه و تقوية أدائه، بينما يستعمل المراجع الخارجي هذا النظام كعنصر أساسي لتحديد حجم و نوعية الفحص الذي سيقوم به.

3- إن وجود المراجع الداخلي كموظف داخل المؤسسة بصفة دائمة على مدار العام كله يعطيه الفرصة للقيام بإجراءات الفحص التحليلية التفصيلية و الشاملة ، بينما المراجع الخارجي عادة ما يقوم بالمراجعة الاختيارية و ليست الشاملة ، و التي يمكن من خلالها الاعتماد على نتائج الفحص التي يقوم بها المراجع الداخلي على مدار العام.

4- السعي إلى خفض تكاليف المراجعة الخارجية التي تتزايد بصفة مستمرة و ترجع أسباب ارتفاعها إلى ما يلي:

- كبر حجم المؤسسات محل الفحص و المراجعة.
- زيادة درجة التعقيد و انتشار تشغيل العمليات المحاسبية في أماكن متفرقة باستخدام الحاسبات الإلكترونية.
- إدراك المراجعين لخطر الخسائر التي يمكن أن يعانون منها بسبب المراجعة مثل: تكاليف مواجهة الدعاوي القضائية .

لكل هذه الأسباب و غيرها يعمل المراجع الداخلي و المراجع الخارجي على التنسيق فيما بينهما من أجل

أن تكون النتائج التي يتوصلان إليها من خلال قيامهما بمهامهما أكثر دقة و صدقا و تعبيراً عن وضعية المؤسسة.

¹ -عبد الفتاح مُجد الصحن و فتحى رزق السوافيري، الرقابة و المراجعة الداخلية، الدار الجامعية، مصر ، 2004، ص،212.

المطلب الثالث: مساهمة معايير المراجعة في تعزيز التكامل بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية .

إن الواقع العملي في ممارسة أعمال المراجعة يثبت أن النسبة الكبيرة من عملية التكامل تتمثل فيما تقدمه

المراجعة الداخلية من مساعدة للمراجع الخارجي، لما للأولى من مزايا أهمها :

*أن المراجع الداخلي متواجد دائما في المؤسسة ، و من ثم يستطيع التعرف على كل نواحي نشاطاتها و إجراءاتها.

*أن المراجعة الداخلية مستمرة على مدار العام و بالتالي تقوم بمراجعة شاملة لكافة العمليات.

*تعمل المراجعة الداخلية على قياس و تقييم فاعلية نظام الرقابة الداخلية.

و تأكيداً لأهمية ما تقدمه المراجعة الداخلية من مساعدة للمراجع الخارجي في تنفيذ مهامه، فقد أصدرت العديد من المنظمات و الهيئات المهنية الخاصة بمهنة المراجعة عدة معايير تهتم بمساعدة و إرشاد المراجعين الخارجيين في كيفية استفادتهم من أعمال المراجعة الداخلية في تنفيذهم لمهام مراجعتهم الخارجية ، إذا قرروا ذلك فعلا. و سوف نقوم من خلال هذا المطلب بتناول أهم تلك المعايير التي تنظم و تحكم هذا الجانب من التكامل و التعاون و هما : معيار المراجعة الدولي رقم(600) و معيار المراجعة الأمريكي رقم(65):¹

1-معيار المراجعة الدولي رقم(600):

أصدرت لجنة ممارسات المراجعة التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين معايير المراجعة الدولي رقم(600) في فبراير 1988 بعنوان " استفادة المراجع الخارجي من عمل المراجع الداخلي" و فيما يلي توضيح لأهداف هذا المعيار و متطلباته و أساليب تطبيقه:

أ-أهداف المعيار:

يهدف هذا المعيار إلى تبيان الاجراءات التي يجب على المراجع الخارجي أخذها بعين الاعتبار عند تقييم عمل المراجع الداخلي بغرض الاستفادة منه، و في حالة قيام أعضاء قسم المراجعة الداخلية بمساعدة المراجع الخارجي في تنفيذ إجراءات المراجعة الخارجية فإنهم في هذه الحالة لا يؤدون عملاً من أعمال المراجعة الداخلية ، لذلك فإن هذا المعيار لا يتناول هذه الحالة.

¹ - عبد السلام عبد الله سعيد أبو سرعة، مرجع سبق ذكره، ص-ص، 99-103.

ب- المتطلبات الرئيسية للمعيار:

❖ يختلف نطاق و أهداف المراجعة الداخلية و تتفاوت من مؤسسة إلى أخرى بحسب اختلاف حجم و هيكل المؤسسة و كذلك متطلبات الإدارة . و مع ذلك تمارس أنشطة المراجعة الداخلية عادة في كل أو بعض المجالات التالية:

- فحص النظام المحاسبي و أنظمة الرقابة الداخلية.
- اختبار مدى صحة العمليات المالية و التشغيلية ، و قد يتضمن هذا الأمر فحص الطرق المستخدمة في تحديد و قياس و تبويب و إعداد التقارير عن تلك المعلومات ، و الاستفسار عن بنود معينة بما في ذلك عمل اختبارات تفصيلية للمعاملات و الأرصدة و الإجراءات .
- دراسة الجدوى الاقتصادية للعمليات و مدى فعاليتها و كفاءتها، و من ضمن ذلك الضوابط غير المالية، و يهتم المراجع الخارجي بالنتائج التي تم التوصل إليها من مثل هذه الدراسات عندما يكون لها أهمية في تقييم إمكانية الاعتماد على السجلات المالية.
- فحص مدى الالتزام بالقوانين و التشريعات و السياسات و المتطلبات الخارجية و المتطلبات الداخلية .

❖ يتم تحديد دور المراجع الداخلي عن طريق إدارة المؤسسة، و يختلف هدفه الأساسي عن هدف المراجع الخارجي الذي يتم تعيينه لإصدار تقرير عن مراجعته للقوائم المالية و إبداء رأيه فيها بشكل محايد و مستقل، و لهذا فإن كثير من عمل المراجع الداخلي قد يكون مفيدا للمراجع الخارجي عند تحديده لطبيعة و توقيت و مدى إجراءات المراجعة.

❖ يعتبر من صميم عمل المراجع الخارجي تقييم أعمال المراجعة الداخلية إلى المدى الذي يعتقد أنه ضروري لتحديد طبيعة و توقيت و إجراءات مدى الالتزام و إجراءات التحقق الأساسية التي يجب القيام بها، و غالبًا ما يساعد وجود مراجعة داخلية سليمة و فعالة على تقييم حجم الاختبارات التي يقوم بها المراجع الخارجي لكنها لا تؤدي إلى الاستغناء عنها.

❖ مهما كانت درجة استقلالية و موضوعية المراجعة الداخلية ، فإنها كعنصر من عناصر الهيكل الإداري للمؤسسة لا يتوافر لها الاستقلالية الضرورية و اللازمة للمراجع الخارجي لإبداء رأيه عن القوائم المالية ، و يتحمل المراجع الخارجي المسؤولية عن تقريره ، لا يقلل من هذه المسؤولية استخدامه لعمل المراجع الداخلي، و لهذا فإن كل ما يتعلق بمراجعة القوائم المالية يظل دائما خاضعا للتقدير الشخصي للمراجع الخارجي .

ج-أساليب تطبيق المعيار:

-التفهم و التقييم المبدئي لأعمال المراجعة الداخلية: يؤثر التفهم و التقييم المبدئي لوظيفة المراجعة الداخلية على قرار المراجع الخارجي بشأن مدى إمكانية الاستفادة من المراجعة الداخلية في تعديل أو تطوير طبيعة و توقيت و مدى إجراءات المراجعة الخارجية. و للحصول على التفهم و التقييم المبدئي لوظيفة المراجعة الداخلية ، فإن المراجع الخارجي ينبغي عليه الأخذ بالاعتبار للأمور التالية:

- الموقع في الهيكل التنظيمي: يؤثر موقع إدارة المراجعة الداخلية في الهيكل التنظيمي على موضوعية و حيادية المراجع الداخلي، و يتمثل الوضع الأمثل في:

*ارتباط إدارة المراجعة الداخلية بأعلى مستوى إداري.

*أن تكون إدارة المراجعة الداخلية بعيدة عن أي أعمال تنفيذية أو تشغيلية.

*يجب النظر بعناية لأية قيود أو تحديد تضعه الإدارة أمام المراجعة الداخلية.

*أن يكون للمراجع الداخلي حرية الاتصال بالمراجع الخارجي.

-نطاق الوظيفة: أي طبيعة و نطاق المهام التي يتم إسنادها للمراجعين الداخليين، كذلك يحتاج المراجع الخارجي إلى دراسة ما إذا كانت الإدارة تقوم بالأخذ بتوصيات و مقترحات المراجع الداخلي التي يقدمها.

- الكفاءة المهنية: يجب على المراجع الخارجي أن يبحث ما إذا كان العمل في إدارة المراجعة الداخلية يتم بمعرفة أشخاص مؤهلين بالقدر الكافي و حصلوا على تدريب مناسب بما يمكنهم من العمل كمراجعين داخليين و على ذلك يقوم المراجع الخارجي بدراسة و فحص سياسات التعيين و التدريب لأفراد المراجعة الداخلية، و كذلك المؤهلات العلمية و الخبرات العملية التي حصلوا عليها.

- العناية المهنية المعتادة: يجب على المراجع الخارجي أن يتأكد من أن العمل في إدارة المراجعة الداخلية يتم وفقاً للتخطيط الموضوع لها و أنه يتم الإشراف عليها بشكل ملائم، و كذلك يتم توثيقها باستخدام أدلة إثبات و أوراق عمل و برامج للمراجعة مناسبة.

-توقيت الاتصال و التنسيق بين المراجع الداخلي و المراجع الخارجي:

*إذا قرر المراجع الخارجي من حيث المبدأ استخدام عمل المراجع الداخلي، فإنه يحتاج إلى دراسة الخطة المؤقتة للمراجعة الداخلية للفترة، و مناقشتها في مرحلة مبكرة، و في حالة كون عمل المراجعة الداخلية هو أحد العوامل المحددة لطبيعة و توقيت و مدى إجراءات المراجع الخارجي، فإنه يفضل أن يحدث اتفاق مسبق بين المراجع الخارجي و المراجع الداخلي على توقيت مثل هذا العمل و المجالات التي تغطيها عملية المراجعة ومستويات الاختبار و الطرق المقترحة لاختبار العينات و كيفية توثيق العمل المنجز و إجراءات الفحص وإعداد التقرير.

*تزداد فعالية التنسيق مع المراجعين ، إذا تم عقد الاجتماعات في مراحل مختلفة أثناء الفترة ، و يحتاج المراجع الخارجي أن يحاط علمًا بتقارير المراجعة الداخلية ذات الصلة و أن توضع تحت تصرفه، و أن يتم إبلاغه باستمرار بأي امور هامة تلفت انتباه المراجع الداخلي ، و التي قد تؤثر في عمل المراجع الخارجي، و بالمثل فإنه يجب على المراجع الخارجي إبلاغ المراجع الداخلي بأية أمور هامة تؤثر على عمل المراجعة الداخلية.

-تقييم و اختيار عمل المراجعة الداخلية:

عندما يقرر المراجع الخارجي الاستفادة من عمل معين للمراجعة الداخلية ، فإنه يجب أن يقوم بتقييم و اختبار عمل المراجعة الداخلية و التأكد من مدى كفايته لأغراض مراجعته، و ذلك من خلال قيامه بالآتي:

- التأكد من أن العمل قد تم إنجازه من قبل أشخاص لديهم التدريب الفني المناسب و التأهيل المهني كمراجعين داخليين، و أن عمل المساعدين قد تم الاشراف عليه و فحصه و توثيقه بشكل مناسب.
- التأكد من أنه قد تم الحصول على ادلة إثبات كافية و ملائمة لتكون أساسا معقول للنائج التي تم التوصل إليها.
- التأكد من أن النتائج التي تم التوصل إليها كانت مناسبة في ضوء الظروف المحيطة، و أن التقارير المعدة كانت متطابقة مع نتائج العمل الذي تم إنجازه.
- أن الاستثناءات أو البنود غير العادية التي اكتشفت بواسطة المراجعة الداخلية قد تم معالجتها و تسويتها بشكل مناسب.

و تعتمد طبيعة و توقيت و مدى اختيار عمل المراجعة الداخلية على الحكم الشخصي للمراجع الخارجي و نظرتة لمخاطر المراجعة ذات الصلة و أهميتها النسبية ، و كذلك على نتائج الاختبارات التي يجريها على بنود سبق فحصها من قبل المراجعين الداخليين أو فحص بنود مماثلة و مقارنة النتائج ، بالإضافة إلى ملاحظة إجراءات المراجعة الداخلية.

و ينبغي على المراجع الخارجي أن يقوم بتوثيق النتائج المتعلقة بعمل المراجعة الداخلية التي تم تقييمها و اختبارها.

2- معيار المراجعة الأمريكي رقم (65):

و أشار معيار المراجعة الأمريكي رقم (65) بعنوان " اعتبارات المراجع الخارجي لوظيفة المراجعة الداخلية عن مراجعة القوائم المالية" إلى إمكانية استخدام المراجع الخارجي للمعايير المهنية للمراجع الداخلي الصادرة عن معهد المراجعين الداخليين في تقييم كفاءة و موضوعية المراجع الداخلي و هو يؤكد أن العلاقة بين المراجع الداخلي و المراجع الخارجي هي علاقة تكامل و تعاون و قد اهتمت معايير المراجعة الأمريكية بالعلاقة بين نوعي المراجع الداخلي و الخارجي ، حيث أن المعيار رقم (65) من معايير المراجعة الأمريكية تناول العلاقة بين المراجع الداخلي و المراجع الخارجي بشكل مفصل حيث أشار إلى أن المراجع الخارجي يجب أن يراعي الأمور التالية عند تقييمه لإمكانية الاعتماد على عمل المراجع الداخلي و هي:¹

- المكانة التنظيمية لوحدة المراجعة الداخلية للمؤسسة.
 - مدى التزام وحدة المراجعة الداخلية بتطبيق معايير المراجعة الداخلية.
 - تقييمه لحظة المراجعة الخاصة بالمراجعة الداخلية بما في ذلك التوقيت و الإجراءات و النطاق.
 - فحص أي قيود تخص دخولهم إلى السجلات و حصولهم على المعلومات.
- كما وضع المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين بعض المؤشرات التي يستدل بها المراجع الخارجي على كفاءة و موضوعية وحدة المراجعة الداخلية و هي:

أ- مؤشرات الكفاءة:

- المستوى التعليمي و التجربة المهنية (الخبرة).

¹ - يوسف سعيد يوسف المدلل، مرجع سبق ذكره ،ص،93.

- الشهادات المهنية الحاصل عليها المراجع الداخلي.
- سياسات المراجعة و البرامج و الإجراءات التي إعتاد على ممارستها.
- مستوى الإشراف و المتابعة داخل وحدة المراجعة الداخلية.
- كيفية توثيق أوراق العمل و صياغة التقارير و التوصيات.
- تقييم الأداء الفردي للمراجعين الداخليين.

ب- مؤشرات الموضوعية:

و هنا يجب أن يراعي المراجع الخارجي وجود العوامل المناسبة و التي تضمن الحفاظ على إستقلالية و موضوعيته من خلال:

-المنزلة التنظيمية لوحدة المراجعة و هذا يشمل:

- المنزلة التنظيمية للجهة التي يرفع المراجع الداخلي لها تقاريره و هل هي جهة قادرة على تنفيذ التوصيات أم لا.
- قدرة المسؤول عن المراجع الداخلي على الوصول بانتظام إلى مجلس الإدارة و لجنة المراجعة.
- هل يشرف مجلس الإدارة و لجنة المراجعة على تعيين و عزل و أتعاب المسؤول عن المراجعة الداخلية.

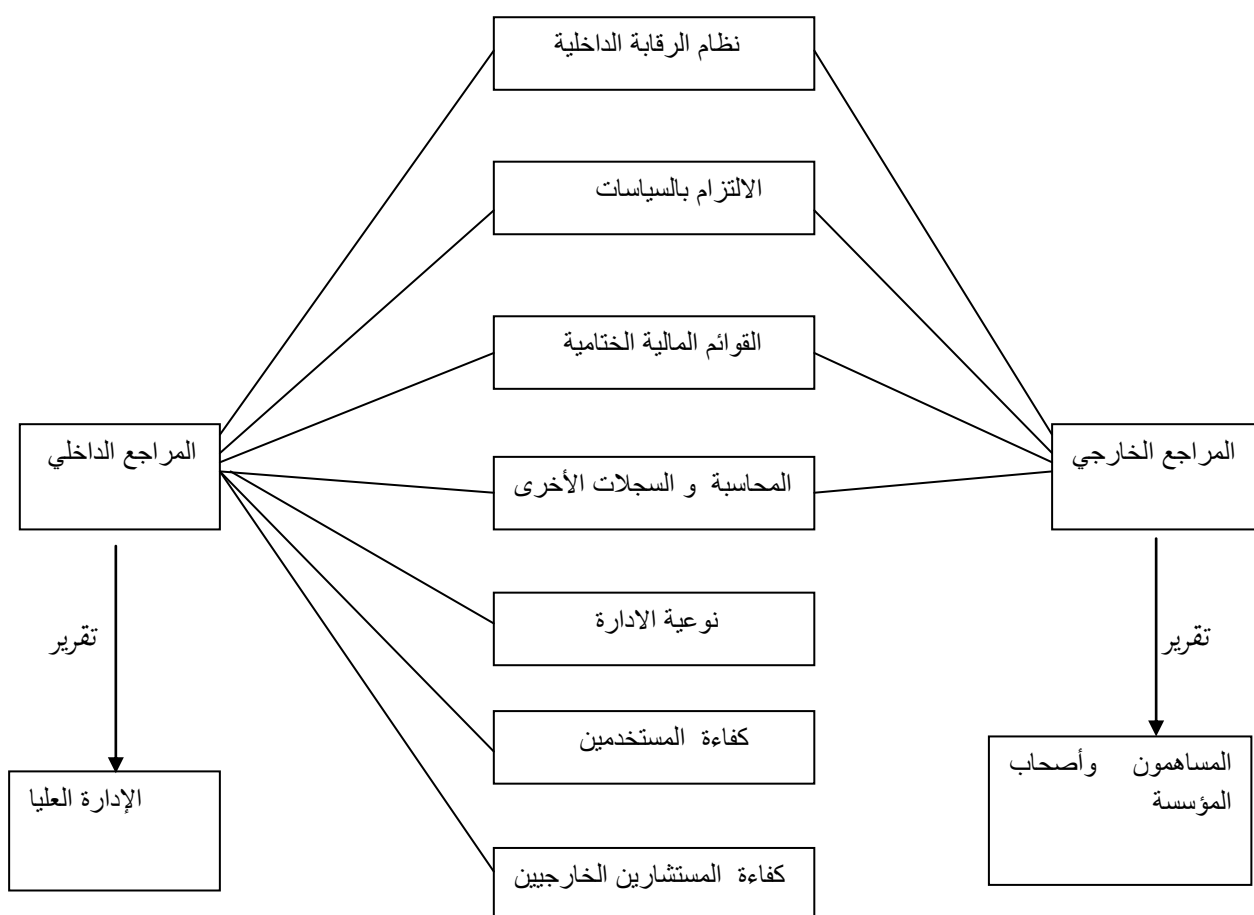
-السياسات الكفيلة بالحفاظ على استقلالية المراجع الداخلي:

- السياسات التي تمنع المراجعين الداخليين من المراجعة على أمور تخص أقرباء لهم، و وجوب تخصيص آخرين يمثلون هذه المهام.
- السياسات التي تحكم عملية توزيع المراجعين الداخليين على أقسام المؤسسة بشكل يسمح بمعدل دوران مناسب و يمنع نشوء علاقات شخصية.

المبحث الثالث: مجالات التكامل بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية.

إن مجالات عمل المراجع الداخلي تدخل في دائرة اهتمام و مجال عمل المراجع الخارجي، لذلك فإن الوضع الأمثل هو التعاون و التكامل التام بينهما، لضمان التغطية الأشمل لأنشطة المؤسسة و تجنب التكرار و الازدواجية في العمل، و تخفيض التكاليف و الوقت اللازمين لأداء المراجعة الخارجية و كذلك إنجاز مهامهما الرقابية بكفاءة و فاعلية. و عليه فإنه يمكن تحديد مجالات التكامل بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية من خلال الشكل التالي:

شكل رقم(3-1): مجالات التكامل بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية.



المصدر: عبد السلام عبد الله سعيد أبو سرعة ، مرجع سبق ذكره، ص،111.

المطلب الأول: اعتماد المراجع الخارجي على المراجع الداخلي.

عندما يقرر المراجع الخارجي الاستفادة و الاعتماد على عمل المراجع الداخلي أثناء تنفيذه لمهمة المراجعة ، فإنه يجب عليه أولاً القيام بتقييم عمل المراجع الداخلي و ذلك أثناء تقييمه لنظام الرقابة الداخلية ، باعتبار أن عمل المراجع الداخلي أحد العناصر الرئيسية و الهامة تمنح المصدقية لنظام الرقابة الداخلية، و يهدف المراجع الخارجي من تقييمه لعمل المراجع الداخلي إلى تحديد مدى إمكانية الاعتماد عليه و تأثيره على تحديد طبيعة و مدى توقيت إجراءات مراجعته، ويمكن القول أن درجة اعتماد المراجع الخارجي على أعمال المراجعة الداخلية تتوقف على عوامل معينة أهمها: ¹

- سلامة نظام الرقابة الداخلية.
- عدد المراجعين الداخليين.
- طبيعة و درجة مؤهلاتهم العلمية .
- مدى عمق و اتساع و دقة إجراءات المراجعة الداخلية .
- درجة الموضوعية و الاستقلالية التي يتمتع بها المراجعون الداخليون .
- درجة خبرتهم في مجال المراجعة الداخلية.

و قد بدأ المراجعون الخارجيون يميلون للاعتماد على أعمال المراجعة الداخلية و ذلك بسعيهم إلى تحسين معارفهم فيما يخص عمل المراجعة الداخلية في المؤسسة.

و يمكن أن نبين أوجه اعتماد المراجع الخارجي على عمل المراجعة الداخلية خلال تنفيذه لمهمته داخل المؤسسة في النقاط التالية: ²

- الإجراءات التي يؤديها المراجع الخارجي للحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلية للمؤسسة.
- الإجراءات التي يؤديها المراجع الخارجي عند تقدير مخاطر المراجعة .
- إجراءات التحقق الأساسية التي يتم أداؤها من طرف المراجع الخارجي.

¹ - محمد السيد سرايا، مرجع سبق ذكره، ص، 268.

² - طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المراجعة ، الجزء الثالث، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص، 60.

1- الإجراءات التي يؤديها المراجع الخارجي للحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلية للمؤسسة :

يقوم المراجع الداخلي بمراقبة تطبيق نظام الرقابة الداخلية و يسعى إلى تطويره و تغيير نقاط الضعف فيه إلى قوة ، في حين يقوم المراجع الخارجي بدراسة و تقييم نظام الرقابة الداخلية لتحقيق الأهداف التالية:¹

- تحديد أنواع الانحرافات التي يحتويها النظام.
- اكتشاف العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى حدوث انحرافات هامة .
- تصميم اختبارات التحقق.

و ما من شك أن المراجع الداخلي له دور في مساعدة المراجع في فهم وظائف نظام الرقابة الداخلية ، و كذلك تأسيس نظام رقابة كفاء و فعال ، وهذا ما أكدته لجنة المنظمات المهنية في تقاريرها حيث حفزت المراجعين الداخليين للعمل بشكل وثيق مع الإدارة و المراجعين الخارجيين في الأمور التالية :

- تحديد مفهوم الرقابة الداخلية و الأهداف المرتبطة بها.
- تحديد مكونات الرقابة الداخلية.
- تحديد أدوات التقييم الملاءمة لقياس كفاءة و فعالية نظام الرقابة الداخلية .
- الرقابة الدورية و المستمرة على نظام الرقابة الداخلية للتأكد من أن الأهداف الموضوعه قد تم تحقيقها .

و يتضح من هذا التقرير أنه قد ساهم في تفعيل دور المراجع الداخلي في مساعدة المراجع الخارجي ، ولاسيما في تحديد نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية و تقديم التوصيات لإدخال التحسينات في هذا النظام ، كما وجه التقرير إنتباه المراجعين الخارجيين نحو الاستعانة بتقارير و أوراق عمل المراجعين الداخليين ، للحصول على فهم كامل عن نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة.

و بالإضافة إلى كل ما سبق فإنه مما يزيد من دور المراجع الداخلي في مساعدة المراجع الخارجي من جانب فهم و تقييم نظام الرقابة الداخلية ما يلي:²

¹ -جورج دانيال غالي ، تطوير مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة و تحديات الألفية الثالثة، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص،385.

² -خلف عبد الله الوردات، مرجع سبق ذكره، ص-ص284-288

- يزيد وجود نظام سليم و قوي للمراجع الداخلية من ثقة المراجع الخارجي في درجة متانة نظام الرقابة الداخلية ، و بالتالي تضيق نطاق فحصه لذلك النظام و زيادة الاعتماد عليه في تحديد حجم العينة، و ينعكس ذلك في تقليص المراجع الخارجي لمدى إجراءات المراجعة التي سيقوم بتنفيذها.
- كذلك التقارير التي يرفعها المراجع الداخلي لإدارة المؤسسة، سواء كانت هذه التقارير انتقادية أو تصحيحية للإجراءات المتبعة ، فإنها تفيد المراجع الخارجي في تكوين فكرة سليمة عن مدى قوة نظام الرقابة الداخلية و مدى فعالية إدارة المراجعة الداخلية في تحسين و إحكام تلك النظم.
- يمكن لإدارة المراجعة الداخلية بما لها من خبرة و دراية بعمليات المؤسسة و أساليب العمل و الإجراءات المتبعة في تنفيذ الأعمال ، تقديم الإيضاحات الكاملة للمراجع الخارجي أثناء قيامه بعملية المراجعة.
- إن وجود إدارة مراجعة داخلية مستقلة للمؤسسة يؤثر في تحسين طرق العمل و تدعيم نظام الرقابة الداخلية و يؤدي إلى اطمئنان المراجع الخارجي ، و بالتالي تقليص نطاق اختباراته اعتمادا على عمل المراجع الخارجي.

2- الإجراءات التي يقوم بها المراجع الخارجي لتقدير مخاطر المراجعة :¹

يقصد بمخاطر المراجعة احتمال أن يصدر المراجع رأيا غير ملائم عن القوائم المالية بعد قيامه بعملية المراجعة . و تتمثل مخاطر المراجعة في ثلاثة أنواع هي (المخاطر الضمنية، مخاطر الرقابة، مخاطر الاكتشاف). ويمكن التعبير عنها أيضا من خلال المعادلتين التاليتين :

خطر المراجعة = الخطر الضمني (الملازم) × خطر الرقابة × خطر الاكتشاف.

خطر الاكتشاف = خطر إجراءات المراجعة التحليلية × خطر مراجعة تفاصيل العمليات و الأرصد.

و يمكننا و بشكل موجز توضيح و تحليل هذه المخاطر و علاقتها بتخطيط عملية المراجعة من خلال الجدول التالي:

¹ -كمال خليفة أبو زيد و منصور أحمد البدوي و شريفة علي حسن، دراسات في نظرية المراجعة و تطبيقاتها العلمية ، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2006، ص-ص، 76-79.

جدول رقم (2-3): ملخص تحليل مخاطر المراجعة و علاقتها بتخطيط عملية المراجعة

	1-مكونات مخاطر المراجعة:
الخصائص الفريدة التي تساهم في تعقيد عملية المراجعة و عدم التأكد.	مخاطر ضمنية:
مخاطر عدم منع أو اكتشاف الأخطاء و الأمور الشاذة عن طريق نظام الرقابة الداخلية.	مخاطر الرقابة:
مخاطر عدم اكتشاف المراجع للأخطاء و الأمور الشاذة و التي لم يتم منع حدوثها أو اكتشافها بواسطة نظم الرقابة الداخلية.	مخاطر الاكتشاف:
	2-مخاطر المشاركة في حدوث مخاطر المراجعة:
ارتكابية ، حذف.	الأخطاء :
اختلاس ، تلاعب، إساءة الافصح.	الأمور الشاذة:
	3- تحليل مخاطر المراجعة:
جوانب عملية المراجعة	مكونات المخاطر:
تخطيط عملية المراجعة ، دراسة طبيعة الأعمال و الصناعة، الفحص و	- مخاطر ضمنية

المصدر: عبد السلام عبد الله سعيد أبو سرعة ، مرجع سبق ذكره، ص،117.

و يتوقف تقدير المراجع لمخاطر المراجعة المرغوبة، على حكمه المهني و خبرته و دراسته للظروف المحيطة بطبيعة أعمال المؤسسة و عملياتها و حساباتها، لذلك نجد أن المراجعين المختلفين يصنعون تقديرات مختلفة لمخاطر المراجعة المرغوبة في نفس الظروف و الملابسات.

ومن أجل تخفيض هذه المخاطر إلى الحد الأدنى يمكن للمراجع الخارجي الاعتماد على عمل المراجعة الداخلية ، وفي هذا الصدد يواجه المراجع الخارجي الحالتين التاليتين:

❖ فيما يتعلق بتأكيدات قيم القوائم المالية الهامة و التي تكون مخاطر التحريفات فيها مرتفعة، مثال على ذلك:

- تقدير قيمة الأصول و الخصوم المتضمنة تقديرات محاسبية هامة و نذكر منها(الحسابات المدينة، الآلات و المعدات، التجهيزات).
- الظروف المحتملة.
- البنود المؤكدة.
- الأحداث اللاحقة.

في هذه الحالة لا يمكن لأعمال المراجعين الداخليين أن تقلص وحدها من مخاطر المراجعة إلى الدرجة التي يمكن بها الاستغناء عن قيام المراجع الخارجي بدوره في المراجعة . حيث يقوم المراجع الخارجي بتطبيق بعض إجراءات المراجعة على هذه التأكيدات ، بالإضافة إلى أنه في اعتباره عمل المراجعة الداخلية.

❖ فيما يتعلق بتأكيدات قيم القوائم المالية الأقل أهمية، و التي تقل فيها مخاطر التحريفات ، و من أمثلتها (أرصدة النقدية ، الأصول المقدمة).

يمكن للمراجع الخارجي في هذه الحالة الاعتماد على عمل المراجعين الداخليين المتعلق بهذا الجانب ، و لا يقوم بتنفيذ إجراءات مراجعة إضافية لهذه التأكيدات ، لأن إجراءات عمل المراجعين الداخليين التي قاموا بها تخفض من مخاطر المراجعة إلى المستوى المقبول.

3- إجراءات التحقق الأساسية التي يقوم بها المراجع الخارجي:

إن ضمان تمثيل القوائم المالية للمركز المالي و نتائج أعمال المؤسسة يعد نتيجة مشتركة لعمل كلا من المراجع الداخلي و المراجع الخارجي معا، و ربما يكون دور المراجع الداخلي واضحاً في مراجعة القوائم المالية المعدة عن جزء من السنة ، خاصة و أن المراجع الخارجي لا يفحص كافة عمليات المؤسسة و إنما يعتمد على العينات الإحصائية و خاصة في حالة ما إذا كانت العمليات التي تقوم بها المؤسسة كثيرة جداً و في حال اعتماد المؤسسة على نظام رقابة داخلية فعال يمكنه

من تقليص عملية الفحص التي تقوم بها قصد المصادقة على القوائم المالية لهذه المؤسسة، أي أن نطاق فحصه يكون محدد و لا يمتد غالبا إلى كافة العمليات التي تمثلها هذه القوائم المالية خلال السنة .

و تزداد فاعلية المراجعة الداخلية مقارنة بالمراجعة الخارجية لأنها تتصف بالاستمرارية ، فالمراجع الخارجي تعتبر عدد مرات حضوره للمؤسسة قليلة خلال السنة ، بعكس المراجع الداخلي الذي يمثل أحد موظفي المؤسسة ، بما يهيئ له ملاحظة معظم العمليات إن لم نقل جميعها خلال السنة ، بمعنى آخر فإن المراجع الداخلي يقوم بالمراجعة السابقة واللاحقة، أما المراجع الخارجي فمراجعته تكون لاحقة.

و عليه فإنه يمكننا ذكر أمثلة لجوانب استفادة المراجع الخارجي من عمل المراجع الداخلي في تنفيذ إجراءات التحقق الأساسية كما يلي:¹

أ- إن خطط المراجعة الداخلية من حيث طبيعة الإجراءات و توقيت أدائها و مستوى الاختبارات و اختيار العينة وطريقة توثيق العمل المؤدي يجب مناقشتها مع المراجع الخارجي قبل بداية عملية المراجعة ، و ذلك لعمل الترتيبات اللازمة و التنسيق اللازم بين عمل كل من المراجع الداخلي و المراجع الخارجي ، بما يحقق تغطية أشمل لكافة أنشطة المؤسسة ، و كذلك منع التكرار و الازدواجية في العمل ، و توفير الوقت و الجهد المبذولين والوصول إلى أفضل النتائج من عملية المراجعة.

ب- يمكن للمراجع الخارجي من خلال اطلاعه و فحصه لأوراق عمل المراجع الداخلي و كذلك تقاريره المالية ، تحديد الجوانب التي تتطلب تركيزه عليها أثناء تنفيذه لمهمته، و كذلك الجوانب التي يمكن أن يكتفي بما تضمنته تلك الأوراق و التقارير من نتائج ، و التي على ضوءها قد يغير من إجراءات برنامج مراجعته .

ت- يمكن للمراجعين الداخليين القيام بمساعدة المراجع الخارجي في تنفيذ مراجعة تفصيلية لبعض بنود الميزانية و قائمة الدخل ، مثل (النقدية ، المخزون ، الذمم المدينة...) ، كما قد يعهد اليهم أيضا بتحليل التغير في الحسابات .
ث- قد يقوم المراجع الخارجي بالاستعانة بالمراجعين الداخليين في إعداد و تقديم الجداول و الكشوف و التحليلات و كذلك جميع الايضاحات التي يحتاجها.

ج- يمكن للمراجعين الداخليين القيام بعمليات الجرد خصوصا في المؤسسات التي لها فروع ، والتي قد لا يتمكن المراجع الخارجي من زيارتها . فالمراجع الخارجي لا يستطيع زيارة جميع فروع المؤسسة ، أو إجراء عمليات الجرد فيها في وقت واحد، و لهذا فهو يعتمد في ذلك على دقة أعمال المراجعين الداخليين الذين يقومون بهذه المهمة.

¹- يوسف محمود جربوع ، مرجع سبق ذكره ، ص-ص، 130-135.

مع إعطاء إقرار للمراجع الخارجي بقيامهم بعمليات الجرد و أن تلك العمليات كانت صحيحة من حيث الإجراءات و النتائج. كذلك قد يستعين المراجع الخارجي بالمراجعين الداخليين في القيام بأعمال الجرد المفاجئ.

ح- يمكن أن يستعين المراجع الخارجي بالمراجعين الداخليين في القيام بمراقبة الاحتفاظ بالأصول ، حيث يعتبر هذا العمل من ضمن أهم مجالات عمل المراجعة الداخلية .فمتى ما تأكد المراجع الخارجي من دقة و سلامة عمل المراجع الداخلي فإن ذلك يعطيه الاطمئنان فيما يتعلق بالتحقق من هذا الجانب ، و بالتالي تقليل إجراءات التحقق التي يفترض أن يقوم بها و توفير الوقت و الجهد.

خ- يمكن للمراجع الخارجي الاستعانة بالمراجعين الداخليين في تحديد الأشخاص المطلوب منهم مساعدته في تنفيذ مهامه .

المطلب الثاني: اعتماد المراجع الداخلي على المراجع الخارجي.

كما سلفنا الذكر أن هناك تكامل و تعاون بين المراجع الداخلي و المراجع الخارجي ، و كل منهما يستفيد من الآخر ، و نوضح فيما يلي جوانب اعتماد المراجع الداخلي على المراجع الخارجي:¹

1- لتحقيق أعلى درجات الفعالية من عملية المراجعة في التغطية الأشمل للأنشطة المالية للمؤسسة، فإن المراجع الداخلي يقوم بتنسيق عمله مع عمل المراجع الخارجي، ليتأكد أن أعمال المراجعة الداخلية للأنشطة المالية للمؤسسة تكمل عمل وجهود المراجع الخارجي ، و ليس هناك ازدواجية بينهما . كما قد يهدف المراجع الداخلي من وراء هذا التنسيق إلى تحديد تكلفة أعمال المراجعة التي من الممكن توفيرها.

2- يستفيد المراجع الداخلي من خبرة المراجع الخارجي كون الأخير يكون في الغالب أكثر تأثيرا و خبرة ، وذلك نتيجة للمؤشرات التالية:²

- أن العاملين لدى المراجع الخارجي على درجة عالية من التأهيل العلمي و العملي.
- أن لدى المراجع الخارجي مهارات متخصصة في مجال إدارة المخاطر و تصميم النظم.
- أن لديه متخصصين في مراجعة صناعات معينة ، بالإضافة إلى الخبرات التقنية.
- أنه يعمل وفقا لمعايير دولية عالية الجودة.

¹- يوسف محمود جربوع ، مرجع سبق ذكره، ص،125.

²- منصور ياسين الأدهمي، دراسات تحليلية لدور مراقب الحسابات في مباشرة خدمات التأكد لأنشطة المراجعة الداخلية، المجلة العلمية للتجارة و التمويل، العدد الثاني، جامعة طنطا، 2007، ص، 151.

- أن لديه خبرة واسعة في المراجعة الداخلية.
- أنه يستخدم نظم معلومات متطورة.
- أن لديه أدبيات مهنية عريقة و متوارثة في مجال المهنة .

فمن خلال قيام المراجع الداخلي بالتعاون مع المراجع الخارجي أثناء تنفيذه لمهام المراجعة الخارجية ، و كذلك الاطلاع على برنامج مراجعته و تقاريره، فإنه يتمكن من معرفة الأساليب و الإجراءات و الأفكار و المعلومات المختلفة الجديدة المتبعة من قبل المراجع الخارجي ، و بالتالي الاستفادة منها في رفع كفاءته و خبرته في مجال مراجعته الداخلية للمؤسسة.

3-عندما يقوم المراجع الخارجي بتنفيذ أعمال مراجعته ، فإنه من ضمن تلك الأعمال هو تقييم وظيفة المراجعة الداخلية، لتحديد مدى فاعليتها و كفاءتها في تنفيذ مهامها، و من خلال هذا التقييم يتم إبراز أي جوانب قصور قد تظهر في مجال عمله ، و اقتراح المعالجات المناسبة . و بالتالي فإن عملية التقييم هذه تفيد المراجع الداخلي في تطوير و تحسين عمله باستمرار.

4-تمتع المراجع الخارجي بالاستقلالية الكاملة تجعل منه ضرورة هامة للمراجع الداخلي لعدم تمتعه بالاستقلالية الكاملة. حيث أن قيام المراجع الخارجي بتنفيذ إجراءات مراجعته باستقلالية كاملة تمكنه من إبداء رأيه بصراحة ووضوح في مدى سلامة و صحة نظام الرقابة الداخلية ، ومدى ملاءمة السياسات و الإجراءات المتبعة. و بالتالي فهي تفيد المراجع الداخلي في إظهار الجوانب التي يكون قد أغفل عنها أو لم يستطيع إبداء رأيه فيها بصراحة ووضوح ، إما بسبب محدودية استقلالية أو غيرها من الأسباب ¹.

5-إضفاء الصفة القانونية و الثقة في القوائم المالية للمؤسسة حيث لا يكفي مراجعة القوائم المالية للمؤسسة و المصادقة عليها من قبل المراجع الداخلي في المؤسسة لاكتسابها صفة القانونية و الثقة ، إلا إذا قام بمراجعتها و صادق عليها مراجع خارجي مستقل . خاصة إذا كانت معدة لأطراف خارجية مثل البنوك من أجل الاقتراض أو للجماهير من أجل إصدار أسهم أو سندات جديدة .²

6-كما يستفيد المراجع الداخلي من المراجع الخارجي في مجال فهم أهداف المراجعة الخارجية ، و فهم معايير المحاسبة ومعايير المراجعة الدولية و أي إصدارات أو تعديلات جديدة فيها، الأمر الذي يمكنه بأن يكون أكثر تخصيصاً. على سبيل المثال قد يحدث أثناء مناقشة ميزانية المؤسسة من قبل المراجع الداخلي و المراجع الخارجي إعتراض المراجع الخارجي

¹-يوسف محمود جربوع، مرجع سبق ذكره،ص،129.

²-عبد الفتاح محمد الصحن و فتحي رزق السوافيري، مرجع سبق ذكره،ص،226.

على طريقة عرض أصول المؤسسة في الميزانية ، لأن ذلك مخالف لما نصت عليه المعايير المحاسبية في هذا الجانب، مثل هذا لاشك يساعد المراجع الداخلي على تعزيز فهمه للمعايير الدولية للمحاسبة و المراجعة .

7- قد يطلب مجلس الإدارة من المراجع الداخلي تقييم أداء المراجع الخارجي ، لتحقيق غرض ما يسعى إليه مجلس الإدارة من وراء ذلك التقييم. و في هذه الحالة لن يكون المراجع الداخلي قادرا على القيام بهذا التقييم إلا إذا قام بالتنسيق بين عمله و عمل المراجع الخارجي، و إيجاد قاعدة و أسلوب للاتصال مع المراجع الخارجي . ولذلك ينبغي على المراجع الداخلي أن يتبنى أسلوبا محددًا للاتصال مع المراجع الخارجي ، فيما يتعلق بأمر محددة قد يتعين على المراجع الخارجي بحثها مع مجلس إدارة المؤسسة، من أجل الحصول على فهم عام لهذه الأمور قبل بحثها مع مجلس إدارة المؤسسة و من هذه الأمور:¹

*نقاط الضعف الهامة في نظام الرقابة الداخلية.

*الأخطاء و المخالفات.

*التقديرات المحاسبية الهامة.

*التعديلات الهامة الناتجة عن أعمال المراجعة.

*الصعوبات التي تواجه المراجع الخارجي في عمله.

8- في بعض الأحيان قد يحصل خلاف بين المراجع الداخلي و الإدارة المالية في المؤسسة ، بشأن مدى سلامة تطبيق بعض الإجراءات المحاسبية من قبل الإدارة المالية ، و قد لا يصل الطرفين إلى إتفاق لحل الخلاف ، ففي مثل هذه الحالة قد يقرر الطرفين الرجوع إلى المراجع الخارجي للفصل بينهما في هذا الخلاف. كما أن المراجع الداخلي قد يعتمد على المراجع الخارجي كمرجع لمساعدته في حل أي إشكالية قد تواجهه أثناء تنفيذه لمهامه ، خصوصا إذا كان المراجع الخارجي أكثر تأهيلا و خبرة في مجال المراجعة.

¹ -أحمد شقير، مرجع سبق ذكره، ص، 11.

المطلب الثالث: وسائل تحقيق التكامل بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية.

إن أوجه التكامل و التعاون بين المراجع الداخلي و المراجع الخارجي واسعة ، وليتم هذا التكامل لابد من توفير الوسائل اللازمة لتحقيق التكامل ، و هذه الوسائل قد تطرقت اليها معايير الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية، حيث حددتها في أربع وسائل هي:¹

1- اجتماعات دورية بين المراجع الداخلي و المراجع الخارجي لمناقشة الموضوعات ذات الاهتمام المشترك.

2- إطلاع كل منهما على برنامج مراجعة و أوراق عمل الآخر.

3- تبادل التقارير ورسائل الإدارة .

4- تبادل الخبرات و التقنيات و المعرفة.

و فيما يلي توضيح لتلك الوسائل:

1-اجتماعات دورية بين المراجع الداخلي و المراجع الخارجي لمناقشة الموضوعات ذات الاهتمام المشترك:

مثل مناقشة خطة عمل المراجع الداخلي و خطة عمل المراجع الخارجي لتنسيق الأعمال ، بهدف التأكد من تغطية المراجعة لكافة أنشطة المؤسسة ، و منع ازدواجية العمل، وكذلك تبادل المعلومات الفنية المتعلقة بكافة النشاط، و إبلاغ كل منهما للآخر بأي معلومات أو أمور قد تنكشف له أثناء تنفيذه لمهامه و لها تأثير مهم على عمل الآخر.

ويجب جدولة تلك الاجتماعات أثناء عملية المراجعة، لضمان التنسيق الأفضل لأعمال المراجعة و الاستكمال الكفء لها و في الوقت المناسب، و لتحديد ما إذا كانت نتائج عملية المراجعة المؤداة تتطلب تسويات في نطاق العمل المخطط.

2-إطلاع كل منهما على برنامج مراجعة و أوراق عمل الآخر:

تعتبر هذه الوسيلة من أهم وسائل تحقيق التكامل بين عمل المراجع الداخلي و عمل المراجع الخارجي. حيث من خلالها يستطيع كل منهما معرفة أساليب و إجراءات و نطاق عمل الآخر، و كذلك معرفة مستوى الخبرة و المهارة التي يتمتع بها الطرف الآخر، و على ضوء ذلك يقوم الطرفين بتنسيق أعمالهما ، و بالتالي الاطمئنان إلى أن تغطية المراجعة شاملة ، و إتخاذ كل طرف قراره بمدى اعتماده على الآخر.

¹ -عبد السلام عبد الله سعيد أبو سرعة، مرجع سبق ذكره، ص-ص، 123-126.

ولضمان فعالية التكامل من خلال هذه الوسيلة ، فإنه لا بد من حصول قناعة و قبول معقول لبرنامج مراجعة وأوراق عمل المراجع الداخلي من قبل المراجع الخارجي، و كذلك حصول قناعة و قبول معقول لبرنامج مراجعة و أوراق عمل المراجع الخارجي من قبل المراجع الداخلي.

3-تبادل التقارير و رسائل الادارة:

من خلال هذه الوسيلة يتمكن كل من المراجع الداخلي و المراجع الخارجي من تعديل نطاق عمله اعتمادا على تقرير الآخر. إضافة إلى ذلك فإن المراجع الداخلي يحتاج إلى فهم و قبول لرسائل إدارة المؤسسة المرسله إلى المراجع الخارجي ، حيث تساعد المواضيع التي تم مناقشتها في رسائل إدارة المراجع الداخلي في تخطيط المجالات موضع الاهتمام لعمل المراجع الداخلي في الفترة القادمة. و بعد فحص رسائل الادارة و البدء في أي عمل تصحيحي مطلوب بواسطة أعضاء الادارة و مجلس الادارة ، يجب على المراجع الداخلي التأكد من أن العمل التصحيحي قد تم القيام به.

4-تبادل الخبرات و التقنيات و المعرفة:

من خلال هذه الوسيلة يتمكن كل من المراجع الداخلي و المراجع الخارجي من إجراء اتصالات و تنسيق ناجحين بينهما، و تحقيق تكامل فعال بين أعمالهما، الأمر الذي ينعكس على تنفيذهما لأهدافهما بكفاءة و فاعلية، وبالتالي تحقيق أفضل النتائج الممكنة للمؤسسة . و أهم تلك النتائج هي حسن تسيير المؤسسة و نجاحها في تحقيق أهدافها المرسومة.

و من الأمثلة على تبادل الخبرات و التقنيات و المعرفة بين المراجع الداخلي و المراجع الخارجي ما يلي:

أ- يجب أن يتأكد مدير المراجعة الداخلية من أن اساليب و طرق و مصطلحات المراجع الخارجي مفهومة

بدرجة كافية بواسطة المراجعين الداخليين، لتمكين مدير المراجعة الداخلية من:

*تقييم عمل المراجع الخارجي بغرض الإعتماد عليه.

*التأكد من أن المراجعين الداخليين و الذين يؤدون عملاً يحقق أهداف المراجعة الخارجية، يستطيعون

الاتصال بالمراجع الخارجي بفاعليته.

ب- يجب أن يوفر مدير المراجعة الداخلية معلومات كافية لتمكين المراجعين الخارجيين من فهم أدوات و طرق

و مصطلحات المراجعين الداخليين، لتسهيل اعتمادهم على العمل المنجز بواسطة المراجعين الداخليين.

بالإضافة إلى وسائل تحقيق التكامل السالفة الذكر، فإن هناك وسيلة أخرى نعتبرها هامة جدًا في سبيل تعزيز و زيادة درجة التكامل بين المراجع الداخلي و المراجع الخارجي، هذه الوسيلة هي فكرة الملف المشترك. فمن خلالها يتمكن المراجع الداخلي و المراجع الخارجي من تنسيق أعمالهما بصورة أكثر فاعلية، بالإضافة إلى زيادة درجة اعتماد كل منهما على عمل الآخر . و يحتوي الملف المشترك على ما يلي:

* خرائط تدفق النظم.

* سياسات و اجراءات الرقابة الداخلية.

* برامج و أوراق عمل المراجعة .

* التقارير التي تحتوي على نواحي الضعف و التغيرات الرقابية التي يتم إعدادها بواسطة المراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين.

خلاصة الفصل:

المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية متكاملتان لبعضهما البعض، فالمراجعة الخارجية تعتمد على المراجعة الداخلية إلى حد كبير ، فأداء المراجعين الداخليين لمهمة المراجعة على أكمل وجه ووجود نظام رقابة داخلية سليم و ذو جودة عالية يسهل من عمل المراجعة الخارجية و في حالة العكس يصعب ذلك على أداء عمل المراجع الخارجي لأنه يكون شك في عدالة و صدق و شرعية القوائم المالية .

و المراجعة الداخلية تعتمد أيضا على المراجعة الخارجية إلى حد كبير جدًا، باعتبار هذه الأخيرة تتمتع بالاستقلالية والموضوعية في إبداء رأيها المحايد و يعتبر المراجع الخارجي ذو خبرة عالية في مجال المحاسبة و المراجعة لذا فهو ذو أهمية من طرف المراجع الداخلي .

و التكامل بين المراجعتين من شأنه تغطية أشمل لأعمال المراجعة و التقليل من ازدواجية و تكرار الأعمال ،ومن شأنه تقليل المخاطر قدر الإمكان ، ويعود بالفائدة و النجاح للمؤسسة و المتعاملين معها.

الفصل الرابع

دراسة حالة بين مكتب محافظ الحسابات

والمؤسسة

تمهيد:

بعد تطرقنا في الجانب النظري من خلال الفصل السابق إلى أهمية و فائدة التكامل بين المراجعة الخارجية و المراجعة الداخلية على مستوى جودة و فعالية عملية المراجعة و على مستوى نجاح المؤسسة ، إرتأينا إسقاط هذه الدراسة على أرض الواقع و التعرف أكثر على الجانب التطبيقي لذلك لجأنا إلى دراسة نموذجية بين مكتب محافظ الحسابات و مؤسسة، حيث نقوم من خلال هذا الفصل بدراسة و تحليل مستوى التكامل بين هاتين الجهتين كون مكتب محافظ الحسابات هو الذي يتولى أعمال المراجعة الخارجية للمؤسسة و سنقوم بذلك من خلال ثلاثة مباحث وهي:

المبحث الأول: مقدمة تعريفية.

المبحث الثاني: الخطوات التنفيذية لأعمال المراجعة.

المبحث الثالث: أوجه التكامل بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي (محافظ الحسابات).

المبحث الأول: مقدمة تعريفية.

في هذا المبحث نبين أهم المعلومات عن مكتب محافظ الحسابات و المؤسسة لكن تعذر علينا الحصول على معلومات حول المؤسسة بسبب تحفظ محافظ الحسابات على خصوصيتها و بسبب السر المهني.

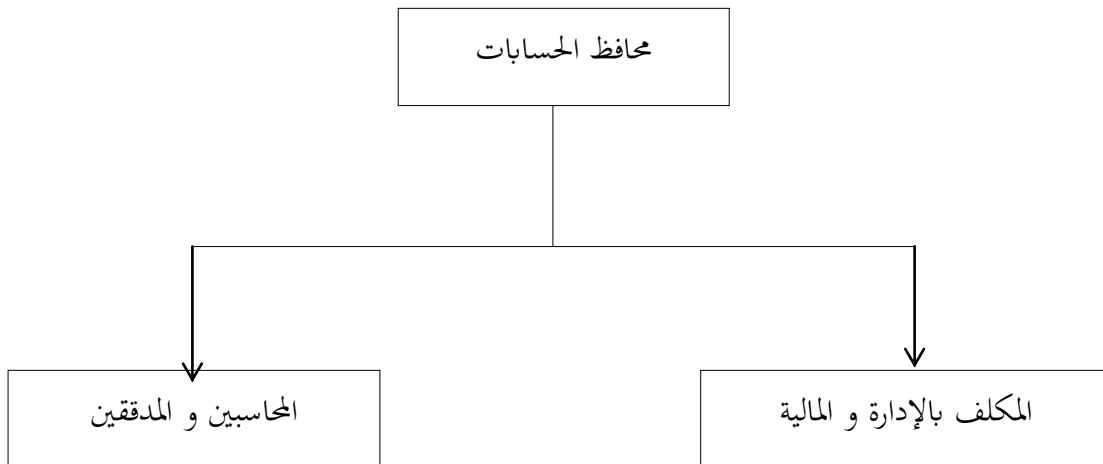
المطلب الأول: تعريف مكتب محافظ الحسابات و الهيكل التنظيمي له.

1-تعريف مكتب محافظ الحسابات:

تأسس مكتب محافظ الحسابات سنة 2000م، بعد الاعتماد الذي حصل عليه من المصف الوطني للخبراء المحاسبين و محافظي الحسابات و المحاسبين المعتمدين رقم الاعتماد 140/99 و يتولى الاشراف المباشر عن المكتب تامزوغت أحمد، و تكون المكتب بغرض تقديم خدمات مهنية في مجالات المحاسبة و المراجعة و الاستشارات.

2-الهيكل التنظيمي لمكتب محافظ الحسابات:

الشكل رقم(4-1) : الهيكل التنظيمي لمكتب محافظ الحسابات



3-الخدمات التي يقدمها مكتب محافظ الحسابات.

يقدم مكتب محافظ الحسابات خدماته المهنية في مجالات المحاسبة و المراجعة و الضرائب و الخدمات الاستشارية لقطاع عريض من العملاء من مؤسسات القطاع الخاص و البنوك و المؤسسات العامة و غيرها، و فيما يلي عرض لتلك الخدمات المهنية التي يقدمها المكتب:

أ-الخدمات في مجال المحاسبة:

يقدم المكتب خدمات المحاسبة في النواحي التالية:

- إعداد كشوف الأجور.
- إعداد الميزانيات.
- إعداد التصريحات الجبائية.
- إعداد التصريحات الاجتماعية.
- إعداد المنازعات الجبائية.
- إعداد المنازعات الاجتماعية.

ب-الخدمات في مجال المراجعة:

تعتبر خدمات المكتب في مجال مراجعة الحسابات النشاط الرئيسي، و في سبيل تنفيذ مهام مراجعة الحسابات يعتمد بشكل أساسي على قياس أداء نشاط العميل على النحو التالي:

- تدقيق الحسابات.
- المصادقة على الحسابات الاجتماعية
- تقارير خاصة (رفع رأس المال،

ت-الخدمات الإستشارية:

يوفر المكتب استشارات مختلفة في عدة مجالات و هي كالتالي:

- استشارات في المحاسبة.

- استشارات في جميع مجالات الضرائب: تشمل خدمات الضرائب معاونة العملاء في إعداد التصريحات الضريبية و حساب الضرائب ضمن حدود و نطاق القانون ، و تراعي إدارة المكتب ضرورة وجود إتصال بينها وبين العملاء لإحاطتهم بأي تشريعات و تعليمات ضريبية جديدة حتى يتمكن الإستفادة منها، و حتى يتمكن تجنب أي غرامات أو تحمل أي ضرائب إضافية نتيجة عدم المعرفة بتلك التشريعات ، أو التعليمات الضريبية الجديدة في الوقت المناسب
- الاستشارة في الضمانات الاجتماعية.
- دراسات التقنيات الاقتصادية.
- دراسات المالية (التحليل المالي).
- التشخيص المالي.
- تكوين إطارات المؤسسات.
- القيام بتكوين المترشحين.
- مرافقة المستثمرين في اطار المشاريع لدى البنوك و الادارات المختلفة.

المطلب الثاني: لمحة عن المؤسسة محل المراجعة

1-تعريف المؤسسة:

يمكن تعريفها على أنها مؤسسة إقتصادية تملك الدولة رأس مالها و تعتبر مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي و تجاري.

2-مهامها:

من المهام التي أوكلت اليها :

- تلبية حاجات السكن ، تحمل المسؤولية العامة في نوعية البناءات المراقبة بالإضافة إلى إختيار الأرض المناسبة لذلك.
- مراقبة أشغال ما بعد البناء و تهيئة الظروف اللازمة للسكن الإجتماعي .
- إنجاز أعمال الترميم و الإصلاح اللازم للسكنات المبنية من طرف المؤسسة ذاتها كما تراعي الكلفة المحددة من طرف وزير التخطيط و التجهيز و وزير السكن و التهيئة العمرانية لكل نوع من السكنات لإجراء العقود .

كما أن المؤسسة مكلفة بمتابعة برنامجها المخطط من حيث:

*إتمام البناءات حسب المخطط سواء كانت السكنات أو المحلات التجارية.

*المحافظة على المحيط الخارجي و صيانتة.

*المتابعة القضائية لكل تعدي على بناية من طرف أصحاب البنايات الهاربين من دفع الكراء.

3-نشاطها: تتمثل في :

- كل نشاطات الإقتناء و التهيئة لأوعية عقارية قصد بيعها أو تأجيرها.
- كل النشاطات التوسيطية في الميدان العقاري لاسيما بيع الأملاك العقارية و تأجيرها.
- كل نشاطات الإدارة و التسيير لحساب الغير.

4-هدفها: تهدف المؤسسة إلى :

- كراء سكنات أو محلات للاستعمال المهني التجاري أو الحرفي.
- تغطية الكراء و الأحياء التي تعود عليها.
- الحفاظ على البيانات و إستقلاليتها.
- إنشاء التدبير اليومي لجرد البيانات أين تضمن تسيير مراقبة الوضعية القانونية لإجراء السكنات الموجودة في تلك البيانات.

5- خلية المراجعة الداخلية :مكلفة ب:

- السهر على تنفيذ الجيد للطرق و القواعد و الإجراءات للتكفل بالمهام المتعلقة بكل فرع من فروع المؤسسة،
- تحليل و تقييم النشاط الإداري و المالي للمؤسسة و متابعة مدى التطبيق الجيد للتشريعات و اللوائح،
- تقسيم أداء المجلس و الإصلاحات المقترحة إن لزم الأمر ، من أجل تحسين أدائها.

المبحث الثاني: الخطوات التنفيذية لأعمال المراجعة.

كما ذكرنا سابقا أن المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية لكل منهما أهدافها و مسؤوليتها و واجباتها و خطوات تنفيذها، و في هذا الفصل سوف نقوم باستعراض الخطوات التنفيذية لأعمال المراجعة الخارجية لمكتب المحاسبة و حفظ الحسابات و الخطوات التنفيذية لأعمال المراجعة الداخلية في المؤسسة.

المطلب الأول: خطوات تنفيذ المراجعة الداخلية في المؤسسة.

تقوم إدارة المراجعة الداخلية في المؤسسة بمهنة المراجعة من خلال ثلاث خطوات و المتمثلة في التخطيط للمهمة، تنفيذ المهمة، التقرير و المتابعة. و فيما يلي توضيح لهذه الخطوات:

الخطوة الأولى : التخطيط للمهمة .

1-السياسة العامة:

أ-على الإدارة العليا و مجلس الإدارة تزويد مدير المراجعة الداخلية برؤية واضحة عن إهتماماتهم، و التي سيتم أخذها بعين الإعتبار أثناء وضع الخطة .

ب-يتم وضع خطة المراجعة الداخلية بناءً على تقدير المخاطر لكل أقسام المؤسسة و أنشطتها و عملية تقدير المخاطر تساعد إدارة المراجعة الداخلية على تحديد الأنشطة التي لها أولوية المراجعة .

ت-و تشمل عملية وضع الخطة على :

المراجعة المالية: و التي تغطي مراجعة دقة النظام المحاسبي و الحسابات الناتجة.

المراجعة التشغيلية: و التي تغطي مراجعة الكفاءة و فعالية الأنظمة و الإجراءات و كفاءة الهيكل التنظيمي و التزاماتها بالقوانين و التعليمات و السياسات و الإجراءات .

المراجعة الخاصة: مثل التحقق فيما يتعلق بالإحتيال بحسب طلب من مجلس الإدارة .

ث-تحديد الأنشطة القابلة للمراجعة و هذا يتطلب:

-معرفة كل الوظائف التي قد تكون فعلا خاضعة للمراجعة الداخلية .

-تحديد المخاطر المرتبطة بكل نشاط من أجل تحديد أولويات المراجعة .

- تحديد الأنشطة المعرضة لمخاطر عالية و التي قد تتكرر أكثر عن تلك التي تتعرض لمخاطر أقل و هذه المناطق المعرضة لمخاطر عالية تحظى بقدر كبير من جهود المراجعة .

-إعداد جدول الخطة الذي يتضمن عدد الأيام اللازمة لكل مراجعة و الموظفين المختصين.

2-الإجراءات:

يقوم مدير المراجعة الداخلية في المؤسسة بإدارة عمله بكفاءة عالية و ينبغي عليه أن يحدد الإجراءات الواجب إتباعها عند التخطيط و التي هي أحد مسؤولياته و تتمثل فيما يلي:

أ-تحديد أهداف المراجعة و العمل المراد إنجازه و الوسائل المستخدمة لتحقيق هذه الأهداف.

ب-تحديد المخاطر المرتبطة بالنشاطات الخاضعة للمراجعة.

ت-الحصول على معلومات مسبقا حول النشاطات التي تخضع للمراجعة و هذه المعلومات تشمل على تقارير المراجعة السابقة ، تقارير المراجعين الخارجيين ، معلومات الميزانية و نتائج الأعمال، الميزانية التقديرية المعلومات التشغيلية مثل أسماء الموظفين، عددهم...، و تحديد أثر هذه المعلومات على عمليات المراجعة.

ث-تحديد التاريخ المتوقع لإنهاء عملية المراجعة و تسليم التقرير.

ج-تحديد الأشخاص الرئيسيين في إدارة المراجعة و تحديد فريق العمل و التأكد من أن فريق العمل لديه الخبرة و التدريب الكافي للقيام بالمهمة.

ح-وضع برنامج عمل يتضمن الأدوات و المواد لتزويد المراجعين الداخليين و التي سوف تستخدم في تنفيذ المهمة.

خ-تزويد المراجعين الداخليين بتقارير المراجعة السابقة.

ر-إعداد برنامج عمل المراجعة التي تصف الطبيعة و المدة التي يتم فيها إنجاز العمل من أجل تحقيق أهداف المراجعة.

ز-تزويد المراجعين الداخليين ببرامج العمل التي تم إعدادها.

س-إعطاء إرشادات تمهيدية للمراجعين قبل القيام بأعمال المراجعة.

الخطوة الثانية: تنفيذ وظيفة المراجعة.

1-السياسة العامة:

أ-على فريق المراجعة القيام بجمع كافة البيانات و المعلومات المتعلقة بمهمتهم.

ب-أثناء تنفيذ المهمة على فريق المراجعة مراعاة ما يلي:

- تقييم نظام الرقابة الداخلية.
- المراجعة بالملاحظة عن طريق التعامل مع العملاء و الحاسوب.
- إرسال مصادقات للعملاء.
- طلب تأييدات من البنوك للتأكد من حسابات المؤسسة لديهم.
- التأشير على المعاملات التي تم مراجعتها.
- في حالة وجود أمور غير طبيعية على المراجعين وقف عملية المراجعة و إبلاغ الإدارة العامة.
- نسخ أية مستندات لإثبات حادثة معينة و إرفاقها بالتقرير.

ت-أثناء تنفيذ مهمة المراجعة يجب الإستعانة بدليل المراجعة، و أساليب المراجعة الأخرى كبرامج وكشوف الحاسوب وإجراء مقابلة مع الأشخاص المعنيين و الإستشارة في الأمور القانونية و الفنية و توثيق ذلك.

2-الإجراءات:

في هذه الخطوة من خطوات المراجعة الداخلية على رئيس فريق المراجعة أو المراجع الداخلي أن يضع مجموعة من الإجراءات من أجل التنفيذ السليم لمهمة المراجعة و المتمثلة فيما يلي:

- إستلام و مراجعة الأدوات و المواد التي يمكن أن تزوده بنظرة عامة عن الفرع أو الإدارة التي سيتم مراجعتها مثل الهيكل التنظيمي و السياسات و الإجراءات و القواعد و القوانين المتبعة.
- إستلام و مراجعة تقارير المراجعة السابقة التي يمكن أن تزوده بنظرة عن المشاكل السابقة و الحلول الموصى بها.
- على رئيس المراجعة تنسيق الأدوار بين أعضاء الفريق عند تنفيذ المهمة .
- الوصول إلى المؤسسة محل المراجعة قبل موعد وصول الموظفين في اليوم الأول و القيام بجولة تفقدية.
- القيام بعملية الجرد الفعلي لممتلكات المؤسسة و عدم مشاركة أي موظف في ذلك.

- إجراء جميع المطابقات اللازمة للسجلات و البطاقات.
 - التأكد من أن السياسات و الإجراءات المنصوص عليها من طرف المؤسسة مطبقة من طرف المسؤولين التنفيذيين.
 - في حالة الشك بوجود إحتيال يتم كتابة تقرير رسمي إلى مدير المراجعة الداخلية.
 - إرفاق كل الوثائق ذات العلاقة بها و تقديمها إلى مدير المراجعة الداخلية.
- و يستلم مدير المراجعة الداخلية أوراق العمل و يقوم بمناقشة النتائج مع الإدارة التي تم مراجعتها للتأكد من أخذ المراجعين الداخليين صورة كلية لموضوع المراجعة. و يضيف أي ملاحظات إن وجدت، و إعادة أوراق العمل مجددا للمراجعين الداخليين لإعداد تقارير المراجعة

الخطوة الثالثة: التقرير و المتابعة.

1-السياسة العامة:

أ-إعداد مسودة التقرير الرسمي لكل مهمة، و تسليمها إلى مدير المراجعة الداخلية و يجب أن يتضمن هذا التقرير:

- تقييم المراجعة الداخلية بكفاءة و فاعلية نظام الرقابة الداخلية من المخاطر .
 - تفاصيل الأعمال المنجزة مقارنة ببرنامج المراجعة.
 - لفت الانتباه إلى أي توصيات في المراجعة .
- ب-على مدير المراجعة الداخلية مراجعة المواضيع الرئيسية و التركيز على المخاطر ووضع حلول مقترحة.
- ت-عند تحديد إجراءات المتابعة يجب الأخذ بعين الإعتبار:
- مدى أهمية الملاحظات .
 - الجهد و الكلفة المطلوبة للتصحيح.
 - المخاطر الناجمة عن فشل الإجراءات.
 - الفترة الزمنية اللازمة للتنفيذ.
- ث-توجيه التقارير للمستويات الإدارية المسؤولة عن إتخاذ إجراءات التصحيح.

ج-تقييم إجراءات الإدارة حول ملاحظات التقرير.

ح-قيام الإدارة بإعلام إدارة المراجعة الداخلية بما تم التوصل اليه حول تصحيح الأخطاء.

خ-إبلاغ الإدارة العليا و مجلس الإدارة في حالات الإستجابة لملاحظات المراجعة.

2-الإجراءات:

يقوم المراجع الداخلي بما يلي:

أ-إعداد مسودة تقرير المراجعة و تقديمه إلى مدير إدارة المراجعة و يجب أن تتضمن ما يلي:

- ملخص نتائج المراجعة.
- ملاحظات و توصيات على الأنشطة التي تم مراجعتها .
- إقتراح الحلول.

ب-تجديد ملف أعمال المراجعة بملاحظات برنامج العمل المستكمل و أوراق العمل و النتائج و التوصيات.

و يقوم بدوره مدير إدارة المراجعة الداخلية بما يلي:

أ-مراجعة المسودة.

ب-تحديد فيما إذا تم إتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة ، و أنها تحقق النتائج المرجوة .

ت-إدخال أي تعديلات و إعداد التقرير في صيغته النهائية.

ث-إرسال التقرير إلى الإدارة التي تم مراجعتها للرد عليه .

ج-بعد الرد على التقرير يتم إرساله إلى الإدارة العليا التنفيذية لمناقشة التقرير مع الرد عليه لإتخاذ الإجراءات التصحيحية

اللازمة و إعداد محضر لذلك.

و في الأخير يقوم المراجع الداخلي بتجديد ملف أعمال المراجعة بالإجراءات التصحيحية و خطط التطبيق و التقارير

الدورية.

المطلب الثاني: خطوات تنفيذ المراجعة الخارجية من قبل محافظ الحسابات.

إن هدف محافظ الحسابات من خلال فحصه و مراجعته للقوائم المالية هو ابداء رأي عن مدى صحة و تعبير هذه القوائم عن المركز المالي للمؤسسة و نتائج عملياتها.

و ركز محافظ الحسابات على فهم نشاط المؤسسة و تحليل الخطر المتعلق بالنشاط و تقييمه و مدى تأثيره على القوائم المالية للمؤسسة، ثم قام بفحص النظم الرئيسية ووسائل الرقابة التي تحكم استخراج البيانات و القوائم المالية و بدرجة أكثر من التركيز على السجلات الرقمية، فبعد فحص و تقييم هذه النظم صمم برنامج مراجعة فعالة تكفل تحقيق أقصى استفادة للوقت المخصص لأعمال المراجعة ، بناء على ذلك نستعرض خطوات المراجعة الخارجية كما يلي:

1-تقييم أنظمة الرقابة الداخلية:

من أجل تقييم أنظمة الرقابة الداخلية في المؤسسة محل المراجعة قام مراجع الحسابات بطرح قوائم إستقصاء لأهم البنود وذلك لكون نشاط المؤسسة ينحصر في تأدية الخدمات، و سنستعرض هذه القوائم فيما يلي: المقبوضات النقدية ، المدفوعات النقدية ، الأجور و الرواتب

أ-قائمة إستقصاء للمدفوعات النقدية:

جدول رقم(4-1): قائمة إستقصاء للمدفوعات النقدية

ملاحظات	لا	نعم	موضوع الإستمارة: المدفوعات النقدية	
توجد عدة حسابات بنكية منها CNEP، BEA،BDL		+	هل تتم جميع المدفوعات ذات المبالغ الكبيرة بواسطة الشيكات؟	1
		+	هل الشيكات و الملفات يحتفظ بها في ملف خاص؟	2
المدير العام ، رئيس دائرة المالية و المحاسبة		+	هل يلزم نظام المؤسسة وجود أكثر من توقيع على الشيكات ؟	3
	-	+	هل هناك خطر بتوقيع الشيكات على	4

			بياض؟	
معتزف عليه		+	هل حدد التنظيم المالي من له الحق في توقيع الشيكات؟	5
		-	هل حق توقيع الشيكات يعطي لموظفين لا علاقة لهم في السجلات المحاسبية والنقدية؟	6
		-	هل هناك خطر بتحرير الشيكات لحاملها؟	7
تقوم دائرة المالية والمحاسبة بإحضارها		+	هل تقوم دائرة الحسابات باستلام كشوف حسابات البنك شهريا؟	8
تقدم إلى الوسائل العامة ثم الأمر بالصرف ثم مصلحة المالية ثم رئيس دائرة المالية والمحاسبة		+	هل تقدم المستندات المؤيدة للدفع إلى المسؤولين بالمؤسسة عند توقيع الشيكات المتعلقة بتلك المستندات؟	9
رئيس مصلحة المالية		+	هل يقوم من له حق التوقيع على الشيكات بمراجعة تلك المستندات المؤيدة للدفع؟	10
يقوم بمتابعتها الأمر بالصرف		+	هل الشيكات المتعلقة والتي لم تقدم للدفع لمدة طويلة تخضع للفحوص و التسوية و المتابعة؟	11
أولا: الأمر بالصرف ثانيا: رئيس مصلحة المالية ثالثا: رئيس دائرة المالية والمحاسبة		+	هل يقوم موظف مسؤول بالتحقق من صحة التحويلات من بنك لآخر؟	12

المصدر: تقرير محافظ الحسابات

ب- قائمة إستقصاء للمقبوضات النقدية

جدول رقم(4-2): قائمة إستقصاء المقبوضات النقدية

الملاحظات	لا	نعم	موضوع الإستمارة: المقبوضات النقدية	
و ذلك لأن المبالغ تدفع على أقساط صغيرة و غير منتظمة	-		هل تثبت المقبوضات النقدية بواسطة آلة تسجيل النقد؟	1
يجب الأصلية و لا يقبل النسخ		+	هل تثبت المقبوضات بالإيصالات الأصلية؟	2
إلا في حالة العطل		+	هل يقوم بعملية الإيداع موظف آخر غير أمين الصندوق أم ماسك الحسابات الشخصية للمدينين؟	3
تقوم بإستلامها مصلحة الأمانة المالية		+	هل يتحقق شخص آخر غير الذي قام بالإيداع من إستلام الشيكات المرفوضة؟	4
يقوم بإجرائها رئيس مصلحة المالية ورئيس مصلحة التحصيل		+	هل يتحقق شخص دوريا مفاجئا للنقدية في المؤسسة؟	5
يقوم براقبتها رئيس مصلحة المالية و رئيس مصلحة التحصيل		+	هل هناك رقابة على دفاتر إيصالات القبض؟	6
		+	هل يتم تظهير جميع الحوالات أو الشيكات بإسم المؤسسة؟	7
تقوم هذه الوحدات بتحويلها إلى الحسابات البنكية الجارية أو البريدية		+	إذا كانت للمؤسسة فروع فهل يقوم ذلك الفرع بإيداع متحصلاتها في البنوك المحلية؟	8
المدير العام أو رئيس المالية والمحاسبة و هم لهم سلطة القرار بفتح الحسابات البنكية		+	هل فتح الحسابات بالبنوك المختلفة يصدر عن مجلس الإدارة؟	9

يوجد إمضاء على التعهد ضد الخيانة		+	هل هناك تأمين ضد الخيانة للأمانة أو ضمان آخر على الموظفين المختصين بالمقبوضات؟	10
يقوم بمتابعتها رئيس مصلحة المالية ورئيس مصلحة التحصيل		+	هل هناك رقابة و متابعة المقبوضات الأخرى مثل الفوائد و العمولات و الإيجارات؟	11

المصدر: تقرير محافظ الحسابات

ت- قائمة إستقصاء الأجور

جدول رقم (4-3): قائمة إستقصاء الأجور و الرواتب

الملاحظات	لا	نعم	موضوع الإستمارة: الرواتب و الأجور	
نظام التشغيل بكلمة السر		+	هل هناك نظام آلي؟	1
		+	هل تمسك بطاقات تسجيل الوقت لإمداد الأجور؟	2
مصلحة الموارد البشرية		+	هل تتطابق البيانات المسجلة ببطاقات الحضور مع كشوف الغياب و الحضور الفعلي؟	3
المصادقة من قبل الإدارة العامة		+	هل يوقع رؤساء العمال في الكشوف؟	4
مصلحة الأجور، موظف واحد		+	هل إعداد الكشوف موزع على أكثر من موظف؟	5
لأنه موظف واحد	-		هل تتغير مهام هؤلاء الموظفين دوريا؟	6
الإدارة العامة بتفويض من المدير العام		+	هل تعتمد التغيرات في فئات الأجور و العلاوات و تعيين موظفين من قبل موظف مسؤول؟	7
توجد بطاقات آلية على مستوى جهاز الإعلام الآلي		+	هل تمسك المؤسسة بطاقات الحالة المدنية لكل عامل يدون فيها جميع البيانات اللازمة لإعداد كشوف الأجور؟	8
تدقيق من قبل الموظف الذي يقوم بإعداد الأجور		+	هل يتم تدقيق كشوف الأجور حسابيا و مستنديا؟	9

10	هل يقوم بصرف الأجور شخص خلاف من إشتراكوا في إعداد الكشوف؟	+	
11	هل تعتمد الرواتب من موظف مسؤول قبل الصرف ؟	+	رئيس مصلحة المستخدمين مع رئيس الإدارة العامة
12	هل تصرف أجور الموظفين بال شيكات أو عن طريق أوامر الدفع؟	+	عن طريق حساب بنكي لكل موظف أو حوالة بريدية
13	هل يخصص حساب بالبنك لدفع الأجور و الرواتب؟	+	يتم تحويلها للخزينة ثم تحول إلى كل حساب خاص بالموظف
14	هل توجد رقابة على سلفيات الموظفين؟	+	رقابة من قبل مصلحة الخدمات الإجتماعية
15	هل يوقع الموظفون و العمال على إيصالات الإستلام؟	-	ترسل إلى كل دائرة و هي تتولى مهام توزيعها

المصدر: تقرير محافظ الحسابات

من خلال هذه القوائم توصل محافظ الحسابات إلى النتائج التالية:

هناك تداخل بين الوظائف خاصة بين مصلحة المدفوعات و مصلحة المقبوضات حيث يقوم رئيس مصلحة المالية بأكثر من وظيفة.

و على المؤسسة القيام بفصل الوظائف خاصة بين المسؤول عن الدفع و المسؤول على التحصيل لتجنب وقوع أي أخطاء أو تلاعبات.

2- فحص و تحليل حسابات الميزانية:

كمرحلة ثانية من مراحل المراجعة الخارجية قام محافظ الحسابات بمراجعة و تحليل حسابات الميزانية للمؤسسة محل المراجعة و في ضوء نتائج اختبارات العمليات التي قام بها محافظ الحسابات سابقا، حدد طبيعة و توقيت و مدى إجراءات المراجعة للقوائم المالية للمؤسسة.

و تضمنت أعمال المراجعة النهائية للقوائم المالية للمؤسسة ما يلي:

- أ- مطابقة الحسابات الختامية النهائية مع السجلات و الدفاتر المحاسبية في نهاية العام.
 - ب- التحقق من الوجود الملكية و القيمة لكافة عناصر الأصول الظاهرة بالميزانية، و كذلك التحقق من أن الالتزامات تم اثباتها وفقا للقيم السليمة و أنه قد تم تكوين المخصصات المناسبة و ذلك بغرض التأكد من أن الميزانية تعبر عن المركز المالي للمؤسسة .
 - ت- التحقق من اكتمال السجلات المحاسبية عن طريق إجراءات المراجعة المناسبة .
 - ث- فحص حسابات النتيجة للتأكد من أنها تعطي صورة صادقة و حقيقية عن نتيجة أعمال المؤسسة عن السنة المالية.
 - ج- التأكد من اعداد و تصوير القوائم المالية للمؤسسة، و الافصاح عنها بطريقة مناسبة مقبولة و وفقا للسياسات و المبادئ و القوانين و اللوائح التي تحكم أعمال المؤسسة.
- ومن خلال مراجعته للقوائم المالية توصل المراجع إلى النتائج الموجودة في الملحق رقم (01) و الملحق رقم (02).

3- إعداد التقرير:

يتم عقد إجتماع ما بين محافظ الحسابات و مسؤولي المؤسسة بعد عملية التقييم و مراجعة كافة حسابات المؤسسة، و ذلك لمناقشة النتائج التي توصل إليها إضافة إلى تقديم التقرير الذي قام بإعداده ، و كذلك يقوم محافظ الحسابات بتقديم ملاحظاته و التوصيات التي يجب إتباعها، إضافة إلى التعديلات الواجب القيام بها على مستوى المؤسسة.

المبحث الثالث: أوجه التكامل بين المراجع الداخلي و المراجع الخارجي (محافظ الحسابات)

سوف نتطرق من خلال هذا المبحث إلى أوجه التكامل بين المراجع الخارجي و المراجع الداخلي، و مدى الاعتماد والاستفادة كل واحد منهم على الآخر.

المطلب الأول: استفادة المراجع الخارجي من عمل المراجع الداخلي بالمؤسسة

إسترشادا بمعيار المراجعة الدولي رقم 600 المتعلق باستخدام المراجع الخارجي لعمل المراجعة الداخلية و الذي تم توضيحه في الفصل السابق ، جاء قرار استفادة محافظ الحسابات من عمل المراجع الداخلي للمؤسسة، فعندما قام محافظ الحسابات بتقييم عمل المراجع الداخلي بالمؤسسة من خلال معرفة موقعه في الهيكل التنظيمي للمؤسسة، و الاطلاع والفحص لأوراق ووثائق عمله و تقاريره توصل في الأخير الى إمكانية الاعتماد على عمله و الاستفادة منه في عملية جمع أدلة المراجعة الكافية حتى يتمكن من إبداء الرأي في القوائم المالية للمؤسسة. و سنوضح فيما يلي أوجه و طبيعة هذه الاستفادة كما يلي:

1- في مجال فهم و تقييم نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة:

يعتبر نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة أحد عناصر المراجعة الداخلية و هو الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها محافظ الحسابات في تنفيذ مهمة المراجعة الخارجية ، فعند فهمه لهذا النظام و كذلك درجة فعاليته حدد محافظ الحسابات طبيعة ونطاق وتوقيت و مدى إجراءات مراجعته ليتمكن محافظ الحسابات من فهم و تقييم نظام الرقابة الداخلية من خلال :

أ- استخدام طريقة توصيف لإجراءات النظام على ضوءها حدد نقاط القوة و نقاط الضعف في النظام .

ب- الاستفادة من عمل المراجع الداخلي للمؤسسة .

من خلال الأسلوبين السابقين قام محافظ الحسابات بدراسة و فهم و تقييم نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة ، وعليه حدد طبيعة ونطاق و حجم و عينة الفحص و إجراءات المراجعة التي سيقوم بها .

و فيما يلي توضيح لدور المراجع الداخلي للمؤسسة في مساعدة محافظ الحسابات في مجال فهم و تقييم نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة:

- إن وجود إدارة المراجعة الداخلية في المؤسسة أعطى نوعاً من الطمأنينة و الثقة لمحافظ الحسابات و اعتبر هذا الأخير وجود نظام رقابة داخلية فعالة في المؤسسة و أن نطاق و وقت و حجم عينة مراجعته لن تكون كبيرة.
- أثناء تنفيذ محافظ الحسابات لمهامه توصل إلى أن إدارة المراجعة الداخلية تابعة لمجلس الادارة و سلطة تعيين و عزل المراجع الداخلي للمؤسسة بيد مجلس الادارة و أن تقاريره ترفع مباشرة لرئيس مجلس الادارة و من خلال الاطلاع و الفحص لوثائق و أوراق عمل المراجعة الداخلية و محتويات تقاريرها تأكد من توفر كل من الاستقلالية و الموضوعية في أعمال المراجعة الداخلية للمؤسسة و هذا أدى الى زيادة الثقة و الطمأنينة لدى محافظ الحسابات في نتائج عمل المراجع الداخلي للمؤسسة، و في متانة نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة ، وبالتالي تزيد درجة اعتماده على المراجعة الداخلية للمؤسسة.
- نتيجة اعتماد المراجع الخارجي على نتائج عمل المراجع الداخلي للمؤسسة خفض من نطاق دراسته و تقييمه وكذلك حجم إختباراته لنظام الرقابة الداخلية للمؤسسة و هذا الأمر ساعده في توفير الكثير من الجهد و الوقت و تفادي التكرار في العمل.

2- في مجال تقدير مخاطر المراجعة و التقليل منها الى المستوى المقبول:

إن مخاطر المراجعة التي تواجه مراجعي المؤسسة سواء المراجع الداخلي أو المراجع الخارجي كثيرة منها:

- خطر السيولة أي عدم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها إتجاه العملاء في أي وقت
- خطر ضياع المستندات أو الملفات التي تثبت العمليات .

و لتخفيض مستوى هذه المخاطر و غيرها من المخاطر الأخرى إلى المستوى المقبول يعتمد على قدرة نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة و كفاءة و سلامة التنفيذ لإجراءاته من قبل القائمين عليه و هذه أهم أعمال المراجع الداخلي بالمؤسسة التي يجب عليه تحقيقها ، و بحكم تواجده الدائم بالمؤسسة ، فإنه يسعى إلى تقوية نظام الرقابة الداخلية بصورة مستمرة من خلال تقييمه المستمر القائم على أساس المخاطر لهذا النظام، و متابعته المستمرة لمدى التزام موظفي المؤسسة في إنجازهم لمهامهم وفق الإجراءات و التعليمات التي نصت عليه الأنظمة و السياسات الداخلية بالمؤسسة.

و من خلال نتائج عملية التقييم قام المراجع الداخلي بوضع خطة مراجعته بناءً على تقديره لمخاطر أنشطة المؤسسة، وذلك لتحديد أولويات المراجعة للأنشطة حسب مستوى المخاطر، و من ثم تنفيذ إجراءات المراجعة الداخلية لأنشطة المؤسسة، ثم تقديم تقرير أعمال المراجعة الداخلية متضمناً جوانب الضعف التي تكشف وضعية المؤسسة. و كذلك

التوصيات المقترحة لمعالجتها بما يؤدي من تقوية نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة و تخفيض مستوى المخاطر من وجهة نظر المراجع الداخلي إلى المستوى المقبول.

و من خلال نتائج عمل المراجع الداخلي للمؤسسة و ما تضمنته تقاريره و نتيجة لثقة و طمأنة و اعتماد المراجع الخارجي على عمل المراجع الداخلي، ساعده ذلك في تقدير و تقييم لمخاطر مراجعته للمؤسسة، و خاصة المخاطر الجوهرية في البيانات المالية سواءً بسبب الغش أو الخطأ، وعلى ضوء ذلك قام المراجع الخارجي بعمل خطته و تصميم إجراءات مراجعته وفقاً لتلك المخاطر بما يمكنه من تقليلها إلى أدنى مستوى مقبول.

المطلب الثاني: استفادة المراجع الداخلي من عمل المراجع الخارجي.

إن تأهيل و خبرة المراجع الخارجي المكلف بأعمال المراجعة الخارجية زاد من ثقة المراجع الداخلي و إزدادت قناعته في أهمية و ضرورة الاستفادة من عمل المراجع الخارجي في تنفيذ أعمال المراجعة الداخلية بالمؤسسة و تتمثل أوجه الاستفادة في الآتي:

1- إن توفر خدمات المراجع الخارجي تساعد المراجع الداخلي في تعزيز و تقوية أنظمة الرقابة الداخلية في المؤسسة، والتي تعتبر أهم أهداف إدارة المراجعة الداخلية في المؤسسة، و تحقيقها يحتاج الى جهود كبيرة و متابعة مستمرة من المراجع الداخلي للمؤسسة إلا أن وجود و توفر خدمات المراجع الخارجي كان له الدور الكبير في مساعدة المراجع الداخلي على تحقيق أهدافه و ذلك من خلال الآتي:

أ- من خلال قيام المراجع الخارجي بأعمال المراجعة الخارجية ، وقيامه بدراسة و تقييم نظام الرقابة الداخلية فإنه يقوم بإكتشاف نقاط الضعف و جوانب القصور في ذلك النظام التي لم يكتشفها المراجع الداخلي بالمؤسسة ويقترحون التوصيات و المعالجات المناسبة لتفادي تكرارها من خلال هذا العمل يقوم المراجع الخارجي بتعزيز و تقوية نظام الرقابة الداخلية التابعة للمؤسسة، و بالتالي مساعدة المراجع الداخلي بالمؤسسة لتحقيق أهدافه و حماية ممتلكات المؤسسة من الضياع أو الخسائر أو التعرض لعمليات الاختلاس أو التزوير.

ب- نتيجة توفر خدمات المراجعة الخارجية يؤدي ذلك الى زيادة التزام موظفي الادارات التنفيذية من التقيد بالإجراءات و السياسات و اللوائح التي تسير أنشطة المؤسسة، كما تعمل على منع أي من موظفي المؤسسة من التفكير بالقيام بعمليات الاختلاس أو التزوير أو التلاعب، فالمراجع الخارجي يعمل الى جانب

المراجع الداخلي و يقومان باكتشاف أي تقصير أو اهمال أو تصرف غير شرعي و غير قانوني . و هذا كله يعزز و يقوي نظام الرقابة الداخلية بالمؤسسة.

2-بالإضافة الى استفادة المراجع الداخلي بالمؤسسة من أعمال المراجع الخارجي في تفادي أي جوانب قصور أو ضعف في عملهم، و بالتالي تحسين و تطوير عملهم باستمرار، حيث أن المراجع الخارجي خلال قيامه بدراسة و تقييم نظام الرقابة الداخلية، يقوم بتقييم عمل إدارة المراجعة الداخلية للمؤسسة من خلال ما يلي:

- أ- فحص و تقييم لبرامج و أوراق عملها و تقارير المراجع الداخلي بالمؤسسة.
- ب- فحص سياسات و توجيهات إدارة المؤسسة بخصوص وظيفة المراجعة.
- ت- تقييم موقع إدارة المراجعة الداخلية ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة.
- ث- الحصول على الاستفسارات من إدارة المؤسسة و العاملين لإدارة المراجعة الداخلية.

و من ثم تحديد جوانب القصور و الضعف في العمل و إقتراح المعالجات المناسبة لتفاديها، و من جوانب الضعف والقصور نجد ما يلي:

- الأمور التي تضعف إستقلالية المراجع الداخلي في المؤسسة أثناء تنفيذه مهامه.
- أي نواقص في وثائق عمله.
- عدم شمولية مراجعته لكافة أنشطة المؤسسة.

3-إضفاء الصفة القانونية و الثقة في القوائم المالية للمؤسسة التي تم مراجعتها و إتمادها من قبل المراجع الداخلي للمؤسسة، حيث أن المراجعة المالية التي يقوم بها المراجع الداخلي للقوائم المالية للمؤسسة و مصادقته عليها لا تكسبها الصفة القانونية و الثقة أمام مستخدميها خاصة الملاك، مصلحة الضرائب ، البنوك و غيرهم، أما إذا تم مراجعتها من قبل المراجع الخارجي و المصادقة عليها فهي تلقى قبولا من طرف الأطراف السابقة.

4- من خلال تقارير محافظ الحسابات الخاصة بنتائج مراجعته لأنشطة المؤسسة، و بالذات تقارير المراجعة الإدارية، المراجع الداخلي يستفيد من تلك التقارير من ملاحظات و توصيات، و يأخذها بعين الاعتبار أثناء التخطيط و إعداد برنامج المراجعة الداخلية و تحديد الجوانب التي تتطلب منه تركيزا أكثر عند قيامه بالمراجعة و بالتالي توفير كل من الجهد والوقت.

5- يقوم المراجع الداخلي للمؤسسة بوضع خطة مراجعته الداخلية بتقدير المخاطر لجميع إدارات المؤسسة و أنشطتها وأن يأخذ بعين الإعتبار نتائج عملية التقييم التي قام بها محافظ الحسابات لمخاطر وجود أخطاء هامة على مستوى القوائم المالية، و على مستوى أرصدة حسابات المؤسسة ، حيث تساعد تلك النتائج المراجع الداخلي في تحديد طبيعة إجراءات مراجعته ، و تحديد الحسابات التي تحتاج منه تركيز و جهد أكبر.

6- إن الإجتماعات التي تتم بين محافظ الحسابات و المراجع الداخلي للمؤسسة لمناقشة الميزانية و مدى توافقها و عرض البنود فيها مع معايير المحاسبة و تفسيراتها يفيد المراجع الداخلي في تعزيز فهمه لمعايير المراجعة الدولية.

7- إستفادة المراجع الداخلي من خبرة محافظ الحسابات في المجال المحاسبي فقد تظهر في بعض الأحيان خلافات في وجهات نظر بين المراجع الداخلي للمؤسسة و إدارة المؤسسة حول مدى سلامة و صحة تطبيق بعض الإجراءات المحاسبية في هذه الحالة يتدخل محافظ الحسابات و يقدم رأيه لحل هذه الإشكاليات المحاسبية لما له من تأهيل و خبرة في مجال المحاسبة و المراجعة .

8- الإسترشاد ببرنامج مراجعة محافظ الحسابات حتى يتمكن المراجع الداخلي للمؤسسة من تحسين و تطوير برنامج مراجعته الداخلية و إدخال بعض التعديلات على إجراءات تلك البرامج خاصة إجراءات مراجعة الجانب المالي.

خلاصة الفصل:

من خلال إستعراضنا لهذا الفصل توصلنا إلى الآتي:

مكتب محافظ الحسابات يقدم خدمات بنسبة كبيرة للمؤسسات سواء عامة أو خاصة داخل الولاية وخارجها وذلك لما يتمتع به من تأهيل و خبرة عالية في المراجعة و المحاسبة .

و وجود إدارة المراجعة الداخلية في المؤسسة ساعد على ضبط نظام الرقابة الداخلية و تحسين تسيير المؤسسة

و من خلال تقييم المراجع الخارجي لنظام الرقابة توصل إلى جملة من نقاط القوة داخل النظام هذا يدل على أن نظام الرقابة الداخلية متين و قوي ولكن هناك بعض جوانب القصور و الإختلال في النظام المتبع من طرف المؤسسة و ذلك يرجع لوجود تداخل بين الوظائف.

و إستنتجنا أن هناك تكامل بين المراجع الداخلي للمؤسسة و محافظ الحسابات، فهذا الأخير يستفيد من عمل المراجع الداخلي عند تقييمه لنظام الرقابة الداخلية وفهمه للنظم المحاسبية والسياسات المتبعة ، أما المراجع الداخلي يستفيد من تقرير المراجع الخارجي و يأخذ بعين الإعتبار الاقتراحات والتوصيات عند قيامه بأعمال المراجعة لأن هذا الأخير ذو خبرة عالية في هذا المجال .

المخاتمة العامة

تقوم المؤسسات الإقتصادية بإعطاء أهمية كبيرة لحماية ممتلكاتها فهي تسعى للحفاظ عليها خاصة مع كبر حجمها وتشعب أعمالها، و بالتالي يؤدي ذلك إلى ضمان بقائها و استمرارها، و حتى تقوم المؤسسة بمتابعة كل أنشطتها ومهامها فهي أصبحت تولي أهمية خاصة بالمراجعة. حيث تعتبر هذه الأخيرة وسيلة تساعد على إكتشاف الأخطاء والتلاعبات و مراقبتها، و لتحقيق أهداف المؤسسة وحماية أملاكها و كذا مواجهة محيطها الإقتصادي.

و تلعب المراجعة الداخلية دور مهم في تسيير و مراقبة أنشطة المؤسسة فهي تسعى إلى إكتشاف الأخطاء و الثغرات التي تواجهها المؤسسة و منع حدوثها ، و رغم ذلك إلا أنها تعتبر غير مقنعة بالنسبة للأطراف الخارجية (المساهمين، الملاك) بسبب تبعية أعضاء المراجعة الداخلية للإدارة و باعتبارهم من الموظفين الدائمين للمؤسسة و قد يؤدي ذلك إلى تظافر مصالحهم الشخصية أو بناء علاقات مع مسيري المؤسسة ، لذلك لجأت الأطراف المساهمة في المؤسسة و الأطراف المتعاملين معها إلى المراجعة الخارجية كون هذه الأخيرة تمتاز بالحيادية و الموضوعية و عدم إرتباطها بالمؤسسة بأي شكل من الأشكال و باعتبار المراجع الخارجي القائم بالمراجعة الخارجية ذو خبرة عالية في هذا المجال و يعكس رأيه عن القوائم المالية عن وضعية المؤسسة لذا تعتبر المراجعة الخارجية ذو أهمية كبيرة على مستوى المؤسسة و على مستوى الأطراف المساهمة بالمؤسسة و المتعاملين معها و على المستوى الحكومي كذلك.

أما العلاقة بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية فهي مهمة جدا في سير عملية المراجعتين، فكل من المراجع الداخلي و المراجع الخارجي يستفيد من عمل الآخر و يتشاركان في بعض النقاط، و رغم هذا إلا أن هناك بعض نقاط الاختلاف والتعارض بينهما .

و من خلال تربصنا إستنتجنا ضرورة وجود كلا من المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية معا في المؤسسات و ذلك بسبب إعتقاد و إستفادة كل منهما من عمل الآخر لأن لكل منهما دور و أهداف يسعى لتحقيقها و كل منهما يكمل الآخر .

ولمعالجة هذا الموضوع و قصد تحقيق الهدف المسطر لهذه الدراسة تم طرح الإشكالية العامة كالآتي: ما مدى مساهمة التكامل الوظيفي بين المراجعة الخارجية و المراجعة الداخلية في تنفيذ وظيفة المراجعة بما يحقق فائدة للطرفين ؟

و من خلال تطرقنا لمختلف جوانب الموضوع و بعد تناولنا في الدراسة لكل من المراجعة الخارجية و المراجعة الداخلية و كذا التكامل الوظيفي بينهما ، فقد توصلنا إلى مجموعة من النتائج التي يمكن ذكر أهمها فيما يلي :

1-نتائج إختبار الفرضيات:

من خلال بحثنا توصلنا إلى إستنتاج عن مدى صحة الفرضيات التالية من خلال الآتي:

الفرضية الأولى:

من خلال بحثنا هذا توصلنا إلى أن الفرضية الأولى و التي تتمثل في أن كلا من المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية لها أهمية بالنسبة للمؤسسة ثبت صحتها ، كون أن المراجعتين لها دور كبير في تمكين المؤسسة من تحقيق أهدافها و حماية ممتلكاتها من الضياع و الإختلاس و التلاعب و من خلال القيام بأعمال الرقابة و الفحص المستمر لجميع أنشطة و عمليات المؤسسة التي يقوم بها كل من المراجع الداخلي بالمؤسسة و المراجع الخارجي و تقديم رأي فيما يخص عدالة و صحة و شفافية القوائم المالية للمؤسسة التي تعبر عن المركز المالي و نتائج عملياتها من خلال التقارير التي يصدرها كل من المراجعين عن أعمال مراجعته و ما توصل اليه من ملاحظات و توصياتها، و على أساسها يتم إتخاذ القرارات و الإجراءات اللازمة التي من شأنها تحقيق أهداف المؤسسة.

الفرضية الثانية:

والتي مفادها المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية تتبع طرق و منهجية لتنفيذ مهمة المراجعة لإصدار الحكم على وضعية المؤسسة و ذلك بالإعتماد على وسائل و تقنيات تسمح بجمع الأدلة و القرائن فهي كذلك تأكدت و من خلال بحثنا توصلنا إلى أن كل من الطرفين يقوم بإتباع عدة خطوات رئيسية منتظمة ، كل خطوة تكمل الأخرى . و كل خطوة رئيسية تتفرع إلى خطوات فرعية ، و ذلك وفقا لما تأكده معايير المراجعة الدولية الخاصة بكل نوع من المراجعتين .

فالمراجعة الداخلية تنفذ مهمتها من خلال الخطوات التالية :

- التحضير للمهمة .
- تنفيذ المهمة .
- التقرير و المتابعة.

أما المراجعة الخارجية فتنفذ مهمتها من خلال الخطوات التالية:

- الحصول على معرفة عامة عن المؤسسة.
- فحص و تقييم نظام الرقابة الداخلية .
- مراجعة و فحص الحسابات و القوائم المالية.

و لكي يقوم كل من الطرفين تنفيذ مهمتهما يستند كل منهما على مجموعة من الوسائل و التقنيات تسمح لها بجمع الأدلة و القرائن الكافية لتدعيم حكمها حول وضعية المؤسسة و المتمثلة في : الجرد الفعلي، المراجعة المحاسبية ، المراجعة المستندية، نظام المصادقات، نظام الاستفسارات، نظام المقاربات، فحص و تقييم نظام الرقابة الداخلية، نظام الشهادات.

الفرضية الثالثة:

التي مفادها أن هناك مجالات التكامل بين عمل المراجع الداخلي وعمل المراجع الخارجي. وهذا المستوى من التكامل يتحدد نتيجة تقييم كل منهما لعمل الآخر، ودرجة الثقة المتبادلة و هذه الفرضية لم تتحقق. فمجالات التكامل بين عمل المراجع الداخلي و عمل المراجع الخارجي ليست بالمستوى المطلوب و ذلك لتعارض المصالح بينهما ولعدم وجود الثقة المتبادلة بينهما.

2-النتائج النظرية:

- تعتبر وظيفة المراجعة الداخلية وظيفه حديثة و رغم تطور نشأتها إلى يومنا هذا إلا أنها لا تزال تشهد عدة نقائص في المؤسسات الجزائرية و بطئ شديد في تطبيقها، و يرجع ذلك إلى إفتقاد مسيري المؤسسات الجزائرية لثقافة المراجعة.
- تعتبر المراجعة الخارجية بمثابة الضمان بالنسبة للأطراف المتعاملة مع المؤسسة حول سلامة و مصداقية و شفافية الحسابات و القوائم المالية التي تقدمها ، ويعتبر تقرير المراجع الخارجي بمثابة تأشير عن وضعية المؤسسة و يحظى بالقبول من طرف ذوي المصالح و الأطراف الخارجية للمؤسسة .
- تتم كل من المراجعة الخارجية و المراجعة الداخلية وفق منهجية محددة و معمول بها على المستوى العالمي، و تقوم على عدة معايير مهنية دولية تحدد شروط و ظروف قبول المهمة و تنفيذها و كذا شكل و مضمون التقرير الذي يقدمه عند إتمام مهامه.

- تختلف المراجعة الخارجية و المراجعة الداخلية في عدة جوانب كما أن هناك نقاط تشابه تجمعهما مثل سعيهما لتحقيق أهداف و مصالح المؤسسة ، لذا فهما تتفاعلان فيما بينهما من أجل القيام بهذه المهام بأعلى فعالية ، و كل منهما يعتمد على نتائج عمل الآخر لتجنب تكرار العمل نفسه و عدم تضييع الوقت.
- درجة إعتداد المراجع الخارجي على عمل المراجعة الداخلية في المؤسسة يتوقف على:
 - * سلامة نظام الرقابة الداخلية.
 - * عدد المراجعين الداخليين.
 - * طبيعة و درجة مؤهلاتهم.
 - * درجة الاستقلالية التي يتمتع بها المراجعين الداخليين.
 - * درجة خبرتهم في مجال المراجعة الداخلية.

3- النتائج التطبيقية:

- يقدم مكتب محافظ الحسابات خدمات مهنية في مجالات المحاسبة و المراجعة و الضرائب و الخدمات الإستشارية لقطاع عريض من العملاء من مؤسسات القطاع الخاص و القطاع العام و البنوك سواء داخل الولاية أو خارجها.
- أما مستوى التكامل بين عمل المراجع الداخلي للمؤسسة و عمل محافظ الحسابات ليس بالمستوى المطلوب الذي يجب أن يكون عليه .

التوصيات و الإقتراحات :

- على كل مؤسسة مهما كان حجمها أو نوعها أن تتبنى مهنة المراجعة الداخلية و توفير لها كل المستلزمات الضرورية لممارسة المهنة على أكمل وجه.
- وجود المراجع الخارجي مهم جدا على مستوى المؤسسة و على مستوى الأطراف التي لها صلة مباشرة مع المؤسسة و ذلك من زيادة الثقة و الشفافية حولة وضعية المؤسسة .
- على الجزائر زيادة التوعية الثقافية حول المراجعة بنوعيتها من أجل التطور الإقتصادي لأن المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية تساهم إلى حد كبير على تحقيق أهداف المؤسسة و الوصول بها إلى الرقي و التطور المطلوب .

آفاق البحث:

يعتبر التكامل بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية ذو أهمية بالغة بالنسبة للمؤسسة الإقتصادية و التي من شأنها تحسين ورفع جودة أعمال المراجعة. ومنه نجد أن هذا الموضوع يمكن أن يتطور أكثر في مواضيع أخرى و إرتأينا طرح بعض المواضيع التي يمكن أن تكمل هذا العمل نذكر منها:

-مساهمة التكامل بين المراجعة الخارجية و المراجعة الداخلية في إتخاذ القرارات الإدارية السليمة .

- دور التكامل بين المراجعة الخارجية و المراجعة الداخلية في التقليل من المخاطر

قائمة المراجع

الكتب :

- 1- أحمد حلمي جمعة، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.
- 2- أحمد نور ، مراجعة الحسابات ، الدار الجامعية، مصر ، 1984.
- 3- إسماعيل إبراهيم القزاز، تدقيق انظمة الجودة ، دار دجلة للنشر و التوزيع، الأردن، 2010.
- 4- أمين السيد أحمد لطفي، فلسفة المراجعة ، دار الجامعية، مصر، 2009.
- 5- ثناء القباني ، المراجعة ، الدار الجامعية ، مصر، 2007.
- 6- جورج دانيال غالي ، تطوير مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة و تحديات الألفية الثالثة، الدار الجامعية، مصر، 2003.
- 7- حاتم مُجَّد الشيشيني ، أساسيات المراجعة مدخل معاصر ، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع، مصر، 2007.
- 8- حامد طلبة أبو هيبه، أصول المراجعة ، زمزم ناشرون و موزعون، الأردن، 2011 .
- 9- حسين أحمد دحدوح و حسين يوسف القاضي، مراجعة الحسابات المتقدمة الاطار النظري و الاجراءات العلمية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009.
- 10- خالد أمين عبد الله ، التدقيق و الرقابة في البنوك ، دار وائل للطباعة و النشر، 1998.
- 11- خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات :الناحية النظرية و العملية، دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة الرابعة، الأردن، 2007.
- 12- خالد راغب الخطيب و خليل محمود الرفاعي، الأصول العلمية و العملية لتدقيق الحسابات، دار المستقبل ،الأردن ، 1998 .
- 13- خلف عبد الله الوردات، التدقيق الداخلي من النظري و التطبيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2006.
- 14- رؤوف عبد المنعم و تحسين الشاذلي، مبادئ المراجعة بين التفكير والتطبيق، الفاروق للنشر والطباعة، مصر، 1987.
- 15- طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المراجعة ، الجزء الثالث، الدار الجامعية، مصر، 2004.
- 16- عبد الفتاح مُجَّد الصحن و فتحى رزق السوافيري، الرقابة و المراجعة الداخلية، الدار الجامعية، مصر ، 2004.
- 17- عبد الفتاح مُجَّد الصحن و آخرون ، أسس المراجعة الخارجية ، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2007.

- 18- عبد الفتاح مُجَّد الصحن و سمير الصبان و شريفة علي، أسس المراجعة، الدار الجامعية ، مصر، 2004.
- 19- عبد الفتاح مُجَّد الصحن، الرقابة و المراجعة الداخلية، الدار الجامعية، مصر ، 2006.
- 20- عبد المنعم محمود عبد المنعم، عيسى مُجَّد أبو طبل ، المراجعة و أصولها العلمية و العملية ، الدار الجامعية للنشر، مصر، 1998.
- 21- الفين أريتر، جيمس لوبك، المراجعة-مدخل متكامل، ترجمة مُجَّد الديسطي، دار المريخ للنشر، السعودية ، 2002.
- 22- كمال خليفة أبو زيد و منصور أحمد البدوي و شريفة علي حسن، دراسات في نظرية المراجعة و تطبيقاتها العلمية ، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2006.
- 23- لبيب عوض و مُجَّد الفيومي مُجَّد، أصول المراجعة، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1998.
- 24- مُجَّد التهامي طواهر ، المراجعة و تدقيق الحسابات الاطار النظري و الممارسة التطبيقية ، الطبعة الثانية ،ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.
- 25- مُجَّد السيد الحزار ، المراقبة الداخلية-دراسة وسائل تحقيق الرقابة الداخلية و رفع الكفاية الإنتاجية، مطبعة لجنة البيان العربي، مصر، 1965.
- 26- مُجَّد السيد سرايا ، أصول و قواعد المراجعة و التدقيق الشامل الاطار النظري-المعايير و القواعد-مشاكل التطبيق العلمي، مصر، 2007.
- 27- مُجَّد الفيومي مُجَّد و آخرون ، دراسات متقدمة في المراجعة ، دار الفتح للتجليد الفني، مصر، 2008.
- 28- مُجَّد بوتين، المراجعة و مراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق ، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2005.
- 29- مُجَّد سعيد الشناوي، أصول المراجعة، جامعة جنها، 1993.
- 30- مُجَّد سمير الصبان وآخرون، المراجعة بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، مصر، 1990.
- 31- مُجَّد سمير الصبان، نظرية المراجعة وآليات التطبيق ، الدار الجامعية، مصر، 2003.
- 32- مُجَّد محمود خيرى يوسف ، دروس و بحوث في المراجعة، دار الفكر العربي، مصر، 1986.
- 33- محمود السيد الناخي، المراجعة اطار النظرية و الممارسة ، مكتب الجلاء الجديدة بالمنصور، مصر، 1998.
- 34- محمود شوقي عطا الله، دراسات و بحوث في المراجعة ، دار النهضة ، مصر، 1987.
- 35- وجدي حامد حجازي ، أصول المراجعة الداخلية ، دار التعليم الجامعي، سوريا، 2010.

36- وليام توماس، أمرسون هنكي، المراجعة بين النظرية و التطبيق، تعريب و مراجعة أحمد حامد حجاج، كمال الدين سعيد ، دار المريخ للنشر ، مصر ، 2006.

37- يوسف مُجَّد جربوع، مجالات مساهمة المراجع الداخلي و المراجع الخارجي في تحسين القرارات المالية لمجلس الإدارة وفقا لقواعد حوكمة الشركات و المؤسسات العاملة في قطاع غزة، الجامعة الإسلامية، غزة ، 2006.

رسائل الماجستير:

38- إبراهيم إسحاق نسمان، دور المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية التجارة و التسيير، الجامعة الاسلامية غزة، 2010.

39- أعمر ستي أحمد، المراجعة و مدى نجاعتها في البنوك التجارية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، كلية علوم التسيير، جامعة المدينة، 2009.

40- بن عمارة كهينة، المراجعة الخارجية: وسيلة لتقييم نظام الرقابة الداخلية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013.

41- بوخلفة وسيلة، دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة القوائم المالية ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013.

42- حكيمة مناعي ، تقارير المراجعة الخارجية في ظل حتمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009.

43- شدرى معمر سعاد، دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية علوم التسيير، جامعة أمجد بوقرة، بومرداس، 2009.

44- شعباني لطفي، المراجعة الداخلية مهمتها في تحسين تسيير المؤسسة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.

45- عبد السلام عبد الله سعيد أبو سرعة، التكامل بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية التعاقدية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010.

- 46- عزوز ميلود، دور المراجعة في تقييم أداء نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة الإقتصادية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2007.
- 47- عيادي حسين، دور لجان المراجعة في تفعيل العلاقة بين المراجعة الخارجية و المراجعة الداخلية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2010.
- 48- عيادي مُجدّ ملين، مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003.
- 49- مُجدّ أمين مازون، التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية و مدى إمكانية تطبيقها في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2011.
- 50- محي الدين محمود عمر، مراجعة الحسابات بين المعايير العامة و المعايير الدولية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، المركز الجامعي، المدية، 2008.
- 51- يوسف سعيد يوسف المدلل، دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي و الإداري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، 2007.

المذكرات:

- 52- أوعمران رابح و طایل عمر، المراجعة الخارجية في الجزائر، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل الشهادة الدراسات الجامعية التطبيقية، جامعة التكوين المتواصل مركز البويرة، 2012.

القوانين و المواد:

- 53- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الحكومة القانون رقم 08/91 مؤرخ في 1991/04/27 يتعلق بمهنة خبير المحاسب و محافظ الحسابات و محاسب المعتمد، الجريدة الرسمية (العدد 20 التاريخ 1991/04/27، ص 7)
- 54- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الحكومة، قانون رقم 01/10 مؤرخ في 28 رجب 1431 الموافق ل 11 يوليو 2010 المتعلق بمهنة الخبير المحاسب و محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية (العدد 42 التاريخ 16 رجب 1431، الموافق ل 29 يوليو 2010، ص 5)

الملتقيات:

- 55- سفير محمد و رزقي إسماعيل، مسؤولية و دور المراجع الخارجي في سياق تطبيق النظام المحاسبي المالي، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول واقع و افاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، يومي 5-6 ماي 2013، جامعة الوادي

المجلات:

- 56- أحمد شقير ، العلاقة بين المدقق الداخلي و المدقق الخارجي، مجلة المدقق ، العدد(41-42)، آذار 2000
- 57- منصور ياسين الأدمي، دراسات تحليلية لدور مراقب الحسابات في مباشرة خدمات التأكد لأنشطة المراجعة الداخلية، المجلة العلمية للتجارة و التمويل، جامعة طنطا، العدد الثاني، 2007
- 58- نعيم الخوري ، الإخفاق و عودة الروح إلى مهنة التدقيق، مجلة المدقق ، العدد(65-66)، نيسان 2006
- 59- نصر صالح محمد، نحو اطار نظري عام للمراجعة أثره على معاييرها، منشورات أكاديمية، الدراسات العليا، لبنان، 2004.

مواقع الأنترنت:

- 60-مسؤولية مراجع الحسابات متاح على www.accdiscussion.com/t11148/ تم الاطلاع في (6 مارس 2015 و 15:33)

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01)

أ- فحص و تحليل حسابات الأصول:

- حسابات التثبيتات

بلغت التثبيتات لسنة 2014 5.201.141.283,19 دج والإهلاك الخاصة بها تقدر قيمتها ب 1.312.151.494,44 دج أي القيمة الصافية لها تقدر ب 3.888.989.788,75 دج وتحتوي تثبيتات المؤسسة

على مايلي : تثبيات المؤسسة بتاريخ 2014-12-31

ر.ح	إسم الحساب	قيمة إجمالية	الإهلاكات و المؤونات و خسائر القيمة	القيمة الصافية
211	أراضي	27.533.641,09	-	27.533.641,09
213	البناءات	4.180.351.177,72	1.105.211.818,10	3.075.139.359,62
218	التثبيتات العينية الأخرى	122.514.396,75	56.939.676,34	65.574.720,23
23	التثبيتات الجاري إنجازها	700.912.397,59	-	700.912.397,59
298	خسائر القيمة عن الأصول المالية الأخرى الثبته	150.029.995,00	150.000.000,00	29.995,00
133	الضرائب المؤجلة على الأصول	19.799.675,22	-	19.799.675,22
	المجموع الكلي	5.201.141.283,19	1.312.151.494,44	3.888.989.788,75

المصدر: تقرير محافظ الحسابات

و سنسلط الضوء على أهم الحسابات المهمة في نشاط المؤسسة و من بينها:

- ح/211 الأراضي: يمثل ممتلكات المؤسسة من الأراضي المخصصة لبناء العمارات
- ح/213 البناءات: يمثل البناءات التابعة للمؤسسة و تمثل النشاط الأساسي للمؤسسة
- ح/215 المعدات و الأدوات: يحتوي على مشتريات المؤسسة من آلات و معدات الصيانة و العمارات
- ح/28 إهلاكات الإستثمارات: تمثل مختلف إهلاكات الإستثمارات من عمارات، سيارات، أثاث المكتب الخ...

-المخزونات:

مخزونات المؤسسة بتاريخ 31-12-2014

ر.ح	اسم الحساب	الرصيد المدين
03	المخزونات و المنتوجات قيد التنفيذ	153.419.303,32
	المجموع الكلي	153.419.303,32

المصدر : تقرير محافظ الحسابات

و تتكون المخزونات من الحسابات التالية :

ح/30 البضاعة: و هي مخزون المؤسسة من العمارات للسكن بغرض الفائدة و تعتبر هذه العمارات كسلع و تدرج ضمن الإستثمارات

ح/31 مواد و لوازم : هذا الحساب لا يحمل مبلغ كبيراً لأنه لا يعتبر من نشاط المؤسسة

ح/33 منتجات و أشغال قيد التنفيذ: و تتمثل في المشاريع التي هي قيد الإنجاز

-حسابات الغير:

حسابات الغير للمؤسسة بتاريخ 2014-12-31

رقم	اسم الحساب	القيمة الاجمالية	خسائر القيمة	القيمة الصافية
411	الزبائن	212.572.669,55	3.437.489,85	209.135.179,70
467	الحسابات الأخرى الدائنة أو المدينة	1.112.568.736,42	-	1.112.568.736,42
515	الخزينة العمومية	140.031.064,08	-	140.031.064,08
	المجموع الكلي	1.465.172.470,05	3.437.489,85	1.461.734.980,92

المصدر : تقرير محافظ الحسابات

ب-فحص و تحليل حسابات الخصوم

-حسابات الأموال:

أموال المؤسسة في 2014-12-31

رقم	اسم الحساب	الرصيد الدائن
101	رأس المال الصادر	4.244.495.147,30
12	نتيجة السنة المالية	(53.557.620,57)
11	الترحيل من جديد	(865.033.374,10)
16	الإقتراضات و الديون المماثلة	1.342.328.017,56
487	الحواصل المعاينة مسبقا و المؤونات	104.208.816,94
	المجموع الكلي	5.724.007.735,13

المصدر : تقرير محافظ الحسابات

الحسابات المالية للمؤسسة في 31-12-2014

ر.ح	اسم الحساب	الرصيد الدائن
40	الموردون و الحسابات الملحقه	32.771.750,21
134	الضرائب المؤجلة على الخصوم	66.445.009,36
508	قيم التوظيف المنقولة الأخرى و الحسابات الدائنة المماثلة	632.486.32,557
	المجموع الكلي	731.703.085,14

المصدر : تقرير محافظ الحسابات

3-فحص و تحليل حسابات التسيير: تنقسم حسابات التسيير حسب طبيعتها إلى نفقات و إيرادات.

أ-فحص و تحليل حسابات الأعباء:

أعباء المؤسسة في 31-12-2014

ر.ح	اسم الحساب	الرصيد المدين
60	المشتريات المستهلكة	15.347.374,06
61	الخدمات الخارجية	108.247.787,99
63	أعباء المستخدمين	221.115.089,81
64	الضرائب و الرسوم و التسديدات المماثلة	5.420.420,02
65	الأعباء العمليانية الأخرى	137.642.949,48
66	الأعباء المالية	9.759.511,99
68	مخصصات إهلاكات و المؤونات و خسائر القيمة	72.837.088,52
695	الضرائب على الأرباح المبنية على نتائج الأنشطة العادية	2.995.189,43
	المجموع الكلي	573.392.411,66

المصدر : تقرير محافظ الحسابات

و أهم ما نستخلصه من الصنف السادس من مجموعة الحسابات ما يلي:

- ح/60 المشتريات المستهلكة: و يتمثل في إستهلاك اللوازم الداخلية ضمن التسيير اليومي للمؤسسة من أقلام وأوراق... الخ
- ح/63 أعباء المستخدمين: المتضمن مصاريف المستخدمين من أجور و علاوات... الخ
- ح/64 الضرائب و الرسوم و التسديدات المماثلة: مصاريف عقارية من أجل تسجيل الأراضي بالإضافة الى مصاريف تطهير العمارات.
- ح/68 مخصصات الإهلاكات و المؤونات: متعلقة بالإهلاكات المختلفة من المحلات التجارية و عمارات... الخ

ب-فحص و تحليل حسابات الإيرادات:

في هذا النوع سنتناول حسابات المنتوجات بالدراسة و التحليل عن طريق عرضها في جدول أولا ثم تحليلها ثانيا.

حسابات المنتوجات للمؤسسة في 31-12-2014

ر.ح	اسم الحساب	المبالغ
70	المبيعات من البضائع و المنتجات المصنعة و المنتوجات الملحقة	264.127.183,66
72	الانتاج المخزن أو المنقوص من المخزون	40.651.141,59
73	الانتاج المثبت	-
74	إعانات الاستغلال	-
75	المنتوجات العمليانية الأخرى	4.006.085,49
76	المنتوجات المالية	197.351.451,28
78	الاسترجاعات عن خسائر القيمة و المؤونات	15.764.154,93
	المجموع الكلي	521.900.016,95

المصدر : تقرير محافظ الحسابات

و أهم ما يمكن أن نوردته ما يلي:

- ح/70 المبيعات من البضائع و المنتجات المصنعة و المنتوجات الملحقة: وحدة الصيانة قامت بتهيئة المكاتب و قامت بفاتورة لصالح المديرية العامة.

- ح/75 المنتوجات العملية الأخرى: و تحتوي على أتعاب الإداريين أو المسير كما تحتوي على المنتوجات الإستثنائية عن عملية التسيير.

- ح/76 المنتوجات المالية : نجد فيه منتوجات المساهمات و عائدات الأصول المالية مع الحسابات الدائنة.

4-إعداد مقارنة بين سنة 2013 و 2014

إعتمدنا في اعداد هذه المقارنة على وثائق المؤسسة المتمثلة في الميزانيتين المتتاليتين لسنتي 2013 و 2014.

أ- اعداد مقارنة لقسم الأصول و تحليل الفروق.

سنقوم بعرض مقارنة أصول سنتي 2013 و 2014

جدول رقم(4-11): مقارنة بين أصول سنة 2013 و 2014

ر.ح	اسم الحساب	2014	2013	الفروق	%
211	أراضي	27.533.641,09	27.533.641,09	00	1
213	بناءات	3.075.139.359,6 2	3.241.911.363,3 8	(166.772.004,24)	0,95
218	التثبيتات العينية الأخرى	65.574.720,23	65.706.554,99	(131.834,76)	0,99
23	التثبيتات الجاري انجازها	700.912.397,99	506.659.875,96	194.252.521,7	13,8 3
298	خسائر القيمة عن الأصول المالية	29.995,00	29.995,00	00	1

				الأخرى المثبتة	
-	19.799.675,22	-	19.799.675,22	الضرائب المؤجلة على الأصول	133
1	00	1.312.151.494,4	1.312.151.494,4	اهتلاك التشبيات	28
1,35	1.359.300.852,7	3.841.841.430,4	5.201.141.283,1	التشبيات	مج
	7	2	9		
3,45	108.996.192,4	44.423.110,88	153.419.303,32	المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ	03
3,45	108.996.192,4	44.423.110,88	153.419.303,32	حسابات المخزونات	مج
0,84	(38.498.286,9)	251.040.956,36	212.572.669,55	الزبائن	411
1,05	54.193.570,59	1.058.375.165,8	1.112.568.736,4	الحسابات الدائنة الأخرى	467
		3	2		
1,04	5.612.821,3	134.418.342,87	140.031.064,08	الخزينة العمومية	515
1,01	17.900.515	1.443.834.465	1.461.734.980,9	حسابات الغير	مج
			2		
1,28	1.489.634.050,2	5.330.099.006,3	6.819.733.056,5	المجموع الكلي	
		6	6		

المصدر : تقرير محافظ الحسابات

و فيما يلي قراءة لنسبة النمو الواردة في الجدول:

-التشبيات: نلاحظ زيادة و نمو في هذه النسبة و ذلك لزيادة التشبيات الجاري انجازها و هذا ما يعكس 35%.

-المخزونات: نلاحظ نمو هذه الأخيرة بنسبة كبيرة و ذلك لزيادة مخزون السكنات

-حسابات الغير: نلاحظ زيادة النمو ب 1% و هذا راجع الى الزيادة في الخزينة العمومية و كذا الحسابات الدائنة الأخرى و هذا رغم انخفاض الزبائن بنسبة 16%.

ب-اعداد مقارنة لقس الخصوم و تحليل فروقها

مقارنة بين خصوم سنة 2013 و 2014

ر.ح	اسم الحساب	2014	2013	الفروق	%
101	رأس المال الصادر	4.244.495.147,30	4.244.495.147,30	00	1
103	العلاوات المتعلقة برأس مال المؤسسة	-	-	-	-
105	فارق اعادة التقييم	-	-	-	-
12	نتيجة السنة المالية	(53.557.620,57)	(13.434.449,86)	(40.123.170,71)	3,98
11	الترحيل من جديد	(865.033.374,10)	(747.780.127,13)	(117.253.247,03)	1,16
16	الاقتراضات والديون المماثلة	1.342.328.017,56	1.311.010.878,57	31.317.139	1,02
487	حواصل المعاينة مسبقا	104.208.816,94	-	104.208.816,94	-

				والمؤونات	
1,19	929.716.286,1	4.794.291.448,88	5.724.007.735,13	مجموع الأموال	مج
1,45	3.254.551.686	22.623.334,83	32.771.750,21	الموردون والحسابات الملحقة	40
1,62	25.539.333,16	40.905.676,20	66.445.009,36	الضرائب المؤجلة على الخصوم	134
1,34	160.207.779,2	472.278.546,45	632.486.325,57	قيم التوظيف المنقولة الأخرى	508
1,36	195.895.527,6	535.807.557,48	731.703.085,14	الديون	مج
1,03	174.045.065,9	5.330.099.006,36	5.504.144.072,27	المجموع الكلي	

المصدر: تقرير محافظ الحسابات

-**الاموال الخاصة:** نلاحظ الزيادة في نمو بنسبة 19% ويعود ذلك إلى الزيادة الكبيرة في النتيجة المالية وكذا الزيادة في الترحيل الجديد والإقتراض بالنسب التالية 16% و2% على التوالي

-**الديون:** نلاحظ زيادة في هذه الأخيرة بنسبة 36% وذلك بسبب إرتفاع الضرائب المؤجلة على الخصوم بنسبة 62% وكذلك الزيادة في الموردون بنسبة 45%.

ج-إعداد مقارنة جدول حسابات النتائج لسنة 2013-2014

-عرض المقارنة

المقارنة بين جدول حسابات النتائج لسنة 2013 و2014

ر.ح	إسم الحساب	2014	2013	الفروق	%
70	مبيعات البضائع	264.127.183,66	144.471.006,25	119.656.177,4	1,83
72	الإنتاج المخزن او المنتقص من المخزون	40.151.141,59	-	40.151.141,59	-
73	الإنتاج المثبت	-	-	-	-
74	إعانات الإستغلال	-	-	-	-
	إنتاج السنة المالية	304.778.325,25	144.471.006,25	160.307.319	2,11
60	المشتریات المستهلكة	(15.374.374,06)	(13.012.993,45)	(2.361.380,61)	1,18
61	الخدمات الخارجية	(108.247.787,99)	(49.152.188,18)	(59.095.599,72)	2,20
	إستهلاك السنة المالية	(123.622.162,05)	(62.165.181,63)	(61.456.980,37)	1,98
	القيمة المضافة	181.156.163,20	82.305.824,62	98.850.338,58	2,20
63	أعباء المستخدمين	(221.115.089,81)	(197.650.880,87)	234.642.09	1,12
64	الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة	(5.420.420,02)	(10.351.275,23)	4.930.855,21	0,52

0,36	80.316.984,87	(125.696.331,48)	(45.379.346,63)	الفائض الإجمالي على الإستغلال	
0,03	(143.175.926,6)	147.182.012,15	4.006.085,49	75	المنتجات العملية الأخرى
		(177.468.155,64)	(137.642.949,84)	65	الأعباء العملية الأخرى
		(75.027.333,06)	(72.837.088,52)	68	المخصصات للإحتلاكات، والمؤونات وخسائر القيمة
-	15.764.154,93	-	15.764.154,93	78	الإسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات
1,02	(5.079.336,5)	(231.009.808,03)	(236.089.144,57)	نتيجة عملياتية	
0,86	(32.795.146,4)	230.146.597,72	197.351.451,28	76	المنتجات المالية
0,09	9.530.502,54	(10.506.014,53)	(975.511,99)	66	الأعباء المالية
0,85	(32.048.643,8)	219.640.583,19	187.591.939,29	النتيجة المالية	
4,25	(37.100.980,44)	(11.396.224,84)	(48.497.205,28)	النتيجة العادية قبل الضرائب	
-	-	-	-	695	الضرائب عن الأرباح المنية على نتائج الأنشطة العادية
-	(2.995.189,43)	-	(2.995.189,43)	693	فرض الضريبة المؤجلة

1	100.400,8	521.799.616,12	521.900.016,95	مجموع منتوجات الأنشطة العادية
1,07	(40.223.570,7)	(533.169.840,96)	(573.392.411,66)	مجموع أعباء الأنشطة العادية
4,53	(40.123.169,87)	(11.369.224,84)	(51.492.394,71)	النتيجة الصافية للأنشطة العادية
-	-	-	-	77 العناصر المنتوجات غير العادية
-	-	-	-	67 عناصر الأعباء غير العادية
-	-	-	-	النتيجة غير العادية
4,53	(40.123.169,87)	(11.369.224,84)	(51.492.394,71)	النتيجة الصافية للسنة

المصدر: تقرير محافظ الحسابات

-تحليل الفروق:

- ح/70 مبيعات البضائع : ونلاحظ زيادتها بنسبة 83% وذلك بسبب زيادة السكنات الموزعة وبيع المحلات التجارية.

- ح/60 المشتريات المستهلكة : زيادة بنسبة 18% بسبب ارتفاع إستهلاك المواد الأولية .

- ح/61 الخدمات الخارجية : نلاحظ زيادتها بنسبة كبيرة و ذلك بسبب زيادة المصاريف : الهاتف، الصيانة، التهيئة العمرانية... الخ

- القيمة المضافة : ونلاحظ زيادتها وذلك لزيادة الإضافات.

- ح/63 أعباء المستخدمين : إزدادت بنسبة 12% و ذلك بسبب الزيادة في الأجور و إحالة بعض المستخدمين إلى التقاعد .

-ح/64 الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة : وذلك بسبب إلغاء غرامة الدفع الجزائي 6% تحسب من كتلة أجور المستخدمين.

-الفائض الإجمالي على الإستغلال : نلاحظ نقصها بنسبة 64% و لتسوية بعض الوضعيات العالقة.

-ح/68 مخصصات الإهلاكات والمؤونات وخسائر القيمة : نلاحظ هذه النسبة نوعا ما ثابتة كونها تعتمد على طريقة القسط الثابت لجميع الاصول الشاملة.

-ح/76 المنتوجات المالية : نلاحظ نقصانها بنسبة 14% بسبب نقصان المداخيل المالية مثل: مصاريف قضائية للكراء، مصاريف البيع المترتبة على عاتق الزبائن .

-ح/66 الأعباء المالية : نقصان كبير بنسبة 91% بسبب نقصان الفوائد وذلك بسبب نقصان الديون.

و في الأخير النتيجة الصافية : نلاحظ زيادة نسبة الأرباح بنسبة كبيرة وهذا يبرز التحسن السريع.

Les états financiers

1-l'annexe aux états financiers révèle des insuffisances ; elle doit comporter des informations ci-dessous qui présentent un caractère significatif et qui sont utiles pour la compréhension des opérations figurant sur les états financiers :

-règles et méthodes comptables adoptées pour la tenue de la comptabilité et l'établissement des états financiers.

- complément des informations nécessaires à une bonne compréhension du bilan, du compte de résultat, du tableau des flux de trésorerie et de l'état de variation des capitaux propres.

2-absence des notes de renvoi à l'annexe prévues dans les états financiers.